

برنامج المعرفة حول المجتمع المدني في غرب آسيا

نشرة خاصة 4، حزيران / يونيو 2015

التحرير: رستم محمود



إصلاح نظام التعليم في سورية

Hivos
people unlimited

تفاصيل الناشر

نشرت النسخة العربية في شهر حزيران/ يونيو 2015 من قبل برنامج المعرفة حول المجتمع المدني في غرب آسيا، وهو مشروع لمؤسسة التعاون الإنساني (Hivos) مع الدول النامية

ص.ب 85565 CG لاهاي | هولندا 2508

www.hivos.net

التصميم: ليلى شقير

صورة الغلاف: صورة لأطفال سوريين لاجئين يجلسون في الصف في منطقة الرفيد، الجمعة 28 ديسمبر، 2012.

متوفرة على الرابط:

<http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2013/Sep-28/232854-plan-to-enroll-refugee-students-faces-big-hurdles.ashx>

© الناشر يشجع الاستخدام المنصف لهذه المادة شريطة الالتزام بقواعد الاقتباس.

إن الآراء الواردة هنا تعبر عن وجهة نظر المؤلفين وبالتالي فهي لا تعكس بالضرورة وجهة نظر منظمة هيفوس.

Hivos
people unlimited

إصلاح نظام التعليم في سورية

التحرير: رستم محمود

فهرس

- 6 المناهج التربوية في سورية
رستم محمود
- 12 التعليم في ظلّ الأزمة السورية:
البنية التحتية
جمعة حجازي
- 18 التعليم البديل – مخيمات اللجوء السورية
ديانا إسماعيل
- 24 استراتيجيات التعليم في سورية:
عتبة الحرب
جواد عبد ربه

• على أن بنية النظام الحاكم معتمدةً فعلياً، ومتمركزةً حول شخص الأب المؤسس للنظام -حافظ الأسد-، الذي قاد انقلاباً في خريف عام 1970. وبنى، على أنماط أنظمة أوروبا الشرقية، نظاماً توتاليتارياً متمركزاً حول هالته الشخصية، ومن ثمّ حول نجله بشار، الذي استلم الحكم عقب رحيل والده في صيف عام 2000.

معادلة رابطة:

يُرجع الباحثون سبب الاستقرار الطويل الذي عاشته سورية منذ عام 1970، بعيد سنوات قلقٍ سياسيٍ مديدةٍ منذ الاستقلال 1946، إلى التوافق-التوازن المتين الذي أرساه حافظ الأسد عبر الثلاثي الذي يجب أن تكون عليه سورية: فهي دولةٌ محكومةٌ سياسياً وعسكرياً من قبل شخصه دون أي منافس، لكنها ترعى مصالح الطبقات المحافظة التي تشكل أكثر من ثلثي سكان البلاد -المسلمين السنة- وبذلك تُسبِّد الهوية الإسلامية السنية على باقي الهويات الدينية والمذهبية والطائفية السورية، باعتبارها شكل الإسلام الوحيد في البلاد. وعلى المنوال نفسه، أن تكون النزعة الأيديولوجية القومية العربية هي الوحيدة المسموح بها سياسياً وبيدولوجياً وقومياً، على حساب باقي الحساسيات الإثنية والسياسية السورية.

بنية المناهج وتأثيرها:

جاءت المناهج التربوية السورية -المركزية في كافة المراحل التدريسية- انعكاساً مباشراً لتلك الخلفية السياسية-الدستورية-الهوياتية التي كانت محدّدةً عبر هذا التوازن. وذلك عبر الكتب الإشكالية للمواد الثلاث: التربية الدينية، والتربية القومية، والتاريخ. ومركزية اللغة العربية والتربية العسكرية في جميع المراحل التدريسية ما قبل الجامعية.

أولاً: التربية الدينية

يتمّ تدريس مادةٍ خاصّةٍ تسمّى التربية الدينية اعتباراً من الصفّ الثالث الابتدائي، ويبلغ الطلبة وقتئذٍ التاسعة من العمر تقريباً، وحتى نهاية المرحلة الثانوية، عندما تبلغ أعمارهم قرابة ثمانية عشر عاماً.

تعدّ هذه المادة رئيسيةً، تُدرّس بمقدارٍ وسطيٍّ يبلغ حصتين تدريسيّتين في الأسبوع. ويدخل تحصيلها العلمي ضمن المجموع الكلي الذي يحدّد مستوى الطلبة في جميع المراحل التدريسية، إذ تحدّد ما قرابته 10% من المستوى العلمي للطلاب، سوى أنها لا تعدّ مادةً محدّدةً لأهلية الطلبة لدخول المرحلة الجامعية من عدمه. ثمة مناهج تربوية دينية يدرّس للطلبة المسيحيين، وكانت ثمة مادةً تُدرّس للطلبة اليهود. يخرج الطلبة المسيحيون عادةً إلى غرفةٍ خاصّةٍ بهم أثناء حصص تدريس هذه المادة، حتى في المدارس التي يشكلون فيها أغلبيةً عدديّةً من مجموع الطلاب.

من حيث الجوهر، فإن مادة التربية الدينية مادةً إسلاميةً سنيةً، أي أنها تُدرّس الرؤية والتفسير السنيّين للدين الإسلامي، وتجاهل باقي التفسيرات الإسلامية المذهبية "غير المركزية" كلها، الشيعية والعلوية والإسماعيلية والدرزية. تُدرّس هذه الرؤية السنية، وتقدّمها على أنها الإسلام، دون أن تأتي على أيّ ذكر لتلك المذاهب والقراءات الأخرى، رغم أن قرابة ثلث الطلبة السوريين ينحدرون من بيئاتٍ وجماعاتٍ أهليةٍ غير سنية.

يتمّ تدريس مادة التربية الدينية من قبل معلّمين متخرّجين في كلية الشريعة الإسلامية، التابعة لوزارة التعليم العالي السورية. وكلهم من المنتمين إلى المذهب السنيّ.

يتمّ تدريس ثلاثة مضامين مركّبة في هذه المادة:

• الأخلاقيات والسلوكيات والعبادات الإسلامية العامة "السنية". وهذه تُدرّس في سنوات التدريس الأولى. وهي عموماً سلوكيات وأخلاقيات محافظة للغاية، خصوصاً وأنها تُعرض كأوامر إلهية مقدّسة لأطفال

مقدمة

تنتمي البنية التحتية للنظام السوري الراهن حُكم سورية من قبل العائلة نفسها منذ عام 1970 إلى الأنماط التقليدية لأنظمة الحكم التوتاليتارية الحديثة. تلك التي تسعى فقط إلى ديمومة مدّة حكمها عبر اليقين متكاملتين؛ السيطرة العسكرية-الأمنية عبر العنف الخشن، والهيمنة الثقافية-الأيديولوجية-المجتمعية الناعمة.

وتعدّ المؤسسة التعليمية-التربوية من أهم أدوات الهيمنة الناعمة التي اعتمدها النظام السوري. بنية وهوية المناهج التربوية السورية، كانت الفاعل الأكثر حيوية ضمن آلية الهيمنة الناعمة هذه.

السؤال الرئيسي للبحث:

ما هي الهوية الرئيسية للمناهج التعليمية-التربوية السورية؟ وما هي التحوّلات التي طرأت عليها؟ وما هي الأدوار المركزية-الأيديولوجية والسياسية- التي أُنشئت هذه المناهج في مسيرة المجتمع السوري، منذ عام 1970 وحتى الوقت الراهن؟

منهجية البحث:

سيحاول البحث رسم ثلاثة أبعادٍ للموضوع:

1- بُعد توصيفي؛ يرمي إلى رسم صورةٍ كئيبةٍ مختصرةٍ ودقيقةٍ لطبيعة المناهج التربوية التي كانت تُدرّس في سورية، منذ عام 1970 وحتى الراهن. مركزاً على أكثر المواد التعليمية حساسية؛ موادّ التربية الدينية والتربية القومية والتاريخ.

2- بُعد تحليلي؛ يهدف إلى تفكيك جملة المعطيات التي رصدتها البُعد التوصيفي السابق، وتحليلها، والكشف عن معانيها ودلالاتها، ودراسة تأثيرها التراكمي على البنية الاجتماعية والثقافية للسوريين، خصوصاً أن هذه المناهج ذات بنيةٍ واحدةٍ في جميع المراحل التعليمية ما قبل الجامعية.

3- بُعد مقارنة؛ إذ سيعتمد البحث على مقارنة بنية مناهج التعليم السورية مع نظيراتها التركية واللبنانية، لأن نظيراتها العراقية والأردنية أقرب ما تكون إلى الطبيعة نفسها. سيقارن البحث ذلك لفهم السياق الذي رُسمت فيه المناهج التربوية السورية، وتأثيراتها وأدوارها.

أولاً: بنية المناهج السورية ومنبتها:

خارطة سياسية-دستورية مختصرة

• دستورياً، تعدّ سورية كياناً سياسياً جمهورياً. يؤكّد دستورها الدائم بحزمٍ حتّى إقراره عام 1973 على الهوية القومية العربية للبلاد؛ فالعربية، حسب الدستور، هي اللغة الرسمية الوحيدة، والسوريون جزءٌ من الأمة العربية، ويسعى النظام الحاكم إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة.. إلخ. لا يعترف الدستور بأيّ تنوّع سياسي-ثقافي-اجتماعي سوري رديف لهذه الهوية القومية العربية، فلا إثنائات ولا نزعاتٍ سياسيةٍ غير عربيةٍ ضمن الكيان السوري، دستورياً. تمّ تعديل الدستور عام 2012، وتقريباً، حافظ على ذلك الجوهر.

• يقَرّ الدستور المرجعية الإسلامية "السنية" للكيان السوري. سورية ليست دولة "علمانية" ببنية دستوريّة واضح؛ فدين رئيس الدولة هو الإسلام حسب الدستور، والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس لمختلف أشكال التشريع.. إلخ. لا يقَرّ الدستور التنوّع الديني في البلاد إلا بالحد الأدنى، لكن الشيء الذي لا يقَرّه الدستور قط هو التنوّع المذهبي-الطائفي في المجتمع السوري. هذا، أيضاً، لم يتغير جوهرها في الدستور الجديد الذي أقرّ عام 2012.

لم يتجاوزوا العاشرة من العمر¹.

الأخرى غير الإسلامية كلها. فهذه المناهج لا تتطرق، بأي شكل، إلى تاريخ الدين والتدين والروحانيات، بل توحى، بشكلٍ قطعي، بأن الإسلام فقط هو "الدين". كما أنها، في المراحل الأولى، تتشدد على أن باقي الأديان السماوية -المسيحية واليهودية- أديانٌ "محرّفة" عن جوهر "الإيمان الحق"، وأن الإسلام فقط هو الحق، وأن على المسلمين أن يحاربوا باقي النزعات الدينية خارج الديانات الإبراهيمية الثلاث⁴.

5- كان لهذه المناهج التربوية الدينية (المحافظة للغاية) دورٌ رديفٌ في تشكيل شبكةٍ واسعةٍ من المؤسسات الدينية المجتمعية التي انتشرت في المجتمع السوري خلال ربع القرن الأخير. منها، مثلاً، حلقات الدروس الدينية في الجوامع، وعشرات التكايا الصوفية، التي تحولت فيما بعد إلى مدارس شبه رسمية، والمئات من الجمعيات الخيرية والشبابية والنسائية الدينية المحافظة. إذ إن القاعدة المجتمعية والذهنية الأساسية لمجموعها هي ذلك النمط من التدريس الديني في المدارس، منذ الصغر وحتى نهاية المراحل الدراسية.

الأزمة ومنهاج التربية الدينية

مع تحوّل الأزمة السورية إلى صراع مسلح، وتظهر الكثير من القوى المسلحة بالشعارات والرموز الدينية الإسلامية، فإن الكثير من الانتقادات وجهت إلى المؤسسة التربوية، وعُدّت المناهج التربوية السورية مشكلاً بنوياً لهذه القاعدة الاجتماعية المحافظة. وقد كان بارزاً في هذا الاتجاه دعوة مفتي سورية، أحمد بدر الدين حسون، علانيةً، إلى إلغاء مادة التربية الدينية من المناهج التربوية، والتركيز على منهاج التربية الوطنية⁵.

تمّ تجديد الكتب المقررة لمادة التربية الدينية في سورية خلال العام الدراسي 2012-2011، كجزء من عملية التطوير التي طالت جميع المواد التعليمية، ولم تقتصر على مادة التربية الدينية فحسب⁶.

تمّ التخفيف من الشحنة الانفعالية والتحريرية في منهاج التربية الدينية، لكنه بقي محافظاً على جوهره المحدّد سابقاً⁷:

• بقيت المناهج سنيّة بالمعنى العمومي. ولم تعترف أبداً بالمذاهب والتعبيرات الإسلامية الأخرى في المجتمع السوري (العلوية والدرزية والإسماعيلية).

• بقيت ضمن الرؤية السلفية-الحنفية التقليدية لفهم المذهب السنيّ، ولم تقدّم قراءة أو وعياً للقراءات السنيّة الأخرى، كالطرق الصوفية والإسلام الشعبي والاجتماعي.. إلخ⁸.

4 لبلبحث ذاكراً متراكمةً حول منهاج التربية الدينية. ففي الصف الثامن. مثلاً. يتناول المنهاج العلاقة بين المسلمين والمنتمين إلى باقي الأديان. يحرص المنهاج على التذكير بأن المسيحيين واليهود هم "أهل ذمة". وهي مرتبة اجتماعية وسياسية تقليدية كانت تلحق بغير المسلمين في الممالك الإسلامية التقليدية. وتمّ إلغاؤها في الإمبراطورية العثمانية منذ عام 1839. حينما تمت مساواة جميع "رعايا" الإمبراطورية في حيز المواطنة. كما أن منهاج السنة الدراسية نفسها يقرّ بواجب المسلمين في "محاربة" المنتمين إلى غير هذه الديانات السماوية.

5 مفتي سورية يدعو لإلغاء مادة التربية الدينية: <http://sabbq.org/usLfde>

6 دراسة عن تطوير المناهج التربوية في سورية: <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=104305>

7 استطاع الباحث الاطلاع على مجمل كتب التربية الدينية الجديدة. في منهاج التربوي السوريّ المحدّث. من خلال الموقع الذي وفرته وزارة التربية السورية على شبكة الإنترنت، والذي يستطيع عبره الطلبة السوريون المهلجون الاطلاع على المناهج وطباعتها: http://tollabna.com/site/?page=page_content&cont=7

8 ثمة العشرات من الأدلة التي يمكن الاستناد إليها لمعرفة أن منهاج التربية الدينية السوريّ بقي محافظاً على جوهره ومضمونه المحافظين للغاية. إذ يحوي مقرّر التربية الدينية الجديد للصف الأول الثانويّ. مثلاً. في الصفحة 27. على درس بعنوان "موقف المشركين من دعوة النبيّ". وفي الصفحة 63 على درس بعنوان "المهلكات السبع". أي أن منطلق اعتبار الإسلام قداسةً وطهارةً مطلقاً. مقابل وجود أشكال من الشكّ المطلق. بقي مسيطراً على المناهج. وكذلك منطلق وجود محرّماتٍ مطلقاً في النصّ الدينيّ بقي محافظاً على نفسه بقوة.

• الفقه الإسلاميّ. إذ يُدرّس مزيجٌ من الأوامر والنواهي المتعلقة بالحياة الشخصية والعامّة، وكذلك تصوّرات الإسلام عن العالم الرمزّي الميتافيزيقيّ. يُدرّس ذلك عادةً في المراحل المتوسطة، في نفس المرحلة التي تنفجر فيها الأسئلة الوجودية لدى المراهقين. وعادةً ما يحاول المدرّسون (المحافظون للغاية) السيطرة على كافة النزعات التي قد تصدر من الطلبة ومخيّلاتهم، عن الأسئلة الوجودية والميتافيزيقيّة التي قد تخالف المخيلة الإسلامية².

• النصوص الإسلامية المقدّسة؛ القرآن والأحاديث النبوية. تُدرّس وتُحفظ وتُشرح هذه النصوص للتلاميذ كنصوص مقدّسة يجب أن تطبّق في الحياة الشخصية والعامّة، وأية مخالفة لها تُعدّ مخالفةً لأصول الدين والمقدّس. يُدرّس هذا المضمون الحفظي في كافة مراحل الدراسة، لكنه يغدو أكثر شموليةً في المراحل العليا (الثانوية). فتمّةً لنصوص مقدّسة تقصد الإحاطة بكافة انشغالات الحياة؛ وكأنه ثمة تقصّد بأن تغدو هذه النصوص المرجعية الحياتية الأخلاقية و"القانونية" الشاملة التي يمكن للطلبة أن ينهلوا منها سلوكياتهم.

هذه الثلاثية المركّبة من المضامين التعليمية تحضّر فقط المدارس العامّة "المدنيّة"¹، ولكن هناك أيضاً شبكة المدارس الشرعية المنتشرة في أنحاء البلاد، والتي تستحوذ على قرابة خمس الطلبة الذين ينتقلون من المرحلة الإعدادية إلى المرحلة الثانوية، وكذلك المعاهد الشرعية الشهيرة في سورية، والتي يفوق عدد المواد الدينية فيها نصف العدد الكلي للمواد التي تُدرّس للطلبة في تلك المؤسسات³.

عملت تلك الثلاثية من المضامين التربوية في منهاج التربية الدينية السورية على تأسيس ما يلي في بنية الاجتماع السوريّ:

1- شكّلت وعياً جمعياً يحصر "الإسلام" كدين عامّ بتفسيره السنيّ، ويُخرج باقي المذاهب والتفسيرات الإسلامية -العلوية والدرزية والإسماعيلية- التي تشكّل نسبة عاليةً من متن المجتمع السوريّ، من التخيل العامّ للجماعة المسلمة في الوعي الشعبيّ.

2- كانت عاملاً فاعلاً في إضعاف التيار المدنيّ. فغير تلك المناهج تتمّ السيطرة الأولية على كافة أشكال التفسير الشخصي والذاتي للوجود والحياة والمعنى، تلك التي قد تكون كلياً خارج التفسير الدينيّ لها.

3- خلقت اهتزازاً في الشخصية العامة للطلبة الذين لا ينتمون إلى المذهب السنيّ، لأنهم يعيشون شكلين ونمطين من التفسير الدينيّ، واحداً خاصاً بالبيئة المذهبية التي ينتمون إليها، وآخر رسمياً "سنيّاً" يحصلونه من البيئة المدرسية التي يعيشونها في مراحل دراستهم.

4- خلقت جهلاً بمجموعة المذاهب والأديان والنزعات الروحية

1 صحيح أن ما يُدرّس في السنوات الأولى من هذا المنهاج يكون أميل إلى الأخلاقيات العامّة. لكن المعلمين عادةً ما يخرجون عن جوهر تلك النصوص ويلقنون الطلبة -الصغار- أمطاً من السلوكيات والخيارات المحافظة. خصوصاً في علاقاتهم مع الطلبة الذين ينتسبون إلى مذهبٍ أو دينيّةٍ أخرى.

2 أكثر ما يتمّ تداوله في هذه المرحلة العمرية. خلال دروس التربية الدينية. هما سؤالاً الخلق والعلاقات الجنسية. تعدّ المنهاج التربوية السورية أيّ تفسير ميتافيزيقيّ خارج التفسير العامّ الإسلاميّ "السنيّ" خروجا عن الدين نفسه. كما أنها تركّز على المحافظة الجنسية في العلاقة بين الجنسين. وتعدّ أية ممارسة أو علاقة خارج المؤسسة الزوجية محرّمةً وخروجاً عن صحيح الدين. يأتي ذلك في العمر الأكثر حساسية للعلاقات المتبادلة بين المراهقين. وهو ما يدخلهم في تناقضات سلوكية وأخلاقية حطّمت الكثير من أشكال العلاقات الأولية بينهم.

3 ثمة مدارس سورية حكومية تسمّى به-الثانويات الشرعية-. تُدرّس فيها المواد الشرعية الإسلامية كلها (فقه. جُود. أصول الحديث.. إلخ). بالإضافة إلى المعاهد السورية الشهيرة كمجمع الشيخ أحمد كفتارو (أضخم مؤسسةٍ خاصّةٍ للتعليم الشرعيّ. إذ يؤمّه طلابٌ من حوالي 56 جنسيةً لتعلم اللغة العربية والشرعية. وفيه 4 كليات. ومعاهد. ودورات. ويمتلك أكبر ميزانيات المعاهد الشرعية الخاصّة. عن طريق جمعية الأئصار). والمعهد الإسلاميّ (ثاني أضخم المعاهد الشرعية في سورية. ويشرف عليه كل من الشياخين حسام وعبد اللطيف فرفور). ومعهد الزهراء (الأمينية). ومعهد الحصري في مدينة معرة النعمان.

• بقيت متمحورةً حول السردية المركزية للإسلام، بوصفه الدين المنفذ والمقدس الوحيد، وأن باقي الأديان قد طالها التحريف عن هذا الخطّ الجوهريّ.

• لم يطل التغيير بنية الجهاز التدريسيّ، الذي ينتمي بأغلبه المطلقة إلى الشريحة المحافظة جداً من الجماعة السنية، والذين يتجاوزون بشروحه وتفسيراتهم كل المقاصد المباشرة لمضامين هذا المنهاج وتعديلاته.

• حافظ النظام الداخليّ للمؤسسات التربوية السورية على منهاج التربية الدينية كمقرّر رئيسي، يُحدّد عبره المستوى العلمي للطالب، كما تُحدّد أهليته لدخول الجامعات الحكومية من عدمها. وهو دافعٌ للكثير من الطلبة المنحدرين من مجتمعات سورية غير محافظة إلى التماهي مع النصوص والعوامل الداخلية لهذا المقرّر، بهدف نيل درجاتٍ عليا فيه، تسهم في تأهّلهم لحيازة كرسيّ تعليمي في المراحل الجامعية.

لا يعني كلّ ذلك أنّ النظام السوري لا يرغب في تبديل جزريّ لبنية منهاج التربية الدينية، لكن ذلك، بالنسبة إلى النظام، يصطدم بثلاثة عوائق رئيسية:

• يحرص النظام على العلاقة "الوديّة" التي تجمعها مع الشريحة المحافظة من المجتمع السنيّ. خصوصاً وأن الطبقة التجارية المدنية السورية، الشامية والحلبية، تنتمي إلى هذه الشريحة.

• لا يستطيع النظام الاعتراف الرسمي بالمذاهب والطوائف الإسلامية غير السنية في البلاد. لأن رأس هذا النظام، والقيادة العسكرية والأمنية فيه، ينتمون إلى الطائفة العلوية، وأي تقسيم وتعبير واضح عن الكتلة المجتمعية السورية على هذا الأساس سيُظهر رجال النظام كممثلين لمجموعة أقلوية سورية (العلويين).

• لا يستطيع النظام أن يوحي بأن جوهر صدامه هو مع الطبقة المحافظة (السنة)، بسبب تفسيره العام للأحداث في سورية بوصفها صراعاً سياسياً مصدراً إلى البلاد من الدول الخارجية المحيطة بها، لا نتيجة تصدّعاتٍ وتناقضاتٍ داخلية في المجتمع السوريّ.

منهاج التربية الدينية- المعارضة

مع استقرار ملايين السوريين في المخيمات، وبعد أن بدا أن المسألة السورية موضوعٌ قد يستغرق سنواتٍ كثيرة حتى توجد حلول موضوعية له ويعود اللاجئون إلى ديارهم؛ فإن المؤسسات الرديفة لقوى المعارضة السورية سعت إلى طباعة مناهج تربوية لعشرات الآلاف من الطلبة الذين يعيشون في مخيمات اللجوء.

تشرف مؤسسة "مجتمع مدني"، مقرّبة من الائتلاف الوطني السوريّ المعارض، على طباعة المناهج السورية "المعارضة"، تسمّى الهيئة السورية للتربية والتعليم⁹.

من خلال متابعة النافذة التي يعرضها موقع هذه المؤسسة للمطبوعات التي تصدرها، إذ تتم طباعة كتب مادة التربية الإسلامية اعتباراً من الصف الثالث الابتدائي، وتُدرّس كمادّة رئيسية ضمن المنهاج الرسمي؛ تمكن ملاحظة التفاصيل التالية في بنية هذا المنهاج¹⁰:

• ليست منهاج التربية الدينية التي تطبعها هذه المؤسسة سوى تلك التي كانت تطبعها وزارة التربية السورية، مع بعض التعديلات التي تناسب الخطاب السياسي العام للمعارضة السورية¹¹.

• بنية منهاج التربية الدينية الذي تطبعه هذه المؤسسة أكثر مركزية

9 موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت: <http://www.syreducom.org>

10 تمّ مشاهدة وطباعة الكتب التي تصدرها هذه المؤسسة عبر الرابط: <http://www.syreducom.org/description/43/> %D9 %A7 %D8 %AC-%D8 %A7 %D9 %87 %D8 %A7 %D9 %86 %D8 %85 %D9 %84 %D9 %8A %D8 %B3 %D9 %8A %D8 %B1 %D8 %AF %D8 %84 %D9

11 مقابلة مع المدير العام للهيئة السورية للتربية والتعليم. الدكتور نعيم الفتني. «مناهج خالية من الشوائب»: <https://www.zamanalwsl.net/news/41457.html>

ومحافظةً وتشدّداً من المناهج المطبوعة من قبل وزارة التربية السورية. خصوصاً وأنّ الجوّ العام المحيط بهذه المؤسسة جوّ سلفيٍّ أصوليٍّ، والدعم الماليّ الذي يأتيها غالباً ما يكون من مؤسساتٍ وجهاتٍ خليجية، قطرية بالذات.

• يعاني منهاج التربية الدينية المطبوع من قبل هذه الجهة نفس المعضلات التي تعانيها المناهج المطبوعة من قبل وزارة التربية السورية؛ فهي تعرض الإسلام وكأنه المذهب السنيّ فحسب، ولا تأتي على ذكر باقي التفسيرات والمذاهب الإسلامية، ولا تملك حساسية تجاه العنف والتفسيرات الميتافيزيقية الأخرى التي قد يستنتجها الطلبة، ولا تبالي بشكل العلاقة التي يجب أن تكون بين الجماعة المسلمة وغيرها من الجماعات الدينية الأخرى.

• ما يزيد من وطأة وحمولة منهاج التربية الدينية هذه هو أن كلّ الأنشطة "الاصفيّة" التي تمارسها هذه المؤسسة متمركزة حول حفظ القرآن وتجويده، وتاريخ السيرة النبوية ورجال العهد الإسلاميّ الأوّل. لا رياضة ولا موسيقى ولا فنون.. إلخ. وبدا تكتمل الإحاطة الدينية بالفضاء العام للطفل.

ثانياً: التربية القومية

بنية

يتمّ تدريس مادة "التربية القومية" اعتباراً من الصفّ السابع الإعدادي. وتعدّ مادّة رئيسية في المنهاج التربويّ العام، تُحدّد مستوى الطالب وتؤهّله لدخول الجامعات الوطنية. وهو منهاج تعليمي يُدرّس في كافة المدارس الإعدادية والثانوية، على مختلف اختصاصاتها.

ثمة أربعة مقاصد مركبة يسعى منهاج التربية القومية السوريّ، خلال سنوات تدريسه السنّ، أن يؤسّسها في ذهن الطالب:

• ترويح "السردية القومية" في فهم حركة التاريخ والأحداث المعاصرة، ونبذ وتهميش باقي القراءات الأيديولوجية التي قد تفسّر الظواهر التاريخية نفسها. فحسب هذه السردية المدرجة في المنهاج: الشعوب مقسّمة إلى قوميات، وهذا شيء تاريخيٌّ وأبدئيٌّ. والعرب أمة قومية لها مكانة خاصة في التاريخ، ورسالة ودورٌ خاصٌ ومميزٌ في المستقبل. وهو ما يتمّاهي تماماً مع النظرية الأيديولوجية القومية لحزب البعث، وبلغى تماماً باقي السرديات والأيديولوجيات السياسية غير القومية التي كانت سورية تزخر بها منذ قراية القرن، كالقومية السورية والشيعية والإسلامية والقومية الكردية.. إلخ. فالمنهاج تتويجٌ "تربويّ وتعليمي" لصراع حزب البعث مع التيارات الأيديولوجية الأخرى في البلاد، وسيطرته المطلقة فيما بعد.

• لا يعترف منهاج التربية القومية بأية إثنيات أو قومياتٍ أخرى غير عربية في البلاد. فلا يأتي أبداً على ذكر الأكراد أو السريان أو التركمان أو الأشوريين أو الأرمن، بل يسعى جاهداً إلى إضفاء المشروعية على المعيار الأكثر تطرفاً في النزعة القومية العربية "العربيّ هو كل من يعيش على الأرض العربية". وبهذا يتمّاهي منهاج التربية القومية مع النصوص الدستورية التي تعدّ الشعب السوريّ جزءاً من الأمة العربية، ولا تعترف بأية مكوناتٍ قوميةٍ أو إثنيةٍ أخرى ضمن البلاد.

• تستبطن المناهج المقرّرة للتربية القومية نظرةً معادية لليهود. وهي لا تعبّر عن ذلك مباشرة، ولكن التركيز على جوهر العدا بين العرب والقومية العربية من طرف، وبين إسرائيل ومشروع الوجود الإسرائيليّ من طرف آخر، يؤدّي إلى ذلك مباشرة. فجميع مقرّرات هذه المادة، ومنذ سنوات تدريسها الأولى، تركّز بشكلٍ كليٍّ على لا شرعية الوجود الإسرائيليّ، لا بالمعنى السياسيّ المباشر فحسب، بل تنجرّف إلى اعتبار هذا التخاصم السياسيّ تعبيراً عن العدا التاريخيّ الثقافيّ والمجتمعيّ والدينيّ بين الجماعتين العربية واليهودية؛ وهو ما يتشخّص في أذهان الأطفال الأصغر عمراً، غير القادرين على التمييز بين الجوانب السياسية ونظيراتها الثقافية والدينية والمجتمعية. تسهم في هذا الخلط طبيعة مدرّسي هذه المادة في كافة المراحل؛ فهم جميعاً من المنتمين إلى حزب البعث، من المؤمنين والمدرّبين

• ثمة بعض الدروس التي تتناول قضايا عالمية عامة، مثل هيئة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية ودورها.

• لم يعد الموضوع القومي مطروحاً بمستوى الشحن الأيديولوجي السابق، وإن بقي محافظاً على دوره المركزي. إذ يجوي، مثلاً، كتاب الصف الثاني الثانوي لمادة "التربية الوطنية" فصلاً كاملاً تحت عنوان: "بعض مشاكل الوطن العربي"، يعدّ "الغزو الثقافي" الذي يتعرض له العرب من الخارج من أهم هذه المشاكل التي تواجه الأمة العربية!

• لم يعد للاشتركية، ونظريتها السياسية القومية، حضورٌ بارزٌ في كتاب "التربية الوطنية" الجديد. بل ثمة ميل سطحيّ وفوقيّ إلى الاعتراف بالنظرية الديمقراطية ودورها في حياة المجتمعات. كما أن تشكيلات ومنظمات المجتمع المدني والأهلي تأخذ دورها في مضامين هذه الكتب.

• لم يعد شخص حافظ الأسد جوهر هذه الكتب، مع أنه بقي محافظاً على موقعه كشخصية رئيسية ومركزية في تاريخ سورية المعاصر. ولا يجري في هذه الكتب أي تناول تفصيلي لأية شخصية سورية عامة، طوال التاريخ السياسي والثقافي المعاصر لسورية.

• لا تحوي هذه الكتب أي تناول، أو أية مضامين، للاعتراف بحالة التنوع الإثني أو القومي داخل البلاد. كما أنها لا تتعرض لأية معضلات حقيقية، سياسية أو ثقافية أو اقتصادية، شهدتها سورية خلال مسيرتها الطويلة تحت حكم آل الأسد. فالكذب كلها مليئة بصور التمجيد والتضخيم لما أنجز في سورية خلال هذه الأوقات المديدة.

مناهج التربية القومية-المعارضة

ألغت الجهات المعارضة المسؤولة عن طباعة المناهج التربوية كتاب "التربية القومية" الذي كان يُدرّس في المناهج السورية، ولم تستبدل به أي كتاب آخر.

ولكن ثمة كتابين تطبعهما للمرحلة الابتدائية، أحدهما معنونٌ بـ"الدراسات الاجتماعية-الوطن العربي في آسيا"، والآخر بعنوان "الدراسات الاجتماعية-الوطن العربي في أفريقيا".

وبالرغم من الابتعاد الظاهري لهذين المقررين عن المضامين السياسية المباشرة، إلا أنهما أقرب إلى النزعة القومية الممزوجة بمسحة إسلامية. وهما لا يتناولان الموضوعات والمضامين الاجتماعية، كما يعنونان، بل هما أقرب إلى أن يكونا سرداً لتاريخ الوجود العربي في مختلف هذه البلدان، وفق النظرة القومية العربية. مع تركيز دائم على مركزية دور الإسلام في "الحضارة العربية"، وأسباب أنتشار العرب في جميع المناطق خارج الجزيرة العربية¹⁴.

طبعاً يعاني الكتابان من مجمل المعضلات التي كانت في مقررات مادة "التربية القومية" الرسمية، إذ لا يعترفان بأية مكونات ملونة للمجتمع السوري، ولا يسردان أية تفاصيل عن الحياة السورية العامة، الثقافية والسياسية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية. وإن كانا لا يميلان إلى التمرکز حول أية شخصية سياسية بعينها.

ثالثاً: مقرّر كتاب التاريخ

مضامين المقرّر:

كانت المؤسسة التربوية التقليدية في سورية تدرّس مادة التاريخ اعتباراً من الصف الخامس الابتدائي. وهي مادة رئيسية ضمن المقرّر العام، يُحدّد عبرها مستوى الطالب ومدى قابليته لدخول

14 في الكتابين استعمال دائم لمصطلحات مثل «الحضارة العربية» و«الوطن العربي» و«الأمة العربية». وهي في جوهرها، تقصد نفس المضامين التي في الكتب التي كانت تطبعها وزارة التربية السورية. يمكن قراءة الكتابين على الرابطين التاليين:

<http://www.syreducom.org/book/c5n/5social/index.html>

<http://www.syreducom.org/book/c6n/6social/index.html>

على السردية القومية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي، الذين لا يحذرون من خطورة الخلط بين الشق السياسي والجانب الثقافي والاجتماعي والديني من المسألة العربية/الإسرائيلية.

• تتمركز كتب التربية القومية حول شخصية الرئيس السابق حافظ الأسد؛ فهو باني سورية الحديثة، والشخص الاستثنائي في تاريخها الحديث. معه يبدأ التاريخ السوري المعاصر، وحول شخصه تدور كافة سمات الاستثناء والعبقرية. إلخ، شيء شبيه تماماً بنموذج كوريا الشمالية لجهة قداسة الشخص الذي يقود البلاد¹².

وأثرت هذه المضامين التربوية لمنهاج التربية القومية، الذي يُدرّس لجميع الطلبة منذ قرابة نصف قرن، في ظل شبه انقطاع إعلامي وسياسي كانت تحياه البلاد؛ في تشكل أربع معضلات اجتماعية-سياسية خمسة أجيال سورية مترامية:

1- خلقت حاجزاً عميقاً بين أجيال من السوريين، من الذين ينتمون إلى مرجعيات وجماعات إثنية وقومية سورية مختلفة. فالعرب السوريون يكادون لا يعرفون أي شيء عن مواطنيهم الأكراد والسريان والأرمن والتركماني، ويستغربون تماماً حين يطالب هؤلاء ببعض الحقوق القومية-الإثنية؛ لأن جميع الذين يحيون على الأرض السورية -حسب المخيلة الجمعية- هم "عرب"، وليسوا فقط مواطنين سوريين. طبعاً يضاف إلى ذلك حجم التناقض والقلق الذي يحياه الطلبة الذين ينتمون إلى هذه الجماعات الإثنية غير العربية، فهم يعون أنفسهم في عالم المدرسة كـ"عرب"، بينما ثمة وعي جمعي اجتماعي مغاير لذلك في بيئتهم الاجتماعية المنزلية، فهم أكراد أو سريان أو تركمان أو أرمن... إلخ. وهو شيء يؤدي، في حالات غير قليلة، إلى أن تتشكل لديهم ردة فعل على الجماعة العربية بشكل كلي، حينما تتخيلهم من موقع المستبد.

2- أنهت أية إمكانية لقبول اجتماعي أو ثقافي شعبي لأي مشروع للسلام في الصراع العربي/الإسرائيلي. فالضح المتواصل، وشيطنة العنصر الإسرائيلي بشكل مطلق وكلي، أديا في العقل الجمعي السوري -وكان للمناهج التربوية دور بارز في ذلك- إلى خشية النظام من ردة فعل شعبية عليه لو سار في أية تسوية سياسية مع إسرائيل.

3- قطعت مناهج التربية القومية أية صلة لأجيال سورية متلاحقة مع أية تيارات سياسية أو ثقافية كانت سورية زاخرة بها منذ العهود الأولى لحداتها؛ التيارات القومية السورية واليسارية والليبرالية وربما الإسلامية الوسطية، تلك التي شكلت الحالة الاستثنائية لغنى اللوحة السياسية الثقافية السورية في خمسينات وستينات القرن المنصرم.

4- أسهمت تلك المناهج في الانقسام الشاقولي لأجيال من السوريين حول شخص حافظ الأسد. فاختفت كافة التفاصيل والقضايا التي تخصّ الجوانب المختلفة لحياة السوريين العامة، وبات شخص حافظ الأسد هو مركز النقاش العام الذي يمكن أن يُختلف حوله.

مع تبديل المناهج السورية، تمّ تحويل اسم مقرّر "التربية القومية" ليغدو "التربية الوطنية". لكنه حافظ، عموماً، على جوهر ما كانت تتضمنه الكتب السابقة، مع بعض التغييرات الطفيفة¹³:

12 لا يكاد الطلبة يعرفون أي شيء عن الرموز السياسية على طول الحياة السياسية السورية؛ لا يعرفون شيئاً عن القادة الأوائل لسورية في مرحلة حُرّرها من السلطة العثمانية. ولا عن «الرموز» الوطنية في مرحلة مناهضة الاستعمار الفرنسي. ولا حتى في مراحل الديمقراطية في الخمسينات والستينات. مثلاً، يحتفل الطلبة السوريون بالعيد الوطني في 17 نيسان من كل عام. دون أي ذكر لقائد مرحلة الاستقلال من الاستعمار الفرنسي. الرئيس الأسبق شكّري القوتلي. نفس صفات الاستثناء التي كانت ترضى على شخص حافظ الأسد. باتت ترضى على مجله بشار الذي حكم من بعده.

13 استطاع الباحث متابعة الإصدارات الجديدة من كتب «التربية الوطنية»، التي أصدرتها وزارة التربية السورية. من خلال النافذة الإلكترونية التي أتاحها موقع الوزارة للراغبين في الاطلاع على مضمون هذا المنهاج. ومن خلال الاطلاع على المضامين الجديدة هذه تمّت مقارنتها بالمضامين السابقة لكتب «التربية القومية» التي درّست في البلاد لمدة خمسة عقود تقريباً. المناهج الجديدة على الرابط التالي: http://tollabna.com/site/?page=page_content&cont=7

الجامعات الوطنية. كانت كتب مادة التاريخ تحوي ثلاثة مضامين رئيسية:

• مضمون ديني إسلامي "سني". خصوصاً في سنوات التدريس الأولى. فسيره الحياة السياسية والاجتماعية الإسلامية، منذ عهد النبي محمد وحتى نهاية الإمبراطوريات الإسلامية الثلاث الشهيرة، تُدرّس بطريقة تفصيلية، وكعهد مقدّسة، لجميع الطلبة، بالرغم من وجود طلبة غير مسلمين.

• مضمون قومي عربي. فكتب التاريخ الرسمية تُدرّس وتعتمد منطقاً قومياً لتفسير حركة التاريخ. وتردّ أصول جميع الشعوب الناطقة بالعربية إلى أصول عرقية قومية عربية، هاجرت من شبه الجزيرة العربية. ولا تعترف بأي شكل من التّنوع القومي والإثني للشعوب التي تحيا في هذه الجغرافيا، كالأكراد والأمازيغ والسرريان والأرمن.. الخ.

• مضمون سياسيٍ متمّاه مع تفسير حزب البعث لتاريخ سورية الحديث. فمجمّل هذه الكتب لا تنظر إلى أحداثٍ وشخصياتٍ سياسيةٍ سوريةٍ معاصرةٍ غير تلك البعثية منها، وبالذات شخصية حافظ الأسد ودوره في تاريخ سورية الحديث.

ومع التعديل الذي طال مجمل المناهج التربوية السورية، تمّ إلغاء مادة التاريخ لطلاب الصفين الخامس والسادس، واستمرّ تدريسها في باقي السنوات. وحافظت عموماً على مضمونها الذي كان، لكن مع ميل إلى التفسير القومي للتاريخ على حساب نظيره الديني "الإسلامي"، وشحنة أكبر من العداة للعنصر العثماني "التركي". حدث ذلك كتوافق مع الحالة السياسية الراهنة للنظام السوري، وميله إلى معاداة تركيا وتيارات الإسلام السياسي القريبة منها¹⁵.

وقد طبعت المعارضة السورية كتباً لمادة التاريخ، كانت مجرد كتب معدّلة لمناهج التاريخ المطبوعة من قبل وزارة التربية السورية من قبل، مع حذف بعض الفصول التي تتعلق بتاريخ سورية المعاصر، لأنها تنمّاه مع سردية النظام السوري عن مجريات الأحداث وحكم حزب البعث وهيمنة آل الأسد على البلاد.

لكن مجمل مضامين كتب التاريخ التي تُدرّس للطلبة السوريين، التقليدية منها التي بقيت تُدرّس لقرابة أربعة عقود، أو المعدّلة من قبل وزارة التربية السورية منذ عام 2012، أو تلك التي تطبعها المؤسسات الرديفة للمعارضة السورية؛ تعاني، مجتمعةً، من المعضلات المعرفية-التربوية-الثقافية نفسها، والتي يمكن اختصارها بثلاث:

1- أنها تُدرّس مضامين سياسية-ثقافية-أيديولوجية-دينية، بوعاء المنهج التاريخي، لطلبة لا ينتمون إلى نفس التشكيل الاجتماعي الإثني-الديني-المذهبي-القومي-الثقافي. فهي تُدرّس مضموناً دينياً إسلامياً لطلبة مسيحيين، ونزعة قومية عربية لطلبة أكراد وتركماني وسرياني، وسردية مذهبية سنية لأطفال علويين وإسماعيليين.. الخ.

2- تميل، في جوهرها، إلى أن تكون منهاجاً سردياً قصصياً محتكراً للحقيقة التاريخية، لا أداة معرفية حوارية تبتغي وعي حركة التاريخ وأسباب وأشكال تحولاته. وتقصّ التاريخ كحقيقة، ولا تهتمّ بالأسباب الثقافية والاقتصادية والعلمية التي كانت سبب التحولات فيه.

15 في جميع كتب التاريخ الخاصة بجميع المراحل. ثمة فصول عن ما يسمّونه بـ«مرحلة الاحتلال العثماني». وثمة شبه تماه بين صورة التركي والشخصية العثمانية. رغم أن ذلك يخالف أبسط قواعد وعي حركة التاريخ في الشرق الأوسط. فكتاب الصف الثامن الإعدادي يحوي فصلاً كاملاً عن «الاحتلال العثماني للوطن العربي وتأثيره». في سردية مخالفة تماماً لما كانت عليه حركة التاريخ ومنطقها وقتئذٍ.

http://syrianeducation.org.sy/uploads/books/ %D8%A7%D9 %84%D8 %AB %D8%A7%D9 %85%D9 %86/ %D8 %AF %D8 %B1 %D8 %A7 %D8 %B3 %D8 %A7 %D8 %B9 %D8 %AA %D9 %85 %D8 %A7 %D8 %AA %D8 %A9 %20 %D8 %AA %D8 %A7 %D8 %B1 %D9 %8A %D8 %D9 %8A %D8 %AA %D8 %A7 %D8 %A8 %20 %D8 %A7 %D9 %83 %D8 %AA %D8 %A7 %D8 %A8 %20 %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %B7 %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %A8 %208.pdf

3- تحوي مضامين محافظةً نكوصيةً، تعمد إلى تمجيد الهوية الذاتية وتضخيم دور وفاعلية الشعوب العربية والإسلامية في سياق التاريخ، مقابل الحط من مساهمة وأدوار الآخرين. وهي مضامين تؤدّي إلى اغتراب ورفض من قبل الطلبة للاندماج والتفاعل مع الكل الكوني.

مقارنة مع نماذج محيطية بسورية:

تشبه مضامين المناهج التربوية لأغلب الدول المحيطة بسورية، كالعراق والأردن ومصر، مضامين المنهاج السوري، لجهة تطابق مضمون المناهج مع الهوية السياسية الأيديولوجية للدولة-النظام الحاكم.

ثمة استثناءان في النموذجين اللبناني والتركي. سنضئ عليهم. وسنحاول فهم الحالة السورية المستقبلية بناءً على هاتين التجريبتين:

التجربة اللبنانية:

يشكل لبنان نموذجاً لتشظي مركزية التعليم، خصوصاً فيما يتعلق بالموادّ الخلافية الثلاث؛ التربية الدينية والتربية الوطنية والتاريخ. وتضاف إليها في لبنان مادة العلوم الحية، فقد تمّ شطب الأقسام المتعلقة بـ«التربية الجنسية» من هذا الكتاب لأنها لا تناسب خيارات الكثير من الطبقات الاجتماعية اللبنانية المحافظة، الإسلامية والمسيحية منها على حدّ سواء.

تتوقف كتب التاريخ التي تُدرّس في المدارس العامة في لبنان، في سرديتها التاريخية، عند حدّ عام 1973، أي قبل بدء الحرب الأهلية بعامين؛ إذ إن جميع الأحداث السياسية بعد ذلك التاريخ محطّ خلاف شديد بين جميع المكونات الاجتماعية للشعب اللبناني. ولم يتمّ الاتفاق بين الأطراف السياسية على وضع كتاب تاريخ موضوعي عن الأحداث التي جرت في العقود الأربعة الأخيرة، ولذلك تبقى دون تدريس في المدارس اللبنانية.

أما كتابا التربية الوطنية والدينية، فهما يدرّسان حسب مزاج وهوية المدرسة التي تدرّسهما، سواء أكانت خاصة أم رسمية. إذ إن جميع المؤسسات التعليمية اللبنانية، تقريباً، لها مرجعيات طائفية تفوق سلطتها سلطة وزارة التربية.

ثمة 18 طائفة في لبنان، لكلّ منها بناها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وكذلك مؤسساتها التربوية. ويُدرّس في كلّ منها نمط وهوية معيّنة للموادّ الخلافية. ولم يتوصّل اللبنانيون إلى أيّ توافقٍ سياسيٍ لتأليف مناهج تربوية موحّدة.

التجربة التركية:

على عكس التطبيق اللبناني، فإن الممارسة التربوية التركية بالغة المركزية. وتعتمد، في المواد الخلافية، على مزيج من المحافظة والتحديث.

إذ إن مادة التاريخ، التي تُدرّس في كافة المراحل، تعتمد على الرؤية الأتاتوركية/ القومية التحديثية، دون أن تدرّج المرحلة العثمانية. فهي تعدّ الإمبراطورية العثمانية جزءاً تكوينياً طبيعياً من تاريخ الكيان التركي التقليدي، ولا تحاول تجميل جميع سماته.

أما كتب التربية الوطنية فهي، وإن كانت شديدة الميل والتماهي مع النزعة القومية التركية، حافلة بالمضامين الحدائوية، كشرح منظومة القانون وفصل السلطات وأدوار الدولة ومؤسساتها والديمقراطية والعلنة والمجتمع المدني والمواطنة. وعلى المنوال نفسه تأتي كتب التربية الدينية، والتي، وإن كانت كتباً دينية "سنية"، إلا أنها ذات محتوى أخلاقي، تركز حول العبادات العامة في الإسلام، أكثر مما هي كتبٌ محافظةٌ تردّ تفسير كل مظاهر الحياة إلى النصوص الدينية.

كما أن المناهج التركية -مثل نظيرتها السورية- لا تعترف بالتنوع المجتمعي التركي، كالأكراد والأرمن والعرب قوميًا، والعلويين والشيعية مذهبياً.

حسب الأحداث الراهنة في الواقع السياسي السوري، إذ تعيش البلاد حرباً أهليةً بأفئدةٍ سياسيةٍ وأيديولوجيةٍ متعدّدةٍ، فإن مضامين المناهج التربوية المستقبلية سيكون لها تأثيرٌ عميقٌ على مجمل العلاقة بين المكونات الاجتماعية السورية.

لذا، وبناءً على كلّ مضامين الموادّ الخلفية، ومقارنةً بالتجربتين التركية واللبنانية، فإن المناهج التربوية مستقبلاً يجب أن تأخذ بالحسبان ما يلي، لتشكل عاملاً إيجابياً في العلاقات الوطنية بين الجماعات السورية:

أولاً: لا يمكنها أن تبقى مرهونةً للخيار الثقافي-السياسي للأغلبية المركبة، العربية الإسلامية السنية. فهذا يُبعد باقي المكونات الوطنية عن المتن الوطني، ويحوّل طرفاً اجتماعياً بذاته للاستحواذ على الحيز العام.

ثانياً: إن قلّدت التجربة السورية مستقبلاً نظيرتها اللبنانية، وحدث تنظّف في المناهج التربوية، فإن ذلك سيزيد من مستويات الشقاق النفسي والروحي والوجداني بين الأجيال السورية القادمة، لأنها ستمنع بناء أمةٍ ذاكرةٍ وطنيةٍ مشتركةٍ.

ثالثاً: لا يمكن للخطاب السياسي-الأيديولوجي للطرف المنتصر أن يعكس تماماً على مضامين المناهج التربوية السورية مستقبلاً، لأن ذلك سيعني تهمةً كئيبةً ضخمةً من المجتمع السوري تملك تفسيراً ورويةً مختلفةً للأحداث، أيّا كانت رؤيتها.

رابعاً: في كتب التاريخ، لا بدّ من التخفيف من الحيز السردّي لصالح الجانب التعليليّ التفسيريّ لحركة التاريخ وأسباب تحولاته. ولا بدّ من التخفيف من تضخيم أدوار الجماعات المسلمة والعربية، والتركيز على أدوار جميع الجماعات السورية في تشكيل "الوطن" السوريّ الراهن، لا في الحيز السياسي فحسب، بل في كلّ الجوانب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والحياتية.

خامساً: لا بدّ من أن تغدو كتب التربية الدينية ذات مسحةٍ روحيةٍ أخلاقيةٍ، وأن تبعد عن كونها مرجعيةً كئيبةً للطلبة في كلّ ما يخص حياتهم العامة والخاصة وعلاقاتهم بالآخرين. خصوصاً في تفسيرها المركزيّ للإسلام السنيّ، الذي يحتلّ في هذه الكتب مقام "الصحّ" الوحيد.

سادساً: في كتاب التربية الوطنية لا بدّ من الاستفادة من الكتاب التركيّ النظير، لجهة المزيد من التماهي مع القيم الحداثية ودور الحياة الديمقراطية وحقوق الإنسان ومعنى القانون والدولة والتأمينات الاجتماعية، وبناء منظومةٍ قيميةٍ مدنيّةٍ، والابتعاد قدر المستطاع-عن القيم والنزعات القومية.

سابعاً: على المناهج التربوية السورية أن تكون أكثر حميميّةً في سردها لتاريخ سورية المعاصر، وأن ترفع من القيمة المعنوية لشخصيات وأحداث تاريخية سورية جامعةً بين أكبر قاعدة اجتماعية، كمعركة ميسلون، والنضال البرلمانيّ في الخمسينات، وشخصيات الاستقلال، والكثير من المبدعين والدستوريين ورجال الاقتصاد والسياسة، في العصرين الوسيط والحديث من تاريخ سورية الراهن.

• تحليل المؤشرات الكمية والنوعية والسياسات المتبعة:

تبنت الخطط الخمسية التي سبقت الأزمة في سورية نهجاً تعليمياً جديداً، تمثل في رؤية مغايرة لقطاع التعليم، تقوم على منظور وطني لإصلاح النظام التعليمي والتربوي، وتعميق قيمة التعليم، واعتماد مضامين جديدة للمعرفة، وشخصية جديدة للمتعلم ولعملية التدريس، بهدف إنتاج قوى عاملة ذات إعداد عالٍ ومنافس إقليمياً ودولياً، والاعتماد على افتتاح المدرسة والجامعة على المحيط، وتحقيق شراكات مع القطاعات الإنتاجية والخدمية ومع قطاع العمل الأهلي، لتقرير السياسات وتطوير المناهج والبرامج التعليمية والتربوية.

جمعة حجازي

ما تتضمنه هذه الورقة:

- واقع التعليم (تحليل المؤشرات الكمية والنوعية والسياسات المتبعة).
- واقع التعليم في ظل الأزمة (الأثار قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى).
- التحديات التي تواجه التعليم ومنعكساتها الاقتصادية والاجتماعية.
- مقارنة تأثير الحرب على البنى التحتية التعليمية (سورية، العراق).

إلا أن هذا النهج التطويري الجديد لم يخرج عن إطاره التخطيطي النظري، وبقي حبراً على ورق. لأن "عقلية" أدوات تنفيذ الخطط لم ترتق إلى مستوى يمكن من تحويلها إلى أمر واقع؛ فالموارد البشرية التعليمية لم تكن مناسبة نوعاً، كما أن عقلية التنفيذ بقيت عند حدود السيناريو التعليمي التقليدي القاصر عن مواكبة التطور المعرفي وتعدد الوظائف التعليمية.

مقدمة

حقّق قطاع التعليم، خلال السنوات التي سبقت الأزمة في سورية، نجاحات، وعانى من إخفاقات متعددة، في آن واحد، على المستوى الكمي. إلا أن المعضلة الأكبر كانت في إخفاقات الجانب النوعي، التي تمثلت في ابتعاد التعليم عن وظائفه المجتمعية. وفي ما يلي سنستعرض تلك التطورات، على المستويين الداخلي والخارجي، لمؤشرات التعليم.

يشكّل التعليم حجر الأساس في التنمية البشرية التي نظر إليها "أمرتيا صن" على أنها توسيع الخيارات والحريات أمام الناس. كما يقوم التعليم بدور رئيسي في بناء قوة عمل منتجة، ويؤدي مهمة أساسية في تربية الأجيال على المواطنة والحقوق والواجبات وتطوير العقل النقدي الذي يساعد في عملية البناء والتطوير والتغيير المجتمعي والنهوض بالإنتاج والإنتاجية. ومن المسلم به أن التعليم هو القاعدة الأساسية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وأنه يرتقي بأداء المجتمع عندما يتم استخدام الموارد بالشكل الأمثل، عن طريق ربط التعليم بعملية التحول وبقرار حق التعليم للجميع.

• مؤشرات الكفاءة الداخلية:

تشكّل الكفاءة الداخلية للتعليم مدخلاً لفهم نتائج هذه العملية في أي بلد. فمؤشرات الكفاءة الداخلية تعبر بصورة مباشرة عن مخرجات التعليم، من حيث معدلات الالتحاق والتسرب، والتفاوت بين الأقاليم والمحافظات، وغيرها من المؤشرات الأخرى.. إلخ.

انتهج النظام التعليمي في سورية نهجاً تقليدياً، ولم يتخذ المقولة السابقة هدفاً، فاتبعت أدوات تقوم على الحفظ والحشو والتلقين أسهمت في تحجيم مقدرات الطلاب في إطار جامد يعتمد، بشكل كلي، على المنهج الدراسي.

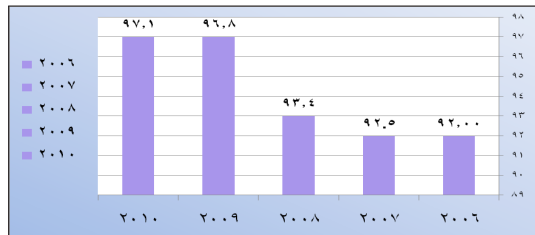
ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي من 92 % عام 2006 ليتجاوز 97 % عام 2010. ووصل في بعض المحافظات، كطرطوس والسويداء واللاذقية، إلى حدود تجاوزت 99.5 %، بينما انخفض في أخرى، كدير الزور والرققة وحلب ودرعا، إلى أقل من 80 %، متأثراً بمعدلات الفقر المرتفعة وطبيعة النشاط الاقتصادي في هذه المحافظات، من جهة، وانخفاض مقومات التعليم فيها (البنى التحتية والموارد البشرية....)، من جهة أخرى.

حققت سورية نجاحات كبيرة في مجال نشر التعليم، وبالأخص في المراحل الأساسية. إذ توسع التعليم الأساسي توسعاً أفقياً شمل كل المناطق والقرى البعيدة، ما شكل ركيزة أساسية مهمة أسهمت في تقليل نسب الأمية وزيادة تاهيل الكوادر البشرية. وبالرغم من أن صافي الالتحاق بجميع مراحل التعليم لم يصل إلى مستويات متقدمة، إلا أن معدل الالتحاق بالصف الأول ارتفع إلى مستويات قياسية. وهذا ما يعكس سياسة تعليمية ناجحة. إن الانتشار الأفقي للتعليم في سورية، والذي وكتب عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عكس توجهها رئيسياً يشار إليه. إلا أن ذلك الانتشار لم يكن كافياً. وكان من الممكن الاستفادة من هذه العملية في الحصول على تعليم ذي كفاءة عالية، وإعداد كوادر بشرية مؤهلة ومدربة تواجه سوق العمل والإنتاجية العالية.

لم يشهد معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، بشقيه العام والمهني، خلال السنوات بين 2005 و2010، تطوراً. بقيت نسبته بحدود 34 %، رغم ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي العام، من 25 % عام 2005 إلى 27.3 % عام 2010. إلا أن هذا الارتفاع كان على حساب ارتفاع نسب التسرب من التعليم المهني إلى العام، رغم تبني إستراتيجية تطوير التعليم المهني والتقني. كما أن نسبة المستجدين في التعليم الثانوي العام والمهني، من الناجحين في شهادة التعليم الأساسي، ارتفعت بشكل طفيف من 76 % عام 2005 إلى 77 % عام 2010.

ظلّ التعليم أولوية على سلم أولويات الحكومات المتعاقبة في سورية. لكنه لم يكن يخضع لضوابط وقواعد صارمة؛ فغاب التوجيه والتقييم، وتمّ الاكتفاء بالمخرجات الكمية على حساب المخرجات النوعية والتأهيل العالي. فكانت المناهج تقليدية للغاية، لا تعكس مواهب الطلاب، ولا تستجيب للتطورات التي تطرأ في مجال التعلم والتربية.

الشكل رقم (1): تطور معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي بين عامي 2006 و2010¹⁶



حال التدفق الكبير لأعداد الطلاب، بفعل التزايد السكاني (3 % بالمعدل خلال النصف الثاني من القرن الماضي. مع تراجع في السنوات العشرين الماضية)، دون الحصول على نتائج نوعية للتعليم. وتراجعت مؤشرات التعليم، المتعلقة بأعداد التلاميذ في الصف الواحد، وعدد الأساتذة بالنسبة إلى عدد الطلاب. وانتشرت ظاهرة الدوام النصفّي التي عانى منها النظام التعليمي في سورية، نظراً للعبء الكبير الذي تمثّله بالنسبة إلى الكادر التدريسي والأهل والمجتمع.

16 - كافة المؤشرات الواردة حول التعليم الأساسي مأخوذة عن التقارير السنوية للتعليم، وزارة التربية، للأعوام من 2000 حتى 2010.

تقريباً على نفس النسب بين عامي 2005 و2010. بينما تحسّن في مجال التعليم الثانوي المهني، من 32 تلميذاً في الشعبة، و7 تلاميذ للمعلم، عام 2005، إلى 28 تلميذاً في الشعبة، و5 تلاميذ للمعلم، عام 2010. ويُعزى السبب الأساسي لهذا الانخفاض إلى ارتفاع معدلات التسرب من التعليم المهني، التي تجاوزت حدود 33 % عام 2010.

• مؤشرات الكفاءة الخارجية للتعليم:

رغم محاولات الحكومات السورية المتعاقبة التوسّع في استقطاب الخريجين والكوادر البشرية المتعلمة، إلا أن الاقتصاد السوري لم يواكب التطور التعليمي الحاصل في كل التخصصات. إذ يفضل أصحاب الشركات والمؤسسات الخاصة، والتي تشغل النسبة الأكبر من قوّة العمل السورية، الاعتماد على الخبرات الفنية الأدنى تعليمياً. مما يطرح تساؤلاً كبيراً حول جدوى التوسّع في التعليم، بالرغم من أن الحكومة حاولت نمذجته وتمهينه عن طريق التعليم المهني والحرفي وغيره من الاختصاصات.

بناءً عليه، تُظهر التغيّرات في بنية البطالة ميلاً باتجاه زيادة معدلات بطالة الفئات ذات التعليم المتوسط والعالي. ويرتبط جزء هام من هذه البطالة بالبنية الهيكلية للاقتصاد الوطني، المتسمة بضعف المستوى التكنولوجي والتنظيمي، وذات الطلب الضعيف على قوّة العمل المؤهّلة تأهيلاً عالياً.

تبيّن نتائج مسح سوق قوّة العمل للعام 2011 تراجع معدلات بطالة فئة العمال الحاصلين على تعليم ابتدائيّ فما دون إلى (48.5 %) 17، بعد أن كانت (68.5 %) من إجماليّ العاطلين عن العمل عام 2004¹⁷. في الوقت الذي ازدادت فيه نسبة الحاصلين على تعليم ثانويّ بين العاطلين عن العمل، من (11.4 %) في العام 2004 إلى (16.9 %) في العام 2011. وازدادت بطالة الحاصلين على تعليم معيّد متوسّط، من (4.9 %) في العام 2004 إلى (10.8 %) في العام 2011. وازدادت بطالة الحاصلين على تعليم جامعيّ، خلال التاريخين المذكورين، من (2.6 %) إلى (9.4 %) 19.

سابقاً، شكّل طلب القطاع العامّ على الفئات التعليمية العالية نسبياً الحصّة الكبرى من الطلب على هذه الفئات، من منظور اجتماعيّ بحثٍ بعيداً عن اعتبارات الكفاءة الاقتصادية. وقد أدّى عدم توسّع التشغيل في القطاع العامّ في السنوات الأخيرة، والإبقاء على طلب النموّ في طلب القطاع الخاصّ كان قد تركز على الفئات ذات التعليم الأدنى (تشوّهات سوق العمل وتقليديته)، وهذا ما برز من خلال تراجع نسبة بطالة المشتغلين من هذه الفئات. ويتّضح أن التحسّن في البنية التعليمية للقوّة البشرية لم يعكس تحسّناً كافياً في بنية المشتغلين التعليمية.

ثمّة ضعفٌ في مستوى تطوّر بنى الإنتاج في الاقتصاد السوريّ، واستمراريةً لهيمنة البنى التقليدية فيها. ويتمثّل انسجام عرض قوّة العمل معها ركوداً تعليمياً وثقافياً. وهنا، ليس النظام التعليمي هو المطلوب بتوفيق مخرجاته مع الطلب في سوق العمل فقط، بل المطلوب من السياسات الاقتصادية تحفيز القطاع الخاصّ على تطوير بناء الإنتاجية وهيكله التنظيمية، لاكتساب قدرات إنتاجية وتنافسية أكبر. ويتمثّل العامل الثاني في عدم مواكبة التطوّر الحاصل على مستوى الثورة العلمية والتقنية العالمية، وتطوير الفروع التعليمية والمناهج بما يتناسب والتقدم المتحقّق على صعيد الإنتاج والإدارة. لقد أدت السياسات التعليمية الخاطئة، المصحوبة بضعف السياسات الاقتصادية الخاصة بالاستثمار والتشغيل، إلى تحويل الجامعات والمدارس السورية إلى مصانع لتخريج المتعطّلين عن العمل.

على مستوى التعليم العالي، ونتيجة غياب تحديد الاحتياجات المستقبلية من الموارد البشرية جامعيّة التعليم، أفرزت سياسة

17- مسح سوق العمل لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، الجدول رقم 4.

18- التعداد العام للسكان لعام 2004، الجدول 37.

19- مسح سوق العمل، المكتب المركزي للإحصاء.

في مجال التعليم العالي، ارتفعت معدّلات الالتحاق من 17 % عام 2005 إلى 29 % عام 2010. وأنت هذه النتيجة متأثرةً بتبني استراتيجيّة رفع معدّلات القبول في التعليم العالي، والتوسّع الأفقي للجامعات.

كان الالتحاق بالتعليم العالي الخاصّ يشكّل نسبة 1 % من الفئة العمرية 18-23 سنة. وفي التعليم المفتوح ارتفعت من 5 % عام 2006 إلى 7 % عام 2010. وارتفعت بشكل واضح في التعليم الحكومي من 13.5 % عام 2006 إلى 20.8 % عام 2010.

يعود هذا الارتفاع إلى زيادة عدد الكليات، من 63/ عام 2005 إلى 124/ كليةً عام 2010. وقد جرى التوسّع في عدد الكليات في المحافظات السورية كافة، مما ساعد على التحاق الطلاب في المحافظات الأخرى. إضافةً إلى إحداث جامعة الفرات، ولاحقاً جامعة حماة، وفروع لجامعات حلب في إدلب، وفروع لجامعة دمشق في درعا والسويداء والقنيطرة. وكذلك إدخال أنماط جديدة من التعليم مثل التعليم الموازي والجامعة الافتراضية. إذ تمّ افتتاح برامج جديدة في التعليم الافتراضيّ (مثل ماجستير إدارة الجودة، وإدارة التقانة، وتقانات الويب، والتأهيل والتخصّص في إدارة الأعمال)، والتعليم المفتوح، وإدخال برامج جديدة على هذا النمط (مثل رياض الأطفال، واللغة الفرنسية، والدراسات القانونية، والإدارة والمحاسبة في المشروعات الصغيرة، والدراسات الدولية والديبلوماسية، والتسويق والتجارة الإلكترونية). إضافةً إلى التوسّع في إحداث جامعات خاصةً جديدة بلغ عددها 17 جامعةً، تضمّ 69 كليةً.

أما معدّل التسرب من التعليم الأساسي فقد انخفض من 3.8 % عام 2005 إلى 3.4 % عام 2010، على المستوى الإجمالي. وارتفع في بعض المحافظات إلى حدود 6.6 %، كريف دمشق. وتثير هذه المعدّلات شكوكاً من جانبين: يتمثّل الأوّل في طرق حسابها، التي لا تعتمد على تتبّع فوج تعليمي، مما يظهر حقيقة المشكلة وحجمها، بل تعتمد على طرق تقديرية، لإخفاء المشكلة وإظهار نجاحات وهمية. والجانب الثاني حول جدوى إلزامية التعليم بالقانون، والاعتماد على نمط إلزامي تقليديّ يتمثّل في عقوبات تصل إلى سجن ولي أمر الطالب، بدلاً من اعتماده على نظام ترغيبية تحفيزية.

• مؤشرات البنية الداخلية للتعليم:

حدث، خلال السنوات 2010-2000، توسّع كمّي في خدمات التعليم المدرسي. فقد ارتفع عدد مدارس التعليم الأساسي من 11482/ عام 2000 إلى 17120/ عام 2010. وازداد عدد طلاب هذه المرحلة من 2774922/ عام 2000 إلى 4661872/ طالباً عام 2010. وارتفع عدد المدارس الثانوية العامة من 1000/ مدرسة عام 2000 إلى 1820/ عام 2010. وازداد عدد طلاب التعليم الثانوي العام من 171725/ طالباً عام 2000 إلى 392960/ عام 2010. وانخفض عدد مدارس التعليم الثانوي المهني من 723/ عام 2000 إلى 632/ مدرسة عام 2010، نتيجة انخفاض النسب المحدّدة للقبول في هذا النوع من التعليم. وانخفض عدد طلاب التعليم المهني من 135429/ عام 2000 إلى 106443/ عام 2010.

أما عدد معلّمي التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) فقد ارتفع من 90864/ عام 2000 إلى 271782/ عام 2010، بمعدّل زيادة وصل إلى 97 %. وتختلف هذه النسبة بين المحافظات؛ فقد بلغت في دمشق 37 %، و61 % في اللاذقية وحلب وحمص، و68 % في السويداء، و70 % في طرطوس، وارتفعت إلى 71 % في ريف دمشق، و76 % في دير الزور، و72 % في إدلب والرقّة.

انعكس التركيز على المقومات المادية للتعليم، المتمثلة في الاستثمار في البنى التحتية، في تحسّن بعض مؤشرات الكفاءة الداخلية، المتمثلة في خفض متوسط عدد الطلاب في الشعبة وبالنسبة إلى المعلم. فأثمرت الجهود، في مجال التعليم الأساسي، عن خفض النسب من 28 تلميذاً في الشعبة، و26 تلميذاً للمعلم، عام 2005، إلى 26 تلميذاً في الشعبة، و21 تلميذاً للمعلم، عام 2010.

إلا أن التحسّن كان طفيفاً في مجال التعليم الثانوي العامّ، الذي حافظ

الاستيعاب المعمول بها اختلالات في سوق قوّة العمل، لجهة عدم التطابق الكمي والنوعي بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات هذه السوق. وهذا ما يظهر بوضوح من خلال تحليل البيانات الخاصة بالتركيبة التعليمية للعاطلين عن العمل من خريجي الجامعات، إذ يلاحظ وجود معدلات بطالة مرتفعة من بعض الاختصاصات، كخريجي العلوم الإنسانية، بما في ذلك الحقوق والتربية والاقتصاد، والتي تفاقمت بين العامين 2007 و2010.

من الملاحظ، من تحليل تطوّر تركيبة العاطلين عن العمل من الاختصاصات الجامعية، انخفاض نسبة حملة شهادة الطبّ البشري، من (2.55%) إلى (0.73%) من إجماليّ العاطلين عن العمل الجامعيين، بين العامين 2007 و2010. ومن الملاحظ أيضاً انخفاض نسب حملة شهادات الصيدلة وطب الأسنان والتمريض والطب البيطري وهندسة العمارة وهندسة الكهرباء وهندسة الميكانيكية والكيميائية والإلكترون. وقد قابل هذا الانخفاض ارتفاعاً في نسبة العاطلين عن العمل من حملة شهادات كليات العلوم الإنسانية والحقوق والتجارة، وغيرها.

• معضلات أساسية في النظام التعليمي السوري:

• لقد تراجعت نسبة خريجي الجامعات الذين يزاولون أعمالاً مكتبيّة وكتابيّة، وخدمات بيع وتسويق، وخدمات شخصية، وغيرها من الأعمال التي لا تتناسب مع مستوى تحصيلهم العلمي، من (29.4%) إلى (10.9%)²⁰ بين العامين 1998 و2008. إلا أن هذه النسبة ما تزال مرتفعة وتشكّل تحدياً من تحديات المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق قوّة العمل. وتبدو النتائج السلبية لهذه الظاهرة في شكل مزدوج؛ يتمثل وجهها الأول في حرمان قطاعات الاقتصاد الوطني من إمكاناتهم المكتسبة خلال تعليمهم، بينما يتمثل وجهها الآخر في الهدر الاقتصادي في نفقات تعليمهم.

• الفجوة الجغرافية. وتظهر هذه الفجوة واضحة في مجال مواكبة النظام التعليمي لاحتياجات الاقتصاد والمجتمع السوريين من الموارد البشرية، لا على المستوى الوطني فحسب، بل على مستوى المحافظات والمناطق المختلفة أيضاً. ويمكن، من خلال تحليل المؤشرات ذات العلاقة، تناول عددٍ منها، على سبيل المثال لا الحصر. ففي المجال الصحيّ يظهر جلياً اختلاف متوسط عدد السكان للطبيب بين المحافظات السورية. فقد تجاوز في بعض المحافظات المعايير العالمية في هذا المجال، كما في القنيطرة ودمشق واللاذقية وطرطوس، إذ بلغت هذه النسبة في العام 2004²¹، (114) و(362) و(426) و(419) نسمة للطبيب، على التوالي. بينما ترتفع هذه النسبة إلى (1553) و(1162) و(1101) و(1021) نسمة للطبيب في محافظات الحسكة وإدلب ودير الزور والرقّة، على التوالي. وشهدت بعض المحافظات تحسناً واضحاً في العام 2008²²، إذ انخفضت إلى (292) نسمة للطبيب في محافظة دمشق، وإلى (1065) نسمة في محافظة الحسكة. بينما شهدت محافظات أخرى تراجعاً في هذا المؤشر، ففي محافظة القنيطرة ارتفعت النسبة إلى (195) نسمة للطبيب، وفي محافظة دير الزور ارتفعت لتصل إلى (1226) نسمة للطبيب.

• متوسط الأجر الشهريّ للعاملين وفق القطاع والمستوى التعليمي. إذ تشير النتائج إلى أن متوسط الأجر الشهريّ للعاملين في القطاع العام أعلى منه في القطاع الخاص، المنظم وغير المنظم، وفي جميع المراحل عدا مرحلة التعليم الجامعي. إذ تشير البيانات إلى أن متوسط الأجر الشهريّ للعاملين الجامعيين يزيد (50%) عن متوسط الأجر الشهريّ للعاملين من حملة شهادة التعليم الأساسيّ فما دون، في مقابل

ارتفاع هذه النسبة في القطاع الخاصّ إلى حوالي (100%). ويشير هذا إلى نتائج مستقبلية يمكن أن تؤثر على نوعية العاملين في القطاع العام، والتي بدأت بوادرها بالانكشاف من خلال تسرب الكفاءات، من حملة شهادات التعليم الجامعيّ والعالي، ذات الخبرة، من القطاع العامّ إلى الخاصّ. كما تظهر البيانات الفجوة الجندرية المتمثلة في ارتفاع متوسط الأجر الشهريّ للذكور في جميع القطاعات وكافة المستويات التعليمية. وهي أعمق في القطاع الخاصّ منها في القطاع العامّ. وتعدّ هذه الفجوة أحد العوامل التي تؤدي إلى خروج المرأة من سوق العمل، وانخفاض مساهمتها في النشاط الاقتصاديّ.

• تفتقر قطاعات الاقتصاد السوريّ إلى معايير تحدّد التركيبة المطلوبة للعلاقة بين الاختصاصات التعليمية المختلفة. والتي تعدّ محدداً من محدّدات القبول في النظام التعليمي، من جهة، ومحدداً من محدّدات المسار المهنيّ، من جهة أخرى. ولا تقتصر هذه المحدّدات على التعليم الجامعيّ، لأن القبول في التعليم الجامعيّ يتبع، بشكل أو بآخر، لسياسات توزع الطلاب في مرحلة التعليم الثانويّ بين الفروع المختلفة (المهنيّ، الأدبيّ، العلميّ). فحتى تاريخه لم يتمّ العمل، ضمن أيّ قطاع من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، على تحديد العدد المطلوب من المعاهد الفنية المقابل لحملة الشهادة الجامعية. كما لم يتمّ، من جهة أخرى، تحديد العدد المطلوب من العمالة الماهرة لمقابلة حملة الشهادة الجامعية وحملة شهادة المعاهد الفنية. فعلى سبيل المثال، يتطلب تخطيط الموارد البشرية المطلوبة للقطاع الصحيّ أن يكون لكلّ طبيب صحّة عامّة من (3) إلى (4) ممرضات، ومن (3) إلى (5) عمال فنيين (مخبري وأشعة وغيرها)، إلا أن البيانات السورية تشير إلى أن متوسط عدد الممرضات للطبيب في العام 2005 بلغ (1) ممرضة، وارتفع عام 2010 إلى (1.1) ممرضة للطبيب²³.

• تتراوح نسبة موازنة التعليم ما قبل الجامعيّ (المدرسيّ) بين 11-13% من الموازنة العامة للدولة خلال السنوات العشر الأخيرة. فقد بلغت 11% عام 2001، وارتفعت إلى 14.3% عام 2009. مع العلم أن عدد المعلمين والعاملين قد ارتفع من 213386/ عام 2001 إلى 340796/ عام 2010، أي بمعدّل نموّ 6%. وازداد عدد الطلاب من 3959775/ عام 2001 إلى 5161275/ عام 2009، أي بمعدّل نموّ 7،6%. ورغم ذلك ما يزال الإنفاق على التعليم في حدود 5.2% من الناتج المحليّ الإجماليّ. وهذه النسبة أقلّ من المتوسط في العالم، وحتى في دول المنطقة. هناك انطباع بأن حجم الإنفاق الحكوميّ على التعليم في سورية كبير نسبياً. وسبب هذا الانطباع هو أن نسبة ذلك الإنفاق من مجمل الإنفاق الحكوميّ عالية، فقد بلغت حوالي 19% سنة 2010، بينما لا تتعدى 12-13% في البلدان المتقدمة. ولكن ما تجب ملاحظته هنا هو أن نسبة مجمل الإنفاق الحكوميّ من الناتج المحليّ الإجماليّ في سورية، مثل معظم البلدان النامية، هي نسبة صغيرة. فمتوسط هذه النسبة في سورية، خلال أعوام 2006-2010، لم يتعدّ 29%، بينما يزيد عن 33% في تركيا، و35% في اليمن والأردن ولبنان ومصر وأمريكا الشمالية، و45% في بلدان أوروبا الغربية، و60% في البلاد الإسكندنافية. شهد الإنفاق على التعليم انخفاضاً كبيراً. ويؤوِّق انخفاضه بعد عودة الاستقرار، بسبب انخفاض إيرادات الدولة التي تنفق منها على الموازنات الاستثمارية والجارية. إذ انخفض الاستثمار (العام) على القطاع التعليمي، بشكل ملحوظ بين عامي 2010 و2012.

ثانياً: التعليم في ظلّ الأزمة:

(الأثار قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى)

انعكست الأثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأحداث التي تشهدها سورية سلباً على قضايا التنمية البشرية بشكل مباشر. وسيتمرّن هذا التأثير على المدى القريب والمتوسط والبعيد، مع توقّع تعمق هذه الأثار على بعض قطاعات التنمية البشرية، كالقطاع الثقافيّ والوعي

20- التعليم الجامعي وتوزعه على الفروع المختلفة والتدفقات الطلابية. ورقة عمل مقدّمة إلى ورشة عمل مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. دمشق، 2010. الدكتور حسن حجازي. معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

21 المجموعة الإحصائية لعام 2005، الجدول 12-2، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.

22- المجموعة الإحصائية لعام 2009، الجدول 12-2، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.

23 المصدر بيانات المجموعات الإحصائية للأعوام 2005 و2006 و2010. المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.

المجتمعي. مما سيعود لينعكس مجدداً من قطاعات التنمية البشرية على القطاعات الاقتصادية والبيئية وحتى السياسية.

لم تقتصر الآثار على الخسائر المادية، بل تعدتها لتطال كافة المؤشرات التنموية التي يحتاج تحسينها إلى فترات زمنية طويلة، لكن فقدانها قد يتم بسرعة أكبر مما يتوقع. وبالتالي فإن النتيجة الأساسية للأحداث التي تشهدها سورية هي فقدان مكتسبات اجتماعية تم تراكمها عبر سنوات طويلة.

ويعد القطاع التعليمي من القطاعات الأكثر تضرراً، لا على المستوى الحالي الذي ألحق ضرراً بالبنى التحتية التعليمية، وتراجعا في المؤشرات المادية والمالية والتنموية للقطاع التعليمي، فحسب؛ بل على مستوى الأثر المستقبلي الذي يمكن أن ينتقل من هذا القطاع إلى القطاعات الأخرى. فقد خسرت سورية حتى الآن 37 سنة من التنمية، وتراجع ترتيبها على سلم قائمة التنمية البشرية العالمية، لتكون من أسوء عشر دول في العالم. ووصل الالتحاق والتسرب الدراسي إلى معدلات ترجع إلى سنوات السبعينيات من القرن الماضي.

• المؤسسات التعليمية في ظل الأحداث:

شهدت البنى التحتية التعليمية ضرراً مزدوجاً؛ تمثل الوجه الأول له في الضرر الذي أصاب مقومات التعليم المادية، وتمثل الآخر في انخفاض مؤشرات الاستثمار في البنى التحتية التعليمية:

• ارتفع عدد المدارس المتضررة جراء الأزمة من 2044 عام 2012 إلى 2942 مدرسة حتى النصف الأول من عام 2014. جزء كبير منها تهدم بشكل لا جدوى من إعادة تأهيله. وبلغت الكلفة التقديرية الإجمالية لأضرار القطاع التربوي ما يزيد على 254/ مليار ليرة سورية عام 2013.

• هناك ما يقرب من 1000 مدرسة خرجت من النظام التعليمي مع بداية العام الدراسي الجديد 2013-2012، نظراً لتحويلها إلى مأوى للعائلات النازحة جراء الأحداث.

• ارتفع عدد الذين قضاوا من العاملين في المجال التعليمي من 114 عام 2012 إلى 254 مدرساً عام 2013.

جدول تطوّر الخسائر المادية والبشرية خلال سنوات الأزمة

	2012	2013	2014 النصف الأول
عدد المدارس المتضررة	2040	2480	2942
التكاليف المالية	208 مليار ليرة	254 مليار ليرة	
الموارد البشرية (شهيد)	114	254	377

المصدر: وزارة التربية السورية، تقرير الأضرار العامة لوزارة التربية، 2014

على مستوى المؤشرات التعليمية:

أنت الأزمة السورية في شهر آذار من عام 2011، لتحمل معها تغييرات كبيرة على مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولتؤثر بشكل متسارع على كافة مؤشرات التنمية ومنها المؤشرات التعليمية، وذلك لتأثر ألبنية التحتية والمؤسسية والبشرية بالأزمة بشكل مباشر، لجهة تضرر المدارس نتيجة أعمال العنف، ونزوح الأسر إلى خارج مناطق سكنها، مما يعني عدم تمكن التلاميذ من متابعة التعليم، إضافة إلى تأثر الكادر التدريسي بشكل مباشر جراء الأزمة.

انخفضت نسبة الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي من 98.4 % عام 2011 إلى 70 % عام 2013²⁴. وطال هذا الانخفاض الجنسين؛

24-بيانات وزارة التربية بناءً على استخدام تقدير نمطي للسكان. دون احتساب من هم في سن التعليم الموجودون خارج سورية. في حين قام الباحثون بإجراء تنقيح على المعدل ليشمل فقط السكان في سن التعليم الأساسي الموجودين داخل سورية عام 2013.

إذ انخفضت هذه النسبة لدى الذكور، من 98.5 % إلى 71.6 %، بين عامي 2011 و2013، والانخفاض الأكبر كان لدى الإناث، من 98.2 % إلى 68.2 %، خلال الفترة نفسها²⁵. وتمثلت هذه النسبة تلك التي كانت مسجلة في ثمانينيات القرن الماضي. وبالتالي فإن 4 من بين كل 10 أطفال في سن التعليم الأساسي هم خارج المدارس، وأكثر من نصفهم إناث. وتكبر المشكلة مع تسرب أقل من نصف الملحقين بقليل. وهذا ما سيحمل أعباءً إضافية تتمثل في تخلخل التركيب التعليمي لسنوات قادمة، عدا عن ما سيحمله مؤشر عدم الالتحاق من روافد للأمية والجهل، وما سوف يتصل بذلك من تدني الإنتاجية وزيادة معدلات البطالة والفقر مستقبلاً.

على المستوى المناطقي²⁶: عمقت الأزمة التفاوت الموجود بالفعل في التوازن التعليمي بين المحافظات السورية في مجال شمولية التعليم الأساسي. إذ سجلت عدة محافظات نسباً منخفضة في المؤشر؛ كحلب 33 %، وريف دمشق 58 %، ودير الزور 63 %، ودرعا 64 %، كما سجلت بعضها نسباً مرتفعة؛ كما في طرطوس والسويداء 100 %، واللاذقية 99 %. وتتوافق هذه المؤشرات مع سخونة الأحداث التي تشهدها المحافظات، فتلك الأكثر استقراراً هي الأكثر تحاقاً بالتعليم الأساسي. وهذا ما سيؤثر لاحقاً على مسيرة التنمية المستدامة والإقليمية، لأن حجم التفاوت الحاصل جراء الأزمة سيكون كبيراً للغاية، مما سيعقد تطبيق سياسات تعليمية متوازنة فيما بعد.

لم يقتصر تأثير الأزمة على الالتحاق بالتعليم في مرحلته الأساسية فحسب، بل امتد ليطل استمرارية العملية. إذ تفاوتت المحافظات السورية في نسبة دوام الطلاب²⁷؛ فسجلت نسبة دوام 100 % في محافظات الحسكة واللاذقية ودمشق والقنيطرة، ونسب متدنية في محافظات أخرى، بلغت 55 % في محافظة حمص، و70 % في محافظة إدلب. ويعد هذا المؤشر من المؤشرات الأساسية في انتظام العملية التعليمية. إلا أن مؤشراً آخر يملك تأثيراً كبيراً وهو مؤشر نسب دوام المدرسين والمعلمين والمشرفين والإداريين، إذ بلغ هذا المؤشر 85 % في محافظة حمص، و90 % في دير الزور، وتراوح باقي المحافظات بين 95 % و100 %.

ورغم أن نسب دوام الطلاب والكادر التعليمي مرتفعة على مستوى المحافظات، إلا أنها متوسطات مضللة إذا لم تأخذ بعين الاعتبار المستويات المحلية الدنيا. فقد شهدت نسب الدوام انحداماً تاماً في بعض المدن والمناطق، فبلغت 0 % في المدن والمناطق التالية في محافظة ريف دمشق: دوما والتل وسقيا وحمورية وجسرين وكفر بطنا ورنكوس وبعض قرى بيروود وبعض مناطق الزبداني ومعظمية الشام وداريا وقطنا. كما شهدت بعض أحياء محافظة حمص انقطاعاً تاماً عن الدوام، كأحياء: المحطة والإنشاءات والوعر وباب الدريب وبابا عمرو والميدان والقصور ودير بعلبة والبياضة والخالدية والغوطة والبستان وباب السباع. كما شهدت مناطق الريف الحمصي انقطاعاً شبه تاماً عن الدوام المدرسي، كمناطق: الرستن وتل كلخ والقصير وتليبيسة وتلدو والمحطة. وانقطاعاً مماثلاً شهدته محافظة درعا، وخاصة في درعا البلد وبعض مناطق المحافظة، كئوى والشيخ مسكين وإنخل والحازة وبصرى وإزرع والحراك.

أدت الأزمة السورية إلى تراجع نسبة التلاميذ الذين يصلون إلى الصف الخامس من مرحلة التعليم الأساسي، من 96 % في بداية الأزمة عام 2011 إلى 50 % بعد عامين²⁸. وبالتالي اتسعت الفجوة من 2.9 % بين عامي 1990 و2011 إلى 49.4 % بين عامي 1990 و2013، نتيجة نوعين من الأسباب؛ يتعلق الأول بالقصور التنموي، ويشير الثاني إلى الأزمة السورية، التي اشتدت آثارها مع مغادرة حوالي 7.5 مليون سوري منازلهم، بمن فيهم من أطفال في سن التعليم الأساسي، بعضهم لجوءاً خارجياً وآخرون نزوحاً داخلياً، والنظر إلى تعليم الأطفال على أنه ليس أولوية، لارتفاع نفقاته واشتداد احتياج الأسر إلى الإنفاق على الغذاء والسكن والاحتياجات الأساسية.

25 بيانات وزارة التربية في سورية للعام الدراسي 2012-2013.

26 بيانات وزارة التربية للعام الدراسي 2012-2013.

27 أخذت نسبة الدوام في يوم معين في شهر آذار من عام 2013.

28 إحصاءات وزارة التربية السورية من الأعوام 2001-2013.

رابعاً: مقارنة تأثير الحرب على التعليم بين سورية وعددٍ من الدول

تميّز نظام التعليم في العراق، مثلاً، في مرحلة ما قبل التسعينيات، بأنه من أحسن النظم التعليمية في الشرق الأوسط. فقد تمكّن العراق، حينها، من تحقيق معدلاتٍ عاليةٍ للتعليم على جميع المستويات. إلا أن هذا النظام تعرّض للتدهور المستمر لأسبابٍ مجتمعيةٍ، منها ضعف الموارد جرّاء توجيه مبالغ كبيرةٍ نحو الإنفاق العسكري وأولوياتٍ أخرى للنظام الحاكم حينها. كما أن "تسييس" نظام التعليم أثر على جميع عناصره من مقرّراتٍ وسياساتٍ لدخول المدارس، وكذلك على الهيئة التعليمية. وشهدت المؤسسات التربوية في العراق، في مرحلة التسعينيات، إهمالاً كبيراً شمل التغاضي عن إيفاد الكوادر التدريسية من أجل تطوير كفاءاتها، وإهمال الأبنية المدرسية وتجهيزاتها، وتدني المستوى المعيشي لأعضاء الهيئة التدريسية، إلى جانب اعتماد اختيار مدراء المدارس والمؤسسات التربوية الأخرى والمشرفين (الاختصاصيين والتربويين والإداريين) على أساس العلاقات الشخصية والعشائرية والولاء للسلطة وحزبها، بعيداً عن الكفاءة والإمكانات العلمية والفنية والخبرة المتركمة.

تراكمت المشاكل التي شهدتها التعليم مع الدمار الذي تعرّضت له أعدادٌ كبيرةٌ من الأبنية المدرسية خلال الغزو الأميركي للعراق في 2003. وفي هذا الصدد كشف تقريرٌ للبنك الدولي حول التقديرات المشتركة لإعادة البناء والإعمار في العراق، صدر في تشرين الأول 2003، أن تكلفة ترميم المباني الدراسية تقدّر بـ4.8 مليار دولار في المدى القصير والمتوسط، دون حساب نفقات التشغيل والصيانة. وظهرت حملاتٌ لإعادة الحياة إلى بعض الأبنية المدرسية، لكن تلك الحملات لم تكن بمستوى الحاجة الملحة والضرورية. إذ تمثلت في تغييرات شكلية، كالقيام بطلاء جدران مدارس هي بحاجة إلى ترميم كامل، مما طبع الكثير من حملات إعادة الإعمار ببسمة الفساد وهدر المال العام.

بقي التعامل مع قطاع التعليم، مثله مثل بقية القطاعات في العراق، يواجه صعوباتٍ شتى تخصّ ضعف التنظيم والتخطيط. وجاء التقرير الوطنيّ الشامل لجمهورية العراق، الصادر عن وزارة حقوق الإنسان العراقية، ليكشف أن الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم، بالمقارنة مع الناتج الإجماليّ، زاد من 0.5% في 1997 إلى 2.6% في 2006. وخلال هذه السنة بالتحديد، وما تلاها، شهد العراق أعمال عنفٍ مسلحةٍ أدرجت حينها تحت بند ما يسمّى بـ"الحرب الطائفية". ومع تفاقم صعوبات الوضع الاقتصاديّ، وخلل الوضع الأمنيّ، وحالات التهجير القسريّ؛ أفلتت كل تلك العوامل بظلالها سلباً على واقع التعليم في العراق.

مع مرور السنوات تفاقمت المشكلة جرّاء التعامل معها بعينٍ مجردةٍ من الواقعية والجدية. فقد كشف تصريحٌ لوزارة التربية العراقية، في 2009، عن وجود 6690 مدرسةً بحاجةٍ إلى ترميم، منها 3469 بحاجةٍ إلى ترميم جزئيّ و2721 إلى ترميم كليّ. أما المدارس غير الصالحة للاستخدام فهي 1879 مدرسة. وتؤنّه التصريح إلى وجود حاجةٍ فعليةٍ إلى 16 ألف مدرسةٍ. مع التأكيد على أن حملات الإعمار التي تشهدها البنية التحتية لقطاع التعليم غير كافية. وفي ظلّ الحاجة إلى الأبنية المدرسية تعرّضت الكثير من المدارس إلى حالاتٍ من اكتظاظ الصفوف. فضلاً عن حاجة تلك المدارس إلى الأثاث، جرّاء النقص الكبير فيه.

الاحتياجات التعليمية في سورية

1- قبل الأزمة:

تطلبت الحاجة إلى الارتقاء بالنظام التعليمي، لتحسين المرامي والأهداف الكمية والنوعية له، ولتلبية احتياجات سوق العمل، والتي تتمثل، بشكلٍ أساسي، في تحسين التركيبة التعليمية لقوة العمل؛ احتياجاتٍ متعدّدة تتعلّق بتوفير المدارس والقاعات الصفية والموارد البشرية التعليمية، وتحسين كمية ونوعية وسائل التدريس ومناهجه وأدواته. وفيما يتعلّق بالاحتياجات التعليمية من البنى التحتية والموارد البشرية، وفقاً لما يقنضيه تحسين نوعية التعليم وإتاحته، فقد أشارت نتائج برنامج الإسقاطات السكانية والتنمية

على المستوى المناطقّي: شهدت المحافظات السورية في عام 2013 تفاوتاً في معدّل الوصول إلى الصف الخامس. إذ وصلت بعضها ميكراً إلى غاية الألفية؛ كمحافظات طرطوس 100 %، والسويداء 96 %، واللاذقية 91 %، كما شهد بعضها الآخر نسباً منخفضة؛ 23 % في حلب، و42 % في إدلب، و45 % في كلّ من دير الزور والقنيطرة.

يعدّ التسرّب من التعليم الأساسي سبباً أساسياً في الحيلولة دون تحقيق غاية استمرار الأطفال في التعليم حتى نهاية المرحلة. وقد ارتفع معدّل التسرّب من 3.3 % عام 2011 إلى 41 % عام 2013. وشهد تبايناً كبيراً بين المحافظات²⁹ في عام 2013. ويمكن ربط هذا التباين بدرجة المخاطر والاستقرار التي تشهدها المحافظات. وسجّلت أعلى نسبٍ للتسرّب في محافظات حلب 71 %، وإدلب 48 %، ووصلت هذه النسبة أدناها في محافظات دمشق والحسكة 0.2 %، وطرطوس 0.6 %، والسويداء 0.7 %.

ثالثاً: التحديات التي تواجه التعليم والبحث العلمي بعيد الأحداث:

كان القطّاع التعليمي قبل الأزمة يعاني من تحدياتٍ يتمثل أهمّها في:

- الضغوط الناجمة عن معدّل النمو السكاني المرتفع على الخدمات التعليمية.
- التفاوت الجغرافي بين المحافظات والأقاليم السورية.
- نوعية التعليم ومردوديته.
- عدم التناسق بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل.

• يشكّل خريجو الكليات الأدبية ما يقارب ثلث عدد الخريجين، وفي الوقت ذاته يشكّل حملة الشهادات الأدبية -تقريباً- ثلث عدد العاطلين عن العمل من حملة الشهادات الجامعية.

• ما زال نشاط البحث العلمي في الجامعات السورية لا يشكّل عنصراً رئيساً من عمل الجامعات، كما هو الحال في جامعات البلدان المتقدمة وبلدان الاقتصاديات الصاعدة. ويعود سبب ذلك، بشكلٍ رئيس، إلى عدم توافر الموارد الضرورية للجامعات من الموازنة العامة للدولة، وضعف الاستفادة من الموازونات الذاتية. وهنا تظهر الحاجة إلى تعزيز العلاقة بين المراكز البحثية وقطاعات الاقتصاد الوطنيّ.

• تراجع نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم في سورية من الناتج المحليّ الإجماليّ.

تعمّقت هذه التحديات في ظلّ الأزمة، مع تحدياتٍ جديدةٍ أفرزتها الأزمة وعملت على تغيير أولويات التعامل معها، ويمكن النظر إليها كتحدياتٍ أنبية. **فالتحدي الأكبر،** والذي بات أولويةً للقطّاع، أصبح تأمين حالة الاستقرار التي توفر بيئةً مناسبةً لعمل المؤسسات التعليمية، وتوفير مقومات انطلاق العاملين الدراسيين الحالي والقادم.

• كما أن تحدياً هاماً أفرزته الأحداث هو توفير الكادر التعليمي لبعض المحافظات، نظراً للتنقلات الكبيرة للكادر التعليمي والتدريسي. أما التحديات المتوسطة المدى فتتمثل في إعادة المؤسسات التعليمية إلى وضعها السابق (التأهيل، وتوفير ماؤى بديل للأسر التي تقطن المدارس، وتوفير المستلزمات التي تضررت، كالكتب المدرسية التي لا تتجاوز نسبة التغطية بها حدود 80 %). هذه هي تحديات إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الأزمة. أما التحديات بعيدة المدى، والتي عمّقتها الأزمة، والتي كان يتمّ التعامل معها بسياساتٍ على المدى المتوسط وأصبحت تنتمي إلى فئة التحديات طويلة الأمد؛ فهي توقع النقص الحاد في الموازونات التعليمية، ونوعية التعليم وربطه مع سوق العمل بمتطلباتها المختلفة، والتفاوت الجغرافي في التعليم.

29 بيانات وزارة التربية للعام الدراسي 2012-2013.

(SPECTRUM) إلى الاحتياجات التالية قبل الأزمة السورية، وهي تدل على قصور في توفير متطلبات التعليم الأساسية:

• وحاجات أخرى متعلقة بالدعم النفسي للضرر غير المادي الذي أصاب التلاميذ والطلاب الذين تضرروا وأسْرهم من شكل من الأشكال المتعددة للأثار السلبية للأزمة.

• كما يتطلب استمرار العملية التعليمية توفير أدوات ووسائل التعليم التي طال الضرر جزءاً كبيراً منها.

• حاجة من نوع آخر أفرزتها الأزمة، تتعلق بارتفاع الأعباء المادية الشخصية للتعليم. إذ تشير التقديرات إلى أن تكلفة مستلزمات الطالب الواحد، من اللباس والأقلام والدفاتر وغيرها، وصلت إلى حدود 12 ألف ليرة سورية في مرحلة التعليم الأساسي، و18 ألفاً للتعليم الثانوي. وبالتالي، وفي ضوء افتقار أكثر من نصف الشعب السوري إلى مصادر الدخل (في ضوء معدل البطالة 58 %، والفقر الشديد 48 %)، فإن عودة الطلاب إلى التعليم تعدّ أمراً صعباً في ظل الظروف الحالية.

• مرحلة التعليم الأساسي: يُتطلب تحسين مؤشر متوسط عدد التلاميذ في القاعة الصفية لمرحلة التعليم الأساسي إلى (22) تلميذاً في القاعة الصفية، وتحقيق مؤشر (18) تلميذاً للمعلم، والنظام التعليمي، وفقاً لهذه الفرضية، مطالب بتوفير حوالي (255) ألف قاعة صفية وفقاً للفرض المنخفض للنمو السكاني، و(264) و(270) ألف قاعة صفية وفقاً للفرضين المتوسط والمرتفع على التوالي، بحلول عام 2025. كما يستدعي التحول المطلوب توفير (312) ألف معلم وفقاً للفرض المنخفض للنمو السكاني، و(323) ألف معلم و(331) ألف معلم وفقاً للفرضين المتوسط والمرتفع للنمو السكاني.

• كما يُتطلب رفع معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الثانوي إلى (72) % عام 2025، وتسوية العلاقة بين التعليم العام والتعليم المهني بما يحقق التناسب الوسطي، بحيث يكون لكل خريج جامعي من (2-3) خريج معهد متوسط، ومن (5-7) خريج مدارس مهنية. ووفقاً لهذا المشهد فإن عدد الطلاب في عام 2025 يقدر أن يصل إلى (1077332)، سيتوزعون إلى (646399) في التعليم المهني و(430933) في التعليم العام. كما يتطلب هذا المشهد خفض متوسط عدد الطلاب في الشعبة إلى (18) طالباً في شعبة التعليم العام، و(14) في شعبة التعليم المهني. وبذلك تكون حاجة التعليم الثانوي من القاعات الصفية، في عام 2025، هي (46171) للتعليم المهني و(23941) للتعليم الثانوي العام. كما تظهر الحاجة إلى خفض متوسط عدد الطلاب للمعلم إلى (7) للتعليم الثانوي العام، و(5) في التعليم المهني. وبذلك تكون حاجة التعليم الثانوي من المعلمين، عام 2025، (61562) معلماً في التعليم الثانوي العام، و(129269) معلم تعليم مهني.

2- الأزمة السورية:

تعمق الخلل وزادت فجوة الاحتياجات التعليمية في ظل الأزمة السورية. وأصبح التحدي التعليمي الأساسي هو العودة بالمؤشرات التعليمية إلى ما كانت عليه عام 2010. وتشير الاحتياجات التعليمية من البنى التحتية والموارد البشرية المطلوبة بشكل أساسي لعودة التلاميذ والطلاب الذي تسربوا من التعليم إلى مدارسهم، والرجوع بمعذلات الطلاب في الصف والمعلم إلى ما كانت عليه قبل الأزمة؛ إلى ضرورة توفير ما يلي:

• حوالي 2942 مدرسة، لتعويض المدارس التي خرجت من الخدمة بشكل كلي أو جزئي نتيجة الضرر الذي أصابها. وتشير بيانات وزارة التربية السورية إلى أن تقديرات تكاليف الخسائر في البنى التحتية هي حوالي 254 مليار ليرة حتى نهاية عام 2013. يشكل معظمها ضرر المدارس في ذلك العام، والبالغ حوالي 2400 مدرسة.

• 377 معلماً لتعويض الذين فقدوا حياتهم من الكادر التعليمي نتيجة الأحداث. مشيرين إلى أنه لا توجد بيانات عن عدد المعلمين الذين انشقوا عن النظام التعليمي، وعن عدد المعتقلين والمخطوفين والمفقودين. إلا أن عدم تأثر مؤشر متوسط عدد الطلاب للمعلم، واستقراره، قبل الأزمة وفي عام 2014، عند حدود 26 طالباً للمعلم، وانخفاض معدل الدوام النصف من 34 إلى 21 % بين عامي 2011 و2014، ومقارنتها بمعدل الالتحاق بالتعليم والتسرب منه؛ يمكن الاستدلال من كل ذلك أن النظام التعليمي فقد بين 40-45 % من كادره التعليمي. وتشير بيانات وزارة التربية إلى انخفاض عدد الكادر التعليمي من 271782 عام 2010 إلى 159722 (عدا محافظات الرقة ودير الزور والحسكة وحلب، التي لا تتوافر عنها بيانات) في مرحلة التعليم الثانوي. وتشير بيانات وزارة التربية السورية إلى أن عدد الكادر في مرحلة التعليم الثانوي في عام 2010 بلغ حوالي 48957 معلماً وإدارياً، وانخفض إلى 28432. وبذلك تكون الحاجة إلى حوالي 20 ألف مدرس.

• كما ظهرت احتياجات جديدة تتعلق بتعويض الدروس الفائتة وتعويض عدد سنوات التمدد التي فقدها الطلاب الذين انقطعوا عن التعليم.

وتشير أرقام التقرير نفسه إلى أنه، في أيلول 2013، كان ثمة 187675 طالباً سورياً ممن هم في سن المدرسة قاموا بالتسجيل لدى المفوضية: منهم 44694 في المخيمات، بالإضافة إلى 143026 في "المجتمعات المضيفة". وبالتالي، يحق لهؤلاء الأخيرين الالتحاق بالتعليم النظامي في المؤسسات التربوية الأردنية الرسمية. لكن، وفقاً لبيانات وزارة التعليم الأردنية، فإن فقط 83232 منهم التحقوا بالتعليم النظامي الأردني؛ أي أنه ثمة 59794 طالباً سورياً لم يتلقوا أي تعليم في الأردن، يشكلون ثلث الطلبة السوريين هناك³⁰.

ثمة خمسة مخيمات رئيسية للاجئين السوريين في الأردن، أكبرها مخيم الزعتري، الذي يقع شرق مدينة المفرق، شمال شرق الأردن. وكان المخيم الأول الذي أُقيم لهؤلاء اللاجئين، في تموز 2012. ويُعدّ ثالث أكبر مخيم في العالم، وخامس تجمع سكاني أردني. وهناك أيضاً مخيم الأزرق في محافظة الزرقاء، ومخيم "مريح الفهود"، الذي أنشأته دولة الإمارات العربية المتحدة، ومخيم الحدائق في محافظة الرمثا، ومخيم السايبر سيتي في حدائق الملك عبد الله³¹.

وضع تعليم اللاجئين في الأردن:

ثمة ما هو مشترك بين جميع مخيمات اللجوء في الأردن، من حيث مواصفات وطبيعة التعليم الذي يتلقاه الطلبة. وقد أكد على هذه النقاط المشتركة جميع المشرفين والمعلمين في هذه العملية التربوية أثناء إجراء المقابلات معهم؛ إذ أجمعوا على عدم وجود تعليم، بالمعنى الحقيقي، في المدارس التي هي ضمن هذه المخيمات الخمسة، إذ لا تتناسب أعداد الطلبة الذين يجب إدماجهم في العملية التربوية مع أعداد المدارس أبداً. ففي مخيم الزعتري، الذي يناهز عدد الطلبة فيه قرابة 100 ألف، ثمة ثلاث مدارس فقط، والرابعة قيد الإنشاء. الأمر الذي يدفع إلى أن تكون القاعات المدرسية مزدحمة تماماً، فيبلغ عدد طلاب القاعة الواحدة حوالي 100 طالب.

لا دور حقيقياً في هذه العملية للمعلم السوري. فالمعلمون بأغليبتهم المطلقة أردنيون، يساعدهم المعلمون السوريون، الذين يُسمون في هذه الحالة بـ"المبشرين". رغم أن الكثيرين منهم مؤهلون أكثر من المدرسين الأردنيين.

المعضلة الكبرى ناتجة عن أن المنهاج الذي يتم تدريسه هو المنهاج الأردني. ويواجه الطلبة صعوبات كبرى بسبب ذلك، فالاعتماد الرئيس لهذا المنهاج هو على البحث في المواقع الإلكترونية، حتى في السنوات الأولى من التدريس. وهو ما لم تعهده المناهج المدرسية السورية بشكل تقليدي، كما أن الظروف الراهنة لا تسهل للطلبة السوريين استخدام مثل هذه التقنيات.

لا تقدّم المنظمات المنخرطة في العملية التربوية داخل المخيمات الأردنية أية مساعدات "لوجستية" مهمة تذكر، فحتى القرطاسيات المدرسية يقوم الأهل بشرائها. لكن الدراسة في هذه المخيمات تمنح الطلبة حقّ التقدّم إلى الامتحان التوجيهي الأردني (شهادة الثانوية العامة الأردنية)، مما يؤهلهم لدخول الجامعات الأردنية الحكومية فيما بعد³².

التعليم خارج المخيمات في الأردن:

لم تتمكن المدارس الحكومية من استيعاب العدد الكبير للطلاب اللاجئين، ولذا تمّ افتتاح عددٍ من المدارس "ثنائية الدوام"، يقوم الطلبة السوريون بالحضور المسائي فيها. واعتباراً من سبتمبر/أيلول 2013، تلقت 185 مدرسة في الأردن دعماً لزيادة قدرتها

30 تقرير لمنظمة UNHCR «خطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية» من يناير كانون الثاني حتى ديسمبر كانون الأول.

31 تقرير خاص لمنظمة «ناشطون سوريون للرصد» عن وضع العائلات السورية للاجئة في الأردن.

32 تمّ جمع هذه المعطيات من عددٍ من المقابلات واللقاءات مع منخرطين ومشرفين على العملية التربوية في مخيمات اللجوء السورية في الأردن. وأكثرها تفصيلاً كانت مع «منار بلال»، المسؤول التنفيذي في فريق ملهم التطوعي.

مقدمة

بالتقادم، ومنذ اندلاع الثورة السورية، أخذت مجتمعات سورية كاملة تتأسس في دول الجوار. فبلغ عدد السوريين الذين يعيشون في المخيمات الخارجية، المنتشرة في هذه الدول الأربع، تركيا والعراق ولبنان والأردن، قرابة ثلاثة ملايين. كثيرٌ من هؤلاء يحيون هناك منذ قرابة ثلاثة أعوام، ولا أفق واضحاً حول مستقبلهم.

حسب ما أشارت الأرقام الصادرة عن المركز السوري لبحوث السياسات فإنه، خلال عام 2013، استطاع 22% فقط من أصل قرابة 5 ملايين طالب سوري، في المرحلة ما دون الجامعية، الحضور المنتظم في مؤسسات التعليم "الوطنية" في الداخل السوري. ما يشير إلى أن ملايين الطلبة السوريين حرموا من حقّ التعليم المباشر، جزءٌ كبيرٌ منهم من اللاجئين الذين هجّروا إلى خارج البلاد.

لم تتكفل أية حكومة من حكومات هذه الدول بتأمين حقّ التعليم المتواصل لمئات آلاف الطلبة السوريين هؤلاء، بشكل يوازي ما كانوا يحصلون عليه في بلدهم. وتُركوا لأشكالٍ مختلفةٍ ومختلفةٍ من العمليات التعليمية، تداخلت فيها مساهمات وزارات تربية هذه الدول مع عمل المنظمات الدولية الكبرى مع جهود المنظمات المحلية السورية الصغيرة مع بعض المبادرات الأهلية-التنظيمية الفردية السورية الأصغر حجماً.

ما سوف يقوم هذا البحث بالتركيز عليه هو أربعة مداخل متكاملة:

- توصيف دقيقٍ لسير العملية التربوية في مخيمات اللجوء في كلٍّ من هذه الدول الأربع التي لجأ إليها السوريون. ثم مقارنة هذا الموضوع بين هذه الدول.

- تحليل أهم مؤشرات أداء المؤسسات والمنظمات الدولية التي تجهد للمساهمة في العملية التربوية للاجئين السوريين، ومقارنة الوردات التعليمية لمساهمة هذه المنظمات مع أداء العملية التربوية التي كانت في سورية.

- عرض وتحليل أهم المبادرات والمؤسسات "الوطنية" الأصغر حجماً، ومقارنة مؤشراتهما مع نظيراتها في المنظمات الأكبر حجماً.

- تحليل نتائج ممارسات هاتين العمليتين على مستقبل عشرات آلاف الطلاب السوريين في دول اللجوء السوري.

المنهج

سيعتمد البحث على البتين لإدراك تلك المساعي:

- اعتمد البحث على آليتي إجراء المقابلات المباشرة مع المنخرطين في هذه العمليات التربوية على امتداد جغرافيا المخيمات السورية، وكذلك على التوثيق من الوثائق الصادرة عن الحكومات ومراكز الدراسات المهمة بهذه العملية.

- توصيف وتحديد أهم المؤشرات في عمل هذين المستويين من المنظمات والمؤسسات المبادرة للمساهمة في العملية التربوية للطلبة السوريين.

- مقارنة النتائج فيما بينها، وبنظيراتها من العملية التربوية داخل سورية.

الأردن

تشير الأرقام الرسمية إلى أن 563 ألف لاجئ سوري دخلوا الأردن منذ أيار 2012، ممن سجّلوا أنفسهم، بشكلٍ نظامي، في المؤسسات التي تتكفل بشؤون اللاجئين هناك. يشكل هؤلاء قرابة 10% من

التعليمية عن طريق توفير دوامين تعليميين. وتمّ ترميم المدارس، وتجديد فصول، وإنشاء فصول جاهزة³³.

لبنان

بشكل نسبي، فإن لبنان هو البلد الأكثر استقبلاً للاجئين السوريين، مقارنةً بكل دول الجوار. فالأرقام الرسمية تشير إلى أن 880 ألف سوريّ قاموا بتسجيل أنفسهم لدى مفوضية الأمم المتحدة للاجئين في لبنان، حتى أكتوبر 2013. يُضاف إليهم ما يقارب نصف مليون من الذين لم يتمكنوا من تسجيل أنفسهم لدى المفوضية. وهم، بمجموعهم، يشكلون قرابة ثلث مجموع سكان البلاد³⁴. ويشير تقرير أصدرته منظمة UNHCR إلى أن هذا العدد قد ارتفع إلى مليون ونصف مليون لاجئ في أواسط عام 2014.

وأشارت التقارير ذاتها إلى أن 270 ألف طفل سوري كانوا في العمر الذي يؤهلهم لدخول المدارس، لكن 30 ألفاً منهم فقط دخلوا المدارس العامة اللبنانية (11% من الطلاب). رغم أن الحكومة اللبنانية كانت قد أعربت عن استعدادها لإدماج الأطفال السوريين في دوام مدرسيّ ثانٍ في بعض المدارس العامة، إلا أنها حدّدت سقفاً لعدد الأطفال الذين يمكنهم الالتحاق بفترات الدوام الأول³⁵.

وضع تعليم اللاجئين في لبنان:

لا تتشابه وضعية التعليم ضمن مخيمات اللجوء السورية في لبنان مع نظيرتها الأردنية، لأن الدولة اللبنانية ومؤسساتها المركزية غير حاضرة بنفس السوية التي عليها الحال في الأردن. لذا فإن التعليم في هذا المجال يتوزع على عددٍ من الأنماط.

فهناك التعليم الممول من قبل منظمة UNICEF. مثل جمعية بيوند، التي أقامت 12 خيمةً تدريسيةً في منطقة القاع اللبنانية، بموافقة بلدية البلدة والفعاليات المدنية في تلك المنطقة. ثم تطوّر الأمر لتدبير منظمة بيوند 42 مدرسة في سهل البقاع وعموم شمال لبنان. ويشير المشرفون على هذه المنظمة إلى حاجة المنطقة إلى عددٍ أكبر من المدارس المؤقتة، لكن منظمة اليونيسيف تفنّد الأموال اللازمة لذلك³⁶.

تقوم المدارس التي تتبع هذه المنظمة، "التابعة" لمنظمة اليونيسيف، بتدريس قرابة 300 ساعة تدريس للمواد التعليمية العامة، وفق المناهج التعليمية اللبنانية، بالإضافة إلى قرابة 460 ساعة من النشاط التعليمي غير الصفّي، كالدعم الرياضي والفني والنفسي. ويخضع الانتقال بين الصفوف لامتحان قبول. يتمّ تعيين المدرسين المتخصّصين في هذه المدارس بُعيد إجراء فحص تحديد مستوى. يشكل المدرّسون السوريون 60% من مجموع المدرّسين في منطقة البقاع اللبنانية، بينما يشكلون فقط 40% في منطقة القاع. يقوم الأساتذة اللبنانيون بتعليم اللغة الأجنبية والمواد العلمية وموضوع حقوق الإنسان. وتمّ تدريب السوريين ليعلموا التنشيط والحماية. يحصل كلّ أساتذٍ على 6\$ لقاء ساعة التعليم الواحدة، بينما المدرّس المنشط يحصل على 5\$ على ساعة التنشيط³⁷.

وهناك التعليم الناتج عن المبادرات التطوّعية الذاتية. فقد أسست جمعية "ألفابيت"، مثلاً، وهي جمعية قائمة، حتى الآن، على جهدٍ شخصيٍّ ومبادراتٍ وتبرعاتٍ فردية؛ سبع مدارس في سبعة مخيماتٍ في مناطق البقاع اللبناني. وبالإضافة إلى التعليم في هذه الخيم، ثمة نشاطاتٍ ترفيهية، كالموسيقى والرسم، للأطفال الذين تتراوح

33 الأردن خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين - سبتمبر/أيلول 2013.

34 الفريق العامل بشأن التعليم. التقييم المشترك لاحتياجات التعليم للأطفال اللاجئين السوريين 30 أغسطس 2013.

35 «البنك الدوليّ. لبنان: تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للصراع السوريّ. التقرير رقم: 81098-1 لبنان. الصادر في 20 سبتمبر/أيلول 2013. صفحة 78.

36 أغلب المعلومات والعطيات في هذه الفقرة مأخوذة من لقاء مع السيدة ماريا أسّي. الإدارية في منظمة بيوند التعليمية الممولة من قبل اليونيسيف.

37 بالإضافة إلى الحديث مع السيدة ماريا أسّي. اعتمدت الباحثة على معطياتٍ من جوزيف عواد. رئيس الجمعية. لموقع NOW.

أعمارهم بين الخامسة والثالثة عشر³⁸.

وهناك عدّة مدراس تمّول من قبل جهاتٍ خاصّة غير سورية. إذ يقوم الحزب التقدمي الاشتراكيّ اللبناني بتمويل عددٍ منها، مثلاً، بمبادرة من السيدة نورا جنبلاط. يُدرّس فيها المنهاج السوريّ، لكن الطالب لا يحصل على شهادةٍ معترفٍ بها. هناك أيضاً مدراس خارج المخيمات تُدعم من قبل جمعيات فرنسية³⁹. وثمة أيضاً، داخل المخيمات، مدراس تقوم الحكومة القطرية بتقديم المساعدات اللوجستية للتعليم فيها. وتقوم الجمعيات التابعة لها بالحصول على شهاداتٍ محتومةٍ بختم هيئة الإغاثة القطرية. لكن الخدمات القطرية متوقفة حالياً⁴⁰.

تشير الخطط الحكومية اللبنانية إلى أن 40 ألف طفل سوريّ يتلقون تعليماً مجانيّاً في المدارس الحكومية. وإلى أنه، خلال السنة الحالية، أدخلت وزارة التربية "نوبة دراسية إضافية" في عددٍ من المدارس الحكومية، يتلقى خلالها 30 ألف طفلٍ إضافيٍّ تعليمهم، شرط أن يتمّ تمويل ذلك. مشيرةً إلى أنه من الضروريّ صيانة المدارس وتشغيل معلمين جدد. إلا أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين غير قادرة، حالياً، على تمويل عروضٍ تعليميةٍ إضافيةٍ في لبنان⁴¹.

تركيا

يبلغ عدد مخيمات اللجوء السورية في تركيا 20 مخيماً، موزعةً على خمس محافظاتٍ تركيةٍ حدوديةٍ مع سورية. ولا توجد مخيماتٌ في المناطق التركية الداخلية، أو في المدن الشمالية والغربية من البلاد. تقع هذه المخيمات تحت إدارة مؤسسة AFAD، وهي هيئة إدارة الكوارث والطوارئ التركية. وقد اختيرت لإدارة المخيمات السورية من قبل الحكومة التركية، لأنها صاحبة خبرةٍ في إدارة الكوارث الطبيعية، وفي التعامل مع أعدادٍ كبيرةٍ من الناس وتأمين مستلزماتهم بشكلٍ محترف.

يُعدّ مخيم مدينة شانلي أورفا الأكبر حجماً، إذ يقارب عدد اللاجئين فيه قرابة 67 ألفاً. وثمة مخيماتٌ في ولايات هاتاي وغازي عنتاب وكهرمان مرعش وعثمانية وأضنة وماردين، يتراوح عدد المقيمين في كلّ منها بين 10 - 30 ألفاً.

يزيد مجموع السوريين في هذه المخيمات عن نصف مليون. وهناك ما يقارب ذلك الرقم أو يزيد في المدن التركية الحدودية مع سورية، وحتى في مدن الداخل⁴².

أوضاع تعليم اللاجئين في تركيا:

بدأت المدارس داخل المخيمات على شكل خيم يتطوّع فيها مدرّسون، من داخل المخيم نفسه، لتدريس الأطفال. ومع العام الدراسي 2013-2014 بدأت الحكومة التركية بإنشاء مدارس لكل المراحل داخل كلّ المخيمات، يدرّس فيها مدرّسون سوريون لا يتقاضون أية رواتب لقاء تدريسهم. المنهاج المدرسيّ في المخيمات نسخة معدّلة عن المناهج السورية، صدرت تحت إشراف الائتلاف الوطنيّ السوريّ المعارض. بلغت أعداد الطلاب الذين يرتادون هذه المدارس داخل المخيمات 45696 طالباً، يدرسون في 693 صفّاً، بمعدل 65 طالباً في الغرفة الصفية الواحدة⁴³.

يتلقى أكثر من 80 ألف طالبٍ سوريٍّ دعماً بالإمدادات التعليمية

38 مقالٌ على موقع NOW بعنوان «مخيمات لتعليم الطلاب السوريين تثير الجدل في القاع». ومقابلة مع السيدة رنيم الشبيخ إبراهيم. مديرة الجمعية.

39 اتصالٌ مع غياث أبو ملهم. أحد المدرّسين في مدرسة الأشرفية الممولة من قبل الجمعيات التعاونية الفرنسية.

40 اتصالٌ مع أحد المدرّسين المشرفين على العمل الطوعيّ مع مؤسسة الإغاثة القطرية.

41 مقال في جريدة الشروق.

42 الأرقام من منظمة AFAD: <https://www.afad.gov.tr/EN/IcerikDe-tay1.aspx?ID=16&IcerikID=747>

43 بالإضافة إلى تقرير عن وضع العائلات السورية اللاجئة في تركيا. من إعداد أمين غوجل: تمّت مقابلة هلين إسحق. المدرّسة في مخيمات اللاجئين في منطقة غازي عنتاب.

والملايس. كما أن 1232 معلماً تمّ تدريبهم على معايير التعليم الذي يراعي احتياجات الأطفال الخاصة بأوضاع كأوضاع الطلبة السوريين، والتي توفرها الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ⁴⁴.

الوضع التعليمي خارج المخيمات:

تستقبل المدارس التركية الطلاب السوريين دون مقابل أو شروط صعبة. لكن المشكلة الأكبر هي أن التعليم باللغة التركية، مما يؤخر دخول الطلاب السوريين عملياً في الدورة التعليمية الحقيقية. ناهيك عن أنهم يؤخرون صفاً أو صفين عما كانوا عليه، بسبب اختلاف مستويات وطرق التعليم. مما يعيد الطلاب إلى صفوف كانوا قد انتهوا منها أصلاً.

بعد ازدياد أعداد السوريين في تركيا، اتجه عددٌ من أصحاب رؤوس الأموال، بالإضافة إلى بعض المنظمات والهيئات السورية المعارضة، إلى إنشاء مدارس خاصة، تدرّس المناهج السورية المعدلة، بكادر تدريسيّ سوريّ. وبتراوح القسط الشهريّ لتلك المدارس من 75 إلى 400 دولار أميركيّ. ومن جهةٍ أخرى، فتحت بعض الجامعات التركية أبوابها للطلاب السوريين مجاناً، بعد قرارٍ من الحكومة التركية⁴⁵.

العراق

تقدّر أعداد اللاجئين السوريين في العراق بحدود 200 ألف. لا توجد أرقام رسمية ودقيقة لهم، لأن أغلبهم دخلوا بطريقة غير نظامية، ولم يقدّموا أوراق لجوء نظامية، ولا يقيمون في مخيمات خاصة، بل تستضيفهم، على الأغلب، البيئات المحلية المحاذية للحدود العراقية السورية.

يستضيف إقليم كردستان العراق قرابة 97% من اللاجئين. وتبلغ نسبة الطلاب حدود 40% من الذين تستضيفهم المخيمات، الذين يشكّلون بدورهم نحو 40% فقط من مجموع اللاجئين. ويقدم أكثر من 60% في المجتمعات المضيفة في ثلاث محافظات بإقليم كردستان، هي أربيل ودهوك والسليمانية، وكذلك في محافظة الأنبار.

كما يقدر أن نحو 70% من الأطفال اللاجئين في سنّ المدرسة في العراق لا يتلقون تعليماً، رغم دعوات حكومة إقليم كردستان لكافة الأطفال السوريين لإعطائهم فرص الحصول على التعليم. ومن أجل دعم الالتحاق بالمدارس قام قطاع التعليم في وزارة التربية في الإقليم بتنفيذ استراتيجية لإنشاء مدارس وفصول دراسية إضافية وتجديد المنشآت الحالية، وتوفير الأثاث والمواد التعليمية، إضافة مرافق توفير المياه وخدمات الصرف الصحيّ والنظافة الصحية للمدارس⁴⁶.

تمّ تنسيق الاستجابة التي تقودها المفوضية بين ثمانية فرق عملٍ تطوّعية، من الوزارات والهيئات المعنية من الحكومة العراقية، وحكومة إقليم كردستان، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، وجمعية الهلال الأحمر العراقيّ.

قام شركاء خطة الاستجابة الإقليمية بتسيير قيد أكثر من 14700 طفلٍ سوريّ في المنشآت التعليمية العراقية، في كلّ من مدارس المخيمات والمجتمعات المضيفة، مع إعطاء فرص متكافئة للفتيات والفتيات. وخلال سنة 2013 تمّ تجديد ثماني مدارس في مخيم القائم، كما تمّ إنشاء ثلاث مدارس سابقة التجهيز في مخيم دوميز، وزوّد 40 فصلاً دراسياً آخر في الخيام بالإمدادات التعليمية في المخيمات الجديدة قوشتا به وكأورغوسك وباسيرما وعقره وجاويلان. وصمّمت كلّ الهياكل السابقة التجهيز بحيث تسمح بدخول الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. كما استفاد نحو 1700 شابٍ وامرأةٍ ورجلٍ من 14 مركزاً مجتمعياً للتعليم. وعزّزت حملة كبيرة للعودة

إلى المدرسة، أقيمت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، من أهمية دوام الطفل اللجئ في المدرسة، وأبرزت الفرص المتوافرة له، والتي زادت حالياً.

يعاني القطاع التدريسيّ العراقيّ، في تعامله مع الطلبة السوريين، من عدم كفاية المدرّسين الذين يتحدّثون اللغة العربية في إقليم كردستان. بالإضافة إلى عدم القدرة على استيعاب الأعداد الحالية والمتوقعة من الأطفال السوريين اللاجئين خارج المخيمات. كما تعدّ تكاليف التعليم والانتقال والمواد التعليمية اللازمة والزيّ المدرسيّ وغيرها عائقاً كبيراً، لأن أغلب الأسر السورية التي لجأت إلى العراق جاءت من المناطق الريفية الصحراوية، بُعيد اندلاع الحرب بين تنظيم داعش والجيش السوريّ الحُرّ، ونزحت تاركَةً خلفها كل ممتلكاتها.

تشير المعطيات الصادرة عن الحكومة الإقليمية الكردية، في إطار استراتيجية "جيل غير ضائع"، إلى أن 3500 معلم وموظف سيحضرون تدريباتٍ حول علم التربية وإدارة الفصول الدراسية والدعم النفسي والاجتماعي للطلبة السوريين. وسيتمّ توفير مساحات إضافية للتعليم، وستجرى أعمال التجديد والتوسّع في المخيمات والمنشآت المدرسية الحالية، وكذلك في المجتمعات الحضرية، لاستيعاب المزيد من الأطفال اللاجئين. وسوف تنظم حملات العودة إلى المدرسة لجذب الأطفال المحتاجين إلى التعليم للمشاركة؛ 90000 في المرحلة الابتدائية، 30000 في المرحلتين الإعدادية والثانوية، و10000 لمرحلة التعليم المتوسط والجامعيّ.

تحديات عامة:

• يشكّل الأطفال الذين في سنّ التعليم الكتلة الرئيسية من اللاجئين السوريين إلى دول الجوار. يعود ذلك إلى الطبيعة الفتية للمجتمع السوريّ، وإلى رغبة الأهل في إنقاذ أطفالهم من الحرب وتداعياتها والتعويل على مستقبلهم. يشكّل هؤلاء الطلبة الكتلة الأكبر من سكان المخيمات، لأن أغلب الذين تجاوزوا سنّ التعليم إما يمتنون أعمالاً خارج المخيمات، أو ينخرطون في دورة العنف في البلاد بشكلٍ ما.

• تتفاوت نسب الطلاب الملحقين بالتعليم بين بلدٍ وآخر، وتبعاً لعدد من المعطيات: منها تاريخ النزوح مثلاً؛ إذ لم يتمّ التحاق أعدادٍ كبيرةٍ بالتعليم إلا تدريجياً، نظراً لاعتقاد الغالبية العظمى في البداية بقرب العودة إلى سورية (بيدو أن اختيار بلدانٍ مجاورةٍ للجوء كان، في أحد وجوهه، مدفوعاً بأمل العودة القريبة). فمثلاً، بدأ تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن في أيار/ مايو 2012، ولكن المبادرات التعليمية تأخرت عن ذلك حوالي 10 أشهر⁴⁷. وترافق هذا مع تراخي المجتمعات المضيفة في تأمين مستلزمات البنية التحتية لتعليم اللاجئين، لأسباب ذاتية تتعلق بافتقارها إلى الإمكانيات المادية، وأسباب سياسية مرتبطة بإرادة الدول ومصالحها المتناقضة مع استقبال اللاجئين وتوطينهم، وخاصةً في لبنان والأردن. ففي لبنان، مثلاً، أشار وزير التربية، في ٢٥ تشرين الأول 2013، إلى أن "لبنان تبلغ رسمياً من جهاتٍ دوليةٍ رصد مبالغ لتأمين تعليم النازحين"⁴⁸. كما عنونت جريدة النهار المقال الأساسي في صفحة تربية وشباب بالتالي: "إعادة رسوم التسجيل للتلاميذ السوريين الجدد وإلغاء مقاعدهم في البقاع"⁴⁹. أما في الأردن فوضع التعليم متدهورٌ جداً بسبب الأعداد الهائلة للطلاب وقصور المساعدات المقدّمة من المنظمات عن تلبية الحاجة.

• تفاوت الخدمات التعليمية بين بلدٍ وآخر، بحسب إمكانياته المادية واللوجستية، وقدرته على استجواب المعونات والمساعدات الدولية. كما تتفاوت الخدمات التعليمية بين المخيمات داخل البلد نفسه وفقاً لطبيعة الوافدين؛ إذ يُلاحظ الطلب الشديد على التعليم تبعاً للانتماء إلى الفئات الاجتماعية الأكثر تعليماً والأعلى دخلاً. بينما يكون الاهتمام بالجانب التعليمي داخل مخيمات الوافدين من المناطق الفقيرة، وذات

47 اتصال مع «منار بلال»، وهو مديرٌ تنفيذيٌّ في فريق ملهم التطوعيّ.

48 وزارة التربية والتعليم العالي. ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٣. تصريح وزير التربية البروفيسور حسان دياب.

49 دانيال خياط. إعادة رسوم التسجيل للتلاميذ السوريين الجدد وإلغاء مقاعدهم في البقاع/ التدفق أربك مديري المدارس الرسمية والحلّ بانتظار فتح الدوام المسائيّ. النهار، تشرين الأول ٢٠١٣.

44 تقريرٌ لمنظمة UNHCR عن خطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية «تركيا».

45 تقريرٌ عن وضع العائلات السورية اللاجئة في تركيا. إعداد أمين غوجال.

46 مقابلةً مع عضو إدارة قطاع التعليم في وزارة التربية بإقليم كردستان العراق. هوارى محمد أمين.

كالتالي: تركيا، الأردن، العراق، لبنان.

فموقف الحكومة التركية من المسألة السورية، وفصلها الحيز الإنساني والحقوقي لكتلة اللاجئين إلى أراضيها عن الحيز السياسي، بالإضافة إلى عمق البنى المؤسساتية والدولية والمدنية؛ خلق مناخاً من التعامل الحكومي مع هذه المسألة بشكل أكثر جدية وعمقاً. فبناء المخيمات المخدومة بأشكال من اللوجستيات الحياتية -كهرباء وماء وأمن ووجبات غذائية وضمان صحي... الخ- سمح بأن تكون عملية التعليم ضمن المخيمات أكثر يسراً وتوجيهاً وضبطاً، وتبعاً لمناهج ثابتة ومعلمين ذوي خبرات ومحددين، وذات أفقٍ أوسع للتعلم في المستويات المتوسطة والجامعية للدراسة.

كان الأردن يوفر هذا المناخ، إلى حدٍ معقول، في الفترات الأولى للجوء السوريين، حين كانت أعدادهم ضمن الحدود المعقولة. لكنه بدأ يخضع لشروط بناء المخيمات "غير الصحية"، في مختلف أشكال خدماتها، حتى لا يتأثر داخله الديموغرافي. وهو ما أثر بعمق على تقديم المؤسسات الوطنية الأردنية للخدمات التعليمية للطلبة السوريين، وانهايار هذه العملية داخل المخيمات، وانسداد أفق إكمال التعليم في المراحل المتوسطة والجامعية.

في العراق لا تؤخذ موضوع تعليم الطلبة السوريين على محمل الجد، فلا دولة مركزية ولا مؤسسات حقيقية في الدولة. ثم إن الوضع الأمني داخل البلاد حرم ملايين الأسر العراقية من إتمام تعليم أطفالها أصلاً. شيءٌ أعمق من ذلك ينطبق على لبنان، فالمعادلات الطائفية والسياسية لا تسمح ببناء مخيمات لجوء نظامية وذات رعاية معقولة لمئات آلاف اللاجئين السوريين. كما أن الدولة اللبنانية ليست قوية بما فيه الكفاية في القطاع التعليمي، فالمتن الأعظم من الطبقة الوسطى اللبنانية وما فوق يعتمد على المؤسسات التعليمية الخاصة المكلفة للغاية.

ثانياً: التكاليف

تتفاوت تكاليف الطالب السوري في هذه الدول تبعاً لشكلين من الإنفاق:

- ما تتفقه الدولة من ميزانيتها على هؤلاء الطلبة. فتركيا والعراق لديهما مخصصات معقولة من الميزانية العامة لعمليات بناء المؤسسات التربوية، أو إعادة ترميم بعضها لتكون مناسبة للطلبة السوريين. وتشمل هذه الميزانية بعض المساعدات البسيطة للطلبة أثناء العملية التربوية، كالإطعام والقرطاسيات والتدفئة المركزية. لكن الأردن ولبنان لا تقدمان أي شيء في هذا الاتجاه، فهما تعدان الإشراف على العملية التربوية للسوريين جزءاً من مهام المجتمع الدولي فقط.

- تبعاً لما يكلفه الطالب الواحد في هذه الدول بالنسبة إلى المنظمات التي تشرف على العمليات التربوية الخاصة بالطلبة السوريين. إذ يُظهر مؤشر ما تدفعه منظمة UNHCR أن الـ70 مليون دولار أمريكي التي قدمتها للأردن غطت ما قدره 74 % من تكلفة العملية التعليمية للسوريين هناك، أي أن مجموع التكلفة في هذا البلد يساوي قرابة 90 مليون دولار. بينما غطت الـ134 مليون دولار أمريكي التي قدمتها للبنان 64 % من حاجياته فقط. أي أن تكلفة تعليم السوريين في هذا البلد تقدر بحوالي 200 مليون دولار!!، لعدد طلبة مساوٍ تقريباً لعدد الطلبة في الأردن. فتكلفة الطالب السوري في لبنان تزيد عن ضعف تكلفة نظيره في الأردن. ولو قورن البلدان بتركيا، التي تحوي طلبة سوريين بنفس العدد تقريباً، وتأخذ 20 مليون دولار تغطي بها ما نسبته 56 % من حاجات الطلبة السوريين؛ نلاحظ أن تكلفة الطالب السوري في الأردن تبلغ ثلاثة أضعاف تكلفة نظيره في تركيا. بينما التكلفة في لبنان ستة أضعاف ما هي عليه في تركيا!!

ويعود ذلك إلى عاملين جوهريين:

1- في كلٍّ من العراق وتركيا، يذهب جزءٌ مما تقدمه الدولة من ميزانيتها العامة للعملية التعليمية للاجئين، وبالذات للبنى التحتية؛ الكهرباء والماء والموظفين والإدارات. وهو ما لا توفره حكومتا الأردن ولبنان، وتدفعه المنظمات والمبادرات الدولية.

الدخل شبه المعدوم، قليلاً نسبياً. فالتعليم في تجمّع مخيمات أطمه -على الشريط الحدودي السوري التركي- في حالة سيئة. وهناك مخيمات لا تحوي مدارس إطلاقاً، أما تلك التي تحوي مدارس فعدد الطلاب فيها قليل جداً؛ ويعود ذلك إلى عدم تقدير تلك الفئات وعدم وعيهم لأهمية التعليم⁵⁰.

• ثمة تقصير واضح من قبل المعارضة السورية، الجهة المسؤولة سياسياً و"سيادياً" عن العملية التعليمية البديلة في مخيمات اللجوء السورية. تقصر المعارضة في مسألة تعليم الطلاب السوريين، ولا تعد ذلك الأمر من أولوياتها المباشرة. سواء لجهة إثارة المسألة دولياً وإقليمياً ومحلياً، أو لجهة طرح الحلول والعمل واستثمار الإمكانيات المتاحة للتخفيف من وطأة الانعكاسات السلبية وتداعياتها. فمثلاً، بلغت تكاليف طباعة الكتب المدرسية التي ورعتها "الحكومة المؤقتة المقالة"، على المدارس التي يشرف عليها "الائتلاف الوطني"، مليون دولار أمريكي⁵¹، صُرفت في المدة بين 10/11/2013 وحتى 6/4/2014، بحسب وثيقة رسمية. فضلاً عن 1.5 مليون دولار دفعت كرواتب للمدرسين خلال 6 أشهر من عملها. وأوضحت الوثيقة الرسمية أن الحكومة ساعدت المدارس المتعثرة في دول الجوار السوري بـ500 ألف دولار، ودفعت 166 ألف دولار لترميم المدارس المتضررة في الداخل السوري. وبذلك يكون مجموع المبالغ التي دفعتها الحكومة المقالة لبند "التعليم"، خلال 5 أشهر، نحو 3.3 مليون دولار أمريكي. وهو مبلغ زهيد جداً، قياساً بالمتطلبات الخاصة بالتعليم على الأرض، واستناداً إلى استعراض التمويل الذي طرحته منظمة UNHCR، وهو كما يلي:

- بالنسبة إلى الأردن: تم تقديم 7,70 مليون دولار أمريكي. وهو ما يغطي 73 % من المتطلبات التعليمية.

- لبنان: قَدِّمت المنظمة 134,3 مليون دولار أمريكي. وهو ما يغطي 64 % من المتطلبات التعليمية.

- تركيا: قَدِّمت المنظمة 5,20 مليون دولار أمريكي. وهو ما يغطي 56 % من المتطلبات.

- لا معلومات دقيقة بالنسبة إلى التمويل في العراق حتى الآن⁵².

ما نلاحظه أن مجموع ما صرفته الحكومة السورية المؤقتة التابعة للائتلاف الوطني المعارض، والذي يعد أكبر قوة سياسية سورية في الخارج، لا يكاد يزيد عن 1 % مما صرفته منظمة دولية واحدة على التعليم في سورية. وهو أمرٌ مريبٌ كما عبّرنا، ناتجٌ عن افتقاد هذه الحكومة الإمكانيات المالية الخاصة، وعدم اهتمامها بخطاب الجهات العالمية والإقليمية المسؤولة لدعم العملية التعليمية في سورية.

• تعثر العملية التعليمية وانقطاعها بالنسبة إلى الطلاب تبعاً لمدى مسؤولية الجهات الممولة أو محدودية إمكانياتها (إغلاق المدارس في عاليه، مثلاً، وفي مناطق أخرى، لعدم كفاية الدعم المادي). وتبعاً لاختلاف طرق التعليم وأساليبه، كما ورد في الشهادات السابقة عن مصاعب التعلم عن طريق النت أو باللغات الأجنبية (عدم تمكن الطلاب السوريين في لبنان من اللغة الفرنسية، مثلاً، التي تعد لغة ثانوية في سورية)، أو تفاوت المناهج. مما يؤدي إلى خسارة الطلاب لسنة أو سنتين من التعليم، وإجبارهم على إعادة صفوف كانوا قد درسوها في سورية (كما في الأردن والعراق).

معطيات مقارنة عن الدول الأربع

أولاً: الاستراتيجية:

ثمة تفاوت في استراتيجيات الدول الأربع في تعاملها مع المسألة التعليمية للاجئين السوريين، تبعاً لاستراتيجية تفاعل هذه الدول مع المسألة السورية، من طرف، وحسب طبيعة وعمل المؤسسات في هذه الدول، من طرفٍ آخر. ويأتي ترتيب الاهتمام الاستراتيجي

50 تقرير حول النزوحين داخلياً ومخيمات النزوح في محافظة إدلب. مركز توثيق الانتهاكات في سورية. تموز/ يوليو 2014.

51 «وثائق مستربة». جريدة زمان الوصل الإلكترونية.

52 تقرير خطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية 5.

2- طبيعة النُخب "المدينة" البيروقراطية التي تعمل مع المنظمات الدولية، والتي تستنزف جزءاً مهماً من واردات التعليم من قبل هذه المنظمات في عملياتها المعقدة البيروقراطية التوظيفية. وتختلف هذه الميزانية التشغيلية بشكل كبير بين بلد وآخر؛ فلبنان في الدرجة الأولى، ومن بعده الأردن، تسعى نُخبه المدنية إلى الاستفادة من دورة المساعدات الدولية المقدمّة، دون أن تحقق عائدية معقولة من هذه العملية.

مبادرات

لا يعني ذلك بأيّ حال أن الاهتمام، ورعاية العملية التعليمية البديلة الخاصّة بمئات آلاف الطلبة السوريين، بقيت حكرًا على ثنائية الحكومات المستضيفة/المنظمات الدولية. بل ظهر عددٌ من المبادرات "الوطنية" السورية الصغيرة، لكنها لم تتطوّر إلى حجمٍ معقول.

1- مشروع غراس التعليمي

بدأ المشروع في مدينة معرّة النعمان، في أواسط عام 2013، حين أسس نشطاء مدنيون مشروع "غراس"، الذي يهدف إلى توفير التعليم البديل عبر إقامة العديد من المدارس الميدانية. وأسست أول مدرسة ميدانية بالتعاون مع جمعية "بسملة أمل" التي كانت، في الأساس، ناشطة في مدينة معرّة النعمان.

استطاع المشروع، خلال فترة قصيرة، تأسيس سبع مدارس موزعة بين مدينة معرّة النعمان وريفها الشرقي والغربي، وتوفير التعليم المجاني لألف طالب بين الصفّ الأول إلى الصفّ الثالث الأساسي، عبر دورة مكثفة لمدة ثلاثة أشهر، مع تأمين تعويض بسيط للمعلمين يسمّى مكافأة التطوّر، 55 متطوعاً. أما التمويل فتمّ عبر بدء فريق المشروع نشاطه لجمع الأموال من خلال الشبكة الاجتماعية الضيقة في المغتربات. وبالرغم من قلة التمويل المتحصّل، فقد كان ذلك في سبيل الحفاظ على استقلالية المشروع عن أية تبعية سياسية أو فكرية. أما اليوم، وبعد أن أثبت المشروع نجاحه على الأرض، فقد تحسّن التمويل عما كان عليه. ولكن فريق العمل يحرص على تأمين التمويل بالاعتماد على التجمعات الشبانية أو المنظمات المحايدة والمعروفة بنزاهتها (كتنسيقية المغتربين السوريين لدعم الداخل، ومجموعة أهل الغربية وقت الكربة)، كما يتمّ جمع التبرعات الفردية، ليبقى استقلال المشروع من أهمّ الأولويات.

2- تفعيل العملية التعليمية في مدينة تليسة

كغيرها من المناطق السورية الثائرة، تعرّضت المدارس في مدينة تليسة للدمار. وانقطعت العملية التعليمية في العام الأول للثورة بسبب تعرّض المنطقة للحصار، تزامناً مع مدينة درعا، مما أدى إلى التأخر الدراسي لعام أو عامين على الأقلّ لغالبية أبنائها، بسبب العمليات العسكرية للجيش النظامي في المدينة، وتحويل المدارس إلى ثكنات عسكرية، إضافةً إلى عمليات القنص التي حالت دون إمكانية الوصول إلى المدارس. وبعد أن تحرّرت المدينة وباتت شبه آمنة، إلا من قصف الطيران، قامت رابطة أحرار تليسة، بالتعاون مع الفعاليات التعليمية ضمن المدينة، وهيئات العمل المدنيّ فيها، بالعمل على حشد الجهود لإعادة إطلاق العملية التعليمية فيها، وفي التجمعات السكانية المحيطة بها. بلغت التكلفة التقديرية لنفقات التأسيس 46740 دولاراً، لمرة واحدة. وكانت، وما زالت، أكبر الصعوبات التي تواجه العملية التعليمية هي أنّ المدارس غير آمنة، بسبب قصف الطيران. ولذلك كان لا بدّ من استخدام الأقبية والأماكن الآمنة، ما استدعى إعادة تأهيل هذه الأماكن لتكون مناسبة لعملية التعليم. إضافةً إلى صعوبات التمويل الذي يضمن استمرارية التعليم، وصعوبات تخصّ الكادر التعليمي والنقص في بعض التخصصات، بسبب نزوح عدد كبير من العاملين في قطاع التعليم إلى خارج المدينة، واعتقال بعضهم، ومقتل آخرين.

3- سُنبلَة

تعمل مؤسسة سُنبلَة في الأراضي اللبنانية. واستطاعت، بإمكانيات مالية متواضعة، تأمين التعليم المعزّز بالنشاطات اللاصفية لقرابة 800 طالبٍ سوريّ في منطقة القاع في إقليم البقاع اللبناني. يسهم

مغتربون سوريون، وبعض رجال الأعمال، في دعم هذه المنظمة. وهي تتكفل بكافة تفاصيل العملية التعليمية، من بناء الخيم التدريسية وإيصال الكهرباء والتدفئة إليها، بالإضافة إلى تأمين الكادر التدريسي والرعاية الصحية للطلبة. تسعى المبادرة إلى اختراق أكثر المناطق اللبنانية حساسية، حيث توجد مخيمات سورية مبعثرة وصغيرة. كما تسعى إلى توحيد العملية التعليمية بين هذه المناطق المبعثرة في أكثر من منطقة.

خلال العام الدراسي الحالي، تسعى المبادرة إلى إيصال خدماتها لقرابة 2000 طالبٍ سوريّ، وإلى أن ترتفع من سوية المعلمين السوريين الذين يتعاملون معها، وكذلك إلى أن تنتشر في أكثر من بلدٍ من بلدان اللجوء السوريّ، وتشكيل شبكةٍ من المبادرات التعليمية السورية الأصغر حجماً⁵³.

ثمّة العديد من المبادرات الأخرى في هذا الاتجاه، لكنها أصغر حجماً وفعاليةً في إنتاج موارد تعليمية واضحة. وتعاني هذه المبادرات المدنية الصغيرة المهتمة بالتعليم، مجتمعاً، من عددٍ من الإشكاليات:

1- لم تستطع أن تنظّم نشاطها وجهودها المشتركة في الدولة أو المنطقة الواحدة التي تعمل فيها. بل، في أحيان كثيرة، بقيت "متخاصمة" ومتصارعةً بأشكالٍ سلبية، للاستحواذ على "شرعية" الحضور والممارسة، وفي أحيان أقلّ لأخذ الحصة الأكبر من المساعدات والدعم الماليّ من المنظّمات والحكومات.

2- لا توجد شبكة تنظيمية ضابطة لهذه المنظّمات والمبادرات المدنية السورية المهتمة بتطوير التعليم البديل للاجئين السوريين.

3- لا يخضع أيّ من نشاطات وأعمال هذه المنظمات للمراقبة والشفافية من قبل جهاتٍ مشرفةٍ عليها. كما أن هذه المنظمات لا تمارس بيروقراطية مالية وإدارية واضحة المعالم. ويدفع هذا الأمر بالكثير من المنظمات والجهات المانحة إلى الحذر من التعامل مع هذه المنظمات بشكلٍ مباشر.

4- لا تبحث الحكومة السورية المؤقتة عن تواصلٍ فعّالٍ مع هذه الجهات المدنية السورية المحلية، ولا تسعى إلى تنظيمها ورفع مستوياتها ومنحها الثقة و"المراقبة" لتكون جديرة بالثقة من الجهات المانحة والمهتمة بالتعليم البديل.

ثلاث مقارنات

تسير العملية التربوية البديلة الخاصّة باللاجئين السوريين على ثلاثة مستويات؛ واحدٍ خاصّ بالجهود التي تبذلها المنظمات الدولية الكبرى، وآخر بالمبادرات المدنية المحلية السورية الصغيرة، وأخيرٍ يتعلّق بما تبذله حكومات الدول المستضيفة.

ولكلّ من هذه المستويات خصائص وميزاتٍ معيّنة. وهناك، بالمقابل، ما يؤخذ على كلّ منها:

المنظّمات الدولية:

تسعى المنظّمات الدولية جاهدةً إلى إنفاق مبالغ طائلة على الطلاب السوريين اللاجئين. حتى أن تكلفة الطالب الواحد، بالنسبة إلى هذه المنظمات، تفوق ما تصرفه الحكومة السورية، أو أية حكومةٍ أخرى من دول الجوار. لكن الحيز الأكبر من هذه المدفوعات يذهب إلى شبكة الإدارات المتضخّمة التي تدير أعمال هذه المنظّمات.

كما أن المؤسسات التعليمية التابعة للمنظّمات الدولية تهتمّ، بشكلٍ واضح، بتدريس اللغات الأجنبية، وتقديم مساعداتٍ تعليميةٍ للطلاب، وكمّ كبيرٍ من الأنشطة الصفية. لكن مناهج التعليم التي تقدّمها تعاني، بشكلٍ كبير، من ضمور المواد التي تراها "غير ضرورية"، كالعلوم الإنسانية وشؤون التربية الروحية. فالمناهج التي تقدّمها هذه المنظمات تقتصر على اللغات وبعض الرياضيات. وهي تسمّيها مناهج الطوارئ. ولكن هذا لم يعد ينطبق على الحالة السورية التي دخلت عامها الخامس.

53 مقابلة مطوّلة مع مديرة منظمة سُنبلَة للتعليم. السيدة ماسة المفتي. وهي خبيرة تعليم سورية.

المنظمات المحلية:

ثمة جهودٌ حقيقيةٌ من قبل هذه المبادرات الوطنية، وإن كانت متواضعةً في قدراتها المالية. فشريحة المدرّسين السوريين الذين يتعاونون مع هذه المبادرات هي الأقرب إلى الطلبة السوريين، والأكثر قدرةً على الوصول إلى عوالمهم التربوية العميقة. كما أن هذه المبادرات هي الأكثر مخاطرةً في دخول المناطق والمخيمات الصغيرة المبعثرة في الأطراف.

لكن هذه المنظمات لا تملك أفقاً للطلبة ليتموا دراستهم ما بعد الابتدائية. وجلّ التلاميذ الذين يتمّ تدريسهم بواسطة هذه المبادرات يكونون عرضةً للتسرّب في المراحل اللاحقة؛ فإما يدخلون سوق العمل غير النظامية في دول الجوار، أو يغدون مادةً أوليةً للتنظيمات المنخرطة في العنف في البلاد.

الحكومات المستضيفة:

لا تمكن التسوية بين جهود جميع الحكومات المستضيفة للسوريين. لكن الميزات التي تقدّمها هذه الحكومات، في كلّ الدول، تفوق كلّ ما تسعى المنظمات الدولية والمحلية في مخيمات اللجوء إلى بذله. والأهمّ أن الطلاب الذين يدخلون المؤسسات الحكومية يستطيعون متابعة جميع مراحل دراستهم.

لكن ثمة معضلتين في هذا الاتجاه؛ تتعلق الأولى بتعلم اللغة الأجنبية والدراسة بها (تركيا)، وهو شيءٌ سيمنع هؤلاء الطلبة من الاندماج من جديد في المؤسسات التعليمية السورية. كما أن الطلبة الذين باتوا يستمرنون المناهج التربوية في هذه الدول صاروا يعانون من صعوبة في قدرتهم على الاندماج مع المناهج السورية.

مقدمة

لعب التعليم دوراً مركزياً في تشكيل الترميم الراهن لمجتمعات "المشرق العربي". فهذه المجتمعات، التي بدأت انخراطها في الحداثة وحركة التاريخ مع بداية القرن العشرين، لم تكن فيها عملية تعليمية بالمعنى التقليدي للكلمة. فبعض المؤسسات التعليمية المتواضعة في المدن التاريخية، كالكتاتيب ومعاهد التمريض والكليات العسكرية، لم تشمل إلا أقل من 1% من مجموع السكان الذين يجب أن يندمجوا في هذه العملية المعقدة.

لم تكن سورية استثناءً من تلك الصورة النمطية. فمدينتان أو ثلاث كانت فيهما تلك الأنماط العثمانية من دور التعليم. بينما كانت أغلبية المدن الأخرى، وكلّ الريف السوريّ الشاسع، خارج العملية التعليمية تماماً. استطاع الفرنسيون بناء اللبنة الأولى للمؤسسات التربوية في البلاد. لكن التأسيس الفعليّ لتحوّل التعليم إلى ديناميكية جوهريّة ومركزية بدأ مع سنوات الحياة الديمقراطية الأولى، في عقد الخمسينات، بسبب الصعود الهائل للتنمية المستمرة طوال ذلك العقد، إذ وصلت إلى قرابة 11% لمدة عقدٍ كامل. واستمرت تلك العملية مع التحوّل إلى نمط الدولة المركزية، في ستينات القرن المنصرم وما تلاها من العقود البعثية للحكم.

شكّل التعليم آلية حيوية لرسم ملامح المجتمع السوريّ الراهن، من تفاصيل التناقضات إلى جوهر العلاقات الحيوية التي فيه؛ نمط وخطوط التماس بين الريف والمدينة، الطبقات وتشكيلها، سوق العمل ونمط الاقتصاد، العلاقة المعقدة بين الجهويّات والأطراف والأحياء الطائفية والمناطقية. لذا، فإن لتفكيك سياسات التعليم التي كانت في سورية أهمية بالغة في فهم مجمل الحالة السورية الراهن وأسبابها.

السؤال الرئيسي:

ما هي الآليات والسياسات التي كانت تتبّع من قبل السلطات السورية، في العقدين الأخيرين، في الشأن التعليمي "التربوي"؟ وما دور ذلك في تشكيل الراهن السوريّ؟ وما هي التأثيرات المستقبلية لذلك على مجمل الحالة السورية؟

المنهج:

سيعمل البحث على ثلاث آليات متكاملة لفك وتركيب هذا السؤال الرئيسي:

أولاً: تحليل معمق لكثلة من المعطيات الرقمية عن العملية التربوية في سورية، الخاصة بالمرحلة ما قبل الجامعية، لفهم القاع الاجتماعيّ السوريّ.

ثانياً: تحليل مواز لمجموعة من الأرقام تخصّ العملية التعليمية لمرحل التعليم المتوسّط والعالي في سورية، لإدراك طبيعة "النخب" المجتمعية السورية؛ تركيبها وأنماط نشاطاتها وإنتاجها الاقتصادي والثقافي والسلوكي.

ثالثاً: ربط وتحليل كلّ ذلك بما يجري في سورية راهناً، كمدخل لوعي الأسباب العميقة للمسألة السورية.

مدخلٌ سياسيٌ لسياسات التعليم:

مرّت "السياسات" التعليمية في سورية بثلاث مراحل رئيسية، لكلٍ منها خلفية سياسية واضحة. أي أنه خلف كلّ نمط من الاستراتيجيات التعليمية كانت "الإرادة" السياسية، في رأس هرم السلطة، تتبني

تشكيل نمط معين من المجتمع:

أولاً: التعليم البرجوازي

ساد هذا النمط طوال عقدي الخمسينات والستينات من القرن المنصرم. فالدولة السورية، طوال تلك المدّة، كانت تسير على خطين متوازيين من السياسات التعليمية؛ فمن جهة، حافظت المؤسسات التربوية الخاصة على حضورها القويّ في الحياة العامة، وكانت جاذبة لطيف واسع من أبناء النخبة الحاكمة والغنية في البلاد. كانت تلك المؤسسات التربوية الخاصة غير سورية، بأغليتها، كـ"مدارس اللايك" الفرنسية، والمدارس الأمريكية. وكانت تدرّس مناهجها باللغات الأجنبية. وتخرّج نخبة الحكم والسيطرة الاقتصادية والاجتماعية، إذ كانت تؤمّن شبكة من التواصل المباشر والرمزيّ بينهم.

وعلى مستوى مواز، سعت حكومات تلك المرحلة إلى التوسّع في البنية التحتية للتعليم، خصوصاً في المراحل التي تسبق المرحلة الجامعية. فغطت المدارس جميع المدن والبلدات السورية تقريباً، لكن الريف بقي محروماً من الشروط المناسبة لانتشار التعليم. هذا الريف الذي كان يعني أكثر من 70% من التعداد السكانيّ.

ثانياً: التعليم المركزيّ الأيديولوجي

بدأ هذا النمط مع بدايات حكم حافظ الأسد، في أوائل سبعينات القرن المنصرم. إذ تمّ تأميم المؤسسات التعليمية الخاصة، بشكل عامّ، مع الإبقاء على أعداد قليلة جداً منها، للحفاظ على المستوى التعليمي لأبناء الطبقة الحاكمة الأضيّق.

وعلى مستوى مواز، تمّ التوسّع، بشكل كبير، في شبكة المؤسسات التربوية في جلّ الأرياف السورية، تماهياً مع الشعارات السياسية "الإشراكية" للنظام وقتئذٍ.

كما تمّ تعريب جميع المناهج التعليمية، سواء تلك التي تسبق المرحلة الجامعية، أو المناهج الجامعية ذاتها، بما في ذلك مناهج كليات الهندسة والبيولوجية.. إلخ. إذ كان ذلك جزءاً من عملية "التعريب" التي كان النظام الحاكم يبتغيها.

ثالثاً: خصخصة التعليم المقّعة

عملياً، بدأت هذه المرحلة في بداية تسعينات القرن المنصرم، مع خطوات إعادة الهيكلة التي طالت الاقتصاد السوريّ وقتها. لكنها لم تسير بخطوات جذية إلا في بداية الألفية الجديدة، مع حكم بشار الأسد.

كانت هذه الخصخصة تتوزّع على تركيب ثنائي، يتضمّن الأول السماح بفتح المدارس والجامعات الخاصة، التي جذبت طيفاً معيناً من أبناء الطبقة التي سيطرت على المجالين السياسي والاقتصادي منذ بدء عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية. وتمثّل المدخل الثاني في فتح المجال واسعاً أمام تحسين المستوى المعيشي للمشرّفين على العملية التربوية، عبر غرض النظر عن شبكة ضخمة من مؤسسات التدريس الخاصة (الدورات الخاصة)، وسحب الدعم المعنوي والمادي من المؤسسة التربوية الحكومية.

الاستراتيجية التربوية في سورية – تأسيس التجهيل

ستتمّ دراسة ثلاثة مداخل رئيسية لمعرفة التحولات البنيوية في المؤسسة التربوية السورية؛ وهي المخصّصات المالية لهذه المؤسسة، ونوعية التدريس فيها، والتسرّب الذي يطال القاعدة الأوسع من الطلبة.

المخصّصات المالية

تمّ إعداد الجدول التالي بناءً على الأرقام الرسمية الصادرة عن

الجمهورية والإعلام المركزي والأمن القومي (المخابرات).. إلخ. فميزانية كل من هذه القطاعات الثانوية، والتي لم يكن حجم تغطيتها يتجاوز بضعة آلاف من المستفيدين، كانت أضعاف ميزانية التعليم ما دون الجامعي، التي كانت تخص ملايين السوريين وتؤسس لمستقبلهم.

العقد الأخير

إن جميع الملاحظات والتحليلات السابقة خاصةً بالسياسات التعليمية التي كانت متبعة في زمن حكم حافظ الأسد. ومع بداية العهد الجديد عام 2000، فإن جزءاً كبيراً من دعاية "التحديث"، المرافقة للصعود السياسي لبشار الأسد، كانت قائمة على عوده بتعديل الاختلال الجوهري في ميزان المدفوعات في المالية السورية، لصالح القطاعات الأكثر استراتيجية وحيوية، على حساب القطاعات الكمالية والدعائية التي كانت تخدم فقط صورة النظام واستقراره⁵⁵.

العام	الميزانية العامة للبلاد	ميزانية التعليم ما دون الجامعي	النسبة من الميزانية العامة	مجموع الطلبة في هذه المرحلة	حصة الطالب من الميزانية المخصصة
2005	460000	58566	12.7 %	4207040	13920
2010	754000	55731	7.3 %	5054832	11025

* الأرقام في العمودين الأول والثاني بملايين الليرات السورية، وفي الأخير باليرة.

ملاحظات تحليلية

- تطوّرت نسبة ميزانية التعليم من الميزانية العامة للمدفعات في الدولة، فقفزت من قرابة 4 % إلى ثلاثة أضعاف ذلك الرقم تقريباً. لكن تلك النسبة لم تكن ثابتة على الدوام، فسنوات الخصخصة الأولى أحدثت قفزة في المدفوعات لوزارة التربية، خصوصاً أن جزءاً كبيراً من ذلك كان يتأتى من المؤسسات التربوية التي تمت خصصتها في السنوات الأولى لحكم بشار الأسد (المدارس الخاصة). لكن تلك النسبة تراجعت قرابة النصف تقريباً بُعيد سنوات قليلة، حسبما هو مبين في الجدول. فزيادة عدد الطلبة السوريين، بين عامي 2005 و2010، بأكثر من ثلثي مليون طالب، لم تلق ما يوازيها من زيادة في ميزانية التعليم ما دون الجامعي؛ بل، على العكس تماماً، نقصت الميزانية بمقدار 10 % تقريباً. لذا فإن حصة الطالب الواحد قلت بمقدار 30 % خلال النصف الثاني من حكم بشار الأسد.

- تُظهر الأرقام المباشرة أن حصة الطالب قد زادت بقدر كبير، إذ قفزت من 3000 ليرة سنوياً مع بدء حكم بشار الأسد، إلى نحو 12000 ليرة، أي قرابة أربعة أضعاف. لكن تلك الأرقام تبقى صورية، لأن تضخماً كبيراً أصاب الاقتصاد السوري خلال هذه السنوات، فانخفضت القيمة الفعلية لليرة إلى الثلث تقريباً. أي أن الفائدة المالية الفعلية لم تتجاوز الربع، طوال سنوات حكم بشار الأسد.

نوعية التدريس

يمكن قياس "جودة التعليم" ونوعيته بمقياسين؛ يتعلق الأول بعدد الطلبة المخصّصين للمدرّس الواحد -الذي يعني مباشرةً عدد الطلبة في الشعبة الصفية الواحدة-. ويتعلق المقياس الآخر بعدد المتسربين

55 تم اعتماد جميع الأرقام وترتيب الجداول من الأرقام الرسمية الصادرة عن الوزارات والمؤسسات الرسمية السورية المختصة المختلفة. ويمكن متابعتها على الروابط التالية: <http://www.cbssyr.sy/yearbook/2006/chapter%2011/TAB6-11.htm>
<http://www.cbssyr.sy/yearbook/2006/chapter%2011/tab7-11.htm>
<http://www.cbssyr.sy/yearbook/2006/chapter%2011/tab19-11.htm>
<http://www.cbssyr.sy/yearbook/2006/chapter%2011/Tab1-11.htm>
<http://www.cbssyr.sy/yearbook/2011/Data-Chapter11/TAB-2-11-2011.htm>
<http://www.cbssyr.sy/yearbook/2011/Data-Chapter11/TAB-3-11-2011.htm>

العام	الميزانية العامة للدولة	ميزانية التعليم دون العالي	النسبة من الميزانية العامة	مجموع طلبة تلك المرحلة	حصة الطالب الواحد
1983	37253	1603	4.3 %	2360642	679
1992	93042	4468	4.8 %	3388611	1318
2000	275400	11374	4.1 %	3859859	2946

*الأرقام في العمودين الأول والثاني بملايين الليرات السورية، وفي الأخير باليرة.

بالتحليل تمكن ملاحظة ما يلي:

- تعدّ نسبة 4 % من مجموع الميزانية العامة نسبةً ضئيلةً جداً. فالمجموعة التي تُخصّص لها هذه الميزانية -الطلاب ما دون مرحلة التعليم العالي- تشكل قرابة 20 % من مجموع السكان تقريباً، في عملية اقتصادية تنموية بالغة الحساسية (التعليم)، ومع ذلك لا ينالون إلا قدراً يسيراً من حصّتهم من "قوة الدولة".

- لم تتطوّر نسبة ميزانية التعليم ما دون العالي من مجموع الميزانية العامة للدولة، بأيّ شكل ملحوظ، خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، وظلت محافظةً على نسبتها العامة. وبحساب حجم التضخم الذي طال الاقتصاد السوري، وتحولات سعر صرف الليرة السورية وقيمتها الفعلية طوال ذلك العقد، يمكن فهم مدى التدهور الذي أصاب التعليم في سورية.

- نلاحظ، بشكل مباشر، أن حصة الطالب الواحد قفزت من 679 ليرة سورية، في أول عقد الثمانينات، لتغدو 2946 ليرة مع بدء الألفية الجديدة، لكن ذلك لا يعني حقيقةً تطوّر الاعتناء المالي بالطلبة. ف679 ليرة في الثمانينات كانت تساوي قرابة 61 دولاراً أمريكياً للطلبة الواحد، بينما 2946 ليرة في بداية الألفية الجديدة تساوي فقط 56 دولاراً!! أي أن حصة الطالب كانت في تدهور طوال هذه المدة. مع عدم حساب تراجع القيمة الحقيقية للدولار نفسه طوال قرابة ربع قرن.

- يعدّ المبلغ المرصود للطلبة الواحد قرابة 60 دولاراً -مبلغاً بالغ الضلالة- فمنه يتم اقتطاع قدر كبير خاصّ بالميزانية التشغيلية، أي رواتب المعلمين والموظفين الإداريين الذين يضبطون العملية التربوية. وجزء آخر منه كان يذهب لشأني التدفئة والتبريد طوال الشهور القاسية في سورية. ولذلك لم يكن الطالب السوري يحصل إلا على قدر يسير جداً من "قوة الدولة المالية" في العملية التربوية. وكان كل ذلك يجري على حساب تكثيف أعداد الطلبة في الغرفة الصفية الواحدة، وتدني نوعية الكتب والأدوات المدرسية التعليمية، وتقليص أي جهد تعليمي لا صفّي، الذي كان يبلغ مستوى الصفر في بعض المناطق، فلا مسرح مدرسي ولا دروس عملية في الكيمياء والفيزياء ولا رحلات مدرسة ولا نشاطات أخرى.

- أكثر ما يمكن تسجيله على "تطوّر" ميزانية التعليم للمرحلة ما دون الجامعية هو الخلل الناتج عن عدم زيادة نسبتها من مجموع الميزانية العامة للبلاد، مع تزايد الطلبة المنتسبين إلى هذا الحقل. فقد بقيت محافظةً على حدودٍ قريبةٍ من 4.5 % سنوياً، رغم تزايد مجموع الطلبة بنسبة 31 % أواخر عقد الثمانينات عما كان عليه في بدايته، ثم تزايد بنسبة 12 % في العقد الذي تلاه. وهذا يعني أن مزيداً من التدهور أصاب الوضع المالي لهذا القطاع طوال هذين العقدتين.

- يمكن إدراك حجم الاهتمام المالي بالقطاع التعليمي السوري، فقط حين مقارنة هذا القطاع التنموي الجوهري مع قطاعات "كمالية" تستنزف ميزانية للدولة بنفقات كبيرة هائلة، كمصاريف رئاسة

54 تم تنظيم الجدول بناءً على أرقام رسمية صادرة عن مكتب الإحصاء المركزي السوري في أكثر من مجموعة إحصائية سنوية: <http://www.cbssyr.sy/yearbook/2003/chapter%2011/TAB1%20-%2011.htm>
<http://www.cbssyr.sy/yearbook/2003/chapter%2011/TAB6%20-%2011.htm>

العام	عدد طلاب الصف الأول في ذلك العام	عدد طلاب الصف السادس بعد ذلك بخمسة أعوام*	نسبة التسرب	عدد طلاب الصف الثالث الثانوي بعد ستة أعوام*2	نسبة التسرب عن الصف السادس	نسبة التسرب عن الصف الأول
1983	349037	294733	15%	78605	73%	77%
1989	461092	364683	21%	64550	82%	86%
1995	504374	405997	19%	82451	79%	83%

* من المفترض أن طلاب الصف الأول قد غدوا طلاباً في الصف السادس بعد خمسة أعوام: 1988، 1994، 1999، على التوالي.

*2 من المفترض أيضاً أن الطلبة أنفسهم قد بلغوا الصف الثالث الثانوي بعد ستة أعوام: 1994، 2000، 2006، على التوالي.

تبدو هذه الأرقام والنسب صادمة جداً، لكنها تعبر عن حقيقة المستوى التعليمي الذي كانت سورية تحياه طوال العقود السابقة:

- بالرغم من قانون "الزامية التعليم"، إلا أن التسرب الذي كان يطال الشريحة العمرية الأصغر سناً، طلاب المرحلة الابتدائية، كان يستنزف قرابة خمس الطلبة. وهذه الأرقام تخص فقط الذين تم تسجيلهم في الصفوف الأولى ثم تسربوا قبل وصولهم إلى الصف السادس. وثمة أعداد أخرى في الريف القصي لم تسجل في العملية التربوية أساساً. لذا فإن مقدار ربع الطلبة السوريين، منذ أكثر من ثلاث قرن، هم أميون فعليون تماماً، لم يعبروا حتى المراحل الأولى للتعليم الأساسي، فكيف بلغة العصر وأدوات التعامل مع التكنولوجيا الحديثة.

- تتصاعد الأرقام إلى عتباتها الأعلى، فالتسرب الأكبر من العملية التربوية السورية يحدث في المرحلة الثانوية. إذ، فقط أقل من ربع الطلبة، وسطياً، كانوا ينتقلون من نهاية المرحلة الابتدائية إلى نهاية التعليم ما قبل الجامعي. مما يعني أن ثلاثة أرباع الأجيال السورية الخمسة الأخيرة لم تنه سوى المرحلة الابتدائية تعليمياً، ولا تملك أية خبرات معرفية تتعدى تلك التي توفرها مناهج وأدوات هذه المرحلة، والتي بالكاد تتجاوز القراءة والكتابة والعمليات الحسابية البسيطة.

- يبدو التزايد في أعداد المتسربين من العملية التربوية متصاعداً. فنسبتهم من المرحلة الأولى للتعليم (الابتدائي)، في النصف الأول من الثمانينات، كانت 15%. لتقفز، بعد خمسة أعوام فقط، وتغدو 21%. ولتبقى في تلك الحدود طوال الفترة التي تلتها. مما يعني أن الدعاية السياسية عن التوسع في التعليم وتمثينه لم تكن صحيحة معرّفياً، ولم تستند إلى أرقام حقيقية ودقيقة.

- عملية التصاعد في أعداد المتسربين من الدراسة كانت نفسها في باقي المراحل. فنسبة التسرب الكلي بين الصفين الأول والثالث الثانوي، في عقد الثمانينات، كانت 77%، أي أن 23% فقط من الطلبة أنهوا تعليمهم العام في ذلك العقد. لكن نسبة التسرب، بعد قرابة العقد، قفزت لتغدو 86%، أي أن 14% فقط من الطلبة أنهوا دراستهم قبل الجامعية في العقد الذي تلاه. وفي هذه الأرقام دلالة كبرى على حجم التدهور التنموي الذي أصاب كل البنية التحتية السورية.

استراتيجية التعليم العالي في سورية – تأسيس الاحتراف

يقوم جوهر التعليم العالي السوري (التعليم الجامعي) على الجامعات الوطنية الأربعة المركزية، جامعات دمشق وحلب والبعث و تشرين. إذ جرى في سورية شبه تأميم للقطاع التعليمي العالي منذ بداية ستينيات القرن المنصرم. وتم استحداث بعض الجامعات والكليات في السنوات العشر الأخيرة، مثل جامعة الفرات في المنطقة الشرقية، وبعض الكليات المنتشرة في المحافظات الطرفية، لكنها، في المجمل، بقيت ضئيلة التأثير مقارنة بالجامعات المركزية الأربع. وكذلك رُخص لبعض الجامعات الخاصة، لكنها بقيت اختصاصية ومحدودة التأثير.

العام	عدد الطلبة في المرحلتين الإعدادية والثانوية	عدد المدرسين المخصصين لهاتين المرحلتين الدراسييتين	عدد الطلبة مقابل المدرس الواحد
1983	643847	24649	26
1992	849530	46851	18
2000	955290	63889	14
2010	1429510	85652	16

ملاحظات تحليلية:

• يلاحظ أن عدد الطلاب المخصصين للمدرّس الواحد مناسباً للمعايير "العالمية"، خصوصاً أن تحسناً ملحوظاً طرأ على هذا الجانب، في سورية، منذ بداية عقد التسعينات من القرن المنصرم. لكن ذلك يتعارض مع مدخلين جوهريين في الحالة السورية، يحوّلان دون التطبيق الفعلي لهذا المعيار في الجودة:

• ثمة سوء هيكلية بالغ في توزيع المدرّسين، والشعب الصفية، والطلبة، بين منطقة سورية وأخرى. فمثلاً، تشير الأرقام الصادرة عام 2010⁵⁷ إلى أن حصة المدرّس من طلبة التعليم الثانوي في محافظة دمشق كانت 23 طالباً، وفي محافظة اللاذقية 12 طالباً. ونتج ذلك عن كثافة الهجرة الداخلية السورية، الناجمة عن سوء الهيكلة الاقتصادية التي تسببت بها السياسات الاقتصادية الداخلية. فتضخّم مدن مركزية، كحلب ودمشق وحمص، بمهاجرين من المحافظات الطرفية، خلق كثافة بالغة في المؤسسات التعليمية في المحافظات التي يهاجر إليها الطلبة، بينما تفرغ المؤسسات في المحافظات الأخرى.

• لا تعبر هذه الأعداد عن حقيقة العدد الفعلي للمدرّسين. فجزء كبير من الجهاز التعليمي السوري يذهب لصالح التفرغ في المؤسسات الدعائية والسياسية الحزبية والريفيّة لحزب البعث. فالآلاف "الموظفين" في منظمات طلائع البعث واتحاد شببية الثورة، المنتشرة في كافة المدارس السورية، متفرغون من جهاز المدرّسين. ولا يؤدي هؤلاء أي دور تربوي أو تعليمي، إنما ينحصر دورهم في تنفيذ برامج سياسيات دعائية وتعبوية لصالح رأس النظام الحاكم. طبعاً، يُضاف إلى ذلك الحجم الكبير لشبكة الفساد التي طالت المؤسسات التربوية. فثمة آلاف المدرّسين الذين تم تعيينهم بشكلٍ صوري، بينما وظائفهم مجرد أداة للنفق المالي فحسب.

ما يستند إليه هذا المخطّط، هو تتبّع أعداد الطلبة في كل سنة صفية، ثم معرفة نسبة التسرب التي طالتهم خلال هذه السنوات، بين عامي 1983 و2002⁵⁸:

56 تم أخذ جميع الأرقام من إصدارات وزارة التربية السورية. ومن مكتب الإحصاء المركزي السوري. ويمكن متابعتها على الروابط التالية: <http://www.cbssyr.sy/yearbook/2011/Data-Chapter11/TAB-5-11-2011.htm>
<http://www.cbssyr.sy/yearbook/2011/Data-Chapter11/TAB-9-11-2011.htm>
<http://www.cbssyr.sy/yearbook/2003/chapter%2011/TAB10%20-%2011.htm>

57 أرقامٌ تحليلية مأخوذة من الإحصاء الرسمي السوري للطلاب والمدرّسين. عام 2010: <http://www.cbssyr.sy/yearbook/2011/Data-Chapter11/TAB-9-11-2011.htm>

58 تم تخطيط هذه الجدول بناءً على الأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة التربية السورية. ومكتب الإحصاء المركزي السوري. ويمكن تتبعها على الرابطين التاليين: <http://www.cbssyr.sy/yearbook/2003/chapter%2011/TAB6%20-%2011.htm>
<http://www.cbssyr.sy/yearbook/2003/chapter%2011/TAB18%20-%2011.htm>

لقياس وفهم استراتيجية التعليم العالي في سورية، سنتّم دراسة ميزانية وأعداد المنتسبين إلى هذه الجامعات المركزية، وطبيعة هيكله هؤلاء الطلبة. كما سنتّم التطرّق مطوّلاً إلى مستوى الجامعات السورية، التي تُعدّ أهمّ منهلٍ لتشكيل النخبة السورية في أكثر من مجال.

خریجو الجامعات وقوة العمل السورية

خلال السنوات الأخيرة، كانت الأرقام الصادرة عن الحكومة السورية تشير إلى أن أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل كانت في حدود 200 ألف طالب عاملٍ جديدٍ كل عام، وكانت أعداد المتخرّجين من الجامعات السورية تُقدّر بقرابة 40 ألفاً سنوياً. أي أن قرابة خمس الطالبين الجدد للعمل كانوا من خريجي الجامعات.⁵⁹

تضاعفت أعداد الخريجين الجامعيين السوريين منذ بدء الألفية الجديدة، وفتح المجال للجامعات الخاصة والتعليم المفتوح. فالبينات الصادرة عن وزارة التعليم العالي السورية كانت تشير إلى أن أعداد المتخرّجين، طوال عقد التسعينات، لم تكن تتجاوز 17 ألف متخرّجٍ في العام الواحد.⁶⁰ فتضاعف عدد الخريجين الجدد لم يكن نتيجة طبيعية لنمو السوق السورية وطلبها عليهم، بل نتيجة للتوسع في التعليم الجامعي، بشكل غير متناسبٍ مع هيكله السوق الاقتصادية السورية في العقد الجديد.

وكانت دراسةً مثيرةً، صادرةً عن مكتب الإحصاء المركزي السوري⁶¹ عام 2010، أشارت إلى أن 81% من خريجي الجامعات السورية لا يحصلون على أعمالٍ مباشرةٍ تُعيد تخرّجهم، ويحتاجون إلى قرابة أربع سنواتٍ وسطياً لضمان عملٍ من شهادتهم الجامعية.

حسابياً، إذا كان عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل يُقدّر بـ250 ألف وافدٍ سنوياً، يحصل 90 ألفاً منهم فقط على فرص عملٍ مباشرةٍ، بينما يبقى 140 ألف متعلّطٍ عن العمل سنوياً، يشكل الجامعيون قرابة 30 ألفاً منهم؛ فهذا يعني أن سورية راکمت، خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة التي سبقت الأحداث، قرابة نصف مليون جامعيٍّ عاطلٍ عن العمل. استطاعت أسواق الخليج العربي امتصاص قدرٍ كبيرٍ منهم، لكن فقط من خريجي الفروع العلمية والصناعية والطبية، بينما تراكم في السوق الداخلية السورية عشرات آلاف خريجي فروع الدراسات الإنسانية.⁶²

إن جوهر معضلة البطالة التي طالقت الخريجين الجامعيين كامنً في سوء هيكله القبول في الجامعات السورية أولاً. ف"قانون ديمقراطية التعليم" يوجب على الدولة قبول جميع الطلبة، الذين ينهون دراستهم ما قبل الجامعية، في إحدى الكليات أو المعاهد المتوسطة. وهو ما راکم آلاف الخريجين الذين تمّ قبولهم دون أية هيكله لعملهم المستقبلي.

ويتعلّق الأمر الآخر بطبيعة إعادة الهيكله الاقتصادية السورية منذ عقدٍ ونصف. إذ تحوّلت الخصخصة إلى مجرد تمليكٍ لبعض رجال الأعمال والناقدین السياسيين، ولم تترافق مع أيّ انفتاحٍ سياسيٍّ أو قانونيٍّ أو إعلاميٍّ، فخفقت روح المبادرة والمشاريع الصّغيرة. التي

59 الأرقام مأخوذة من بياناتٍ صادرة عن وزارة التعليم العالي السورية: <http://www.cbssy.sy/yearbook/2011/Data-Chapter11/TAB-16-11-2011.htm>

60 بيانات وزارة التعليم العالي السورية عن أعداد المتخرّجين بين عامي 1998 - 2002: <http://www.cbssy.sy/yearbook/2003/chapter%2011/> TAB28-%2011.htm

61 دراسة مطوّلة صادرة عن مكتب الإحصاء المركزي السوري: http://www.aksalser.com/?page=view_articles&id=70e61c9bb1bf6f1ac1216c232a6a798

62 لحةً عن تقرير غير منشور إلكترونيًا. صادر عن مكتب الإحصاء المركزي السوري. يُقدّر فيه أعداد العاطلين عن العمل بـ8.4% فقط. لكن هذا الرقم ليس موضوعياً. لأنه يحصر أعداد العاطلين بالذين يطلبون فرصاً للعمل في السوق السورية فقط. فمثلاً لا يحتسب نسبة عاليةٍ من النساء اللواتي لا يطلبن العمل لموانع اجتماعيةٍ أو حياتيةٍ. وكذلك لا يحتسب العدد الهائل من العمالة السورية الرخيصة في كل من لبنان والخليج العربي. وكذلك يحدّد معياراً بالغ السوء لتعريف العامل: «هو الذي يعمل لمدة أكثر من 25 ساعةً في الأسبوع». إلخ من المغالطات: <http://arabic.people.com.cn/31659/7236157.html>

هي، عادةً، أهمّ مصدرٍ لاستيعاب الخريجين الجامعيين.

ما يُقصد هنا بالضبط، أن التنمية ليست مجرد تراكم للخريجين الجامعيين، الذين ربما يتحوّلون إلى عشرات آلاف العاطلين عن العمل دون سياسات استيعابٍ اقتصادية. فسورية راکمت هذه الأعداد من الخريجين طوال عقودٍ، بينما يتجاوز عدد الأميين فيها أربعة ملايين. ولم تستطع أية حكومة سورية إيجاد مشروع وطنيٍّ يستطيع هؤلاء الخريجون عبره رفع مستوى ملايين الأميين، في عملية تنميةٍ مركّبةٍ يستفيد منها الطرفان. لذا فإن سياسة الاستيعاب الجامعيّ للجميع لم تكن سوى أداةٍ أيديولوجيةٍ لضبط شبكةٍ كبرى من النخب المجتمعية.

میزانیات التعليم العالي

يتوقّف مستوى الإنفاق على التعليم العالي على القدر الذي تخصّصه الحكومات السورية لوزارة التعليم العالي، المسؤولة عن الجامعات السورية الرئيسية الأربع. فالجامعات الخاصة السورية ربحية كلها، وهي قليلة الاستيعاب إلى حدٍ كبيرٍ جداً.⁶³

العام	الميزانية العامة للدولة	ميزانية التعليم العالي	نسبتها من الميزانية العامة
1983	37253	1220	3.2 %
1993	123018	3409	2.7 %
2002	356389	11244	3.1 %
2007	588000	20974	3.5 %

*الأرقام المالية بملايين الليرات السورية.

مناقشة:

- نلاحظ عموماً أن نسبة ميزانية التعليم العالي من مجموع الميزانية العامة للدولة تراوح حول 3%. وعدا أنها نسبة ضئيلة جداً، بمعايير ما تحقّقه دول الجوار السوري لقطاعاتها التعليمية العليا؛ فإنها لم تتطوّر مع تزايد أعداد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي السورية. وكذلك بالرغم من التدهور الهائل الذي أصاب الليرة منذ أواسط الثمانينات.

- حسب الأرقام الصادرة عن الجامعات السورية الرسمية، فإن مجموع طلبة التعليم العالي عام 2002 بلغ 194165 طالباً، أي أن حصة الطالب الواحد من ميزانية التعليم العالي بلغت 57909 ليرة سورية، وهو مبلغٌ يزيد قليلاً عن 1000 دولار. أما في عام 2007 فبلغت أعداد الطلبة 273121 طالباً، أي أن حصة الطالب من ميزانية التعليم العالي كانت 76793 ليرة سورية، أي قرابة 1500 دولار.

تبدو هذه الأرقام زهيدةً، مقارنةً بكلّ الدول المجاورة، خصوصاً أن جلّها كان يذهب كمصاريف تشغيلية للجهاز التدريسي والبيروقراطيّ و"الحزبي السياسي" المتضخّم في مؤسسة التعليم العالي السورية. فيما يُنفق جزءٌ يسيرٌ جداً منها على البحث العلميّ وتحسين مستوى الخدمات الجامعية وتطوير المناهج والمنح الدراسية.. إلخ.

وبمقارنة ميزانية وزارة التعليم العالي -بالغة الأهمية في العملية التنموية العامة ومستقبل البلاد- بوزارتين هامشيّتين هما وزارة الإعلام ووزارة الثقافة، لا تنتجان سوى بعض المنتجات الثانوية

63 تمّ تصميم الجدول بناءً على الأرقام والبيانات التوضيحية الرسمية الصادرة عن وزارة التعليم العالي السورية. ومكتب الإحصاء المركزي السوري. وتمكن متابعتها وتدقيقها على الروابط التالية: <http://www.cb-ssy.sy/yearbook/2008/Data-Chapter11/TAB-1-11-2008.htm> <http://www.cbssy.sy/yearbook/2003/chapter%2011/TAB1-11-2008.htm>

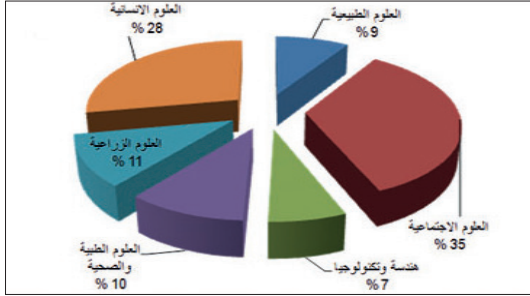
<http://www.cbssy.sy/yearbook/2011/Data-Chapter11/TAB-16-11-2011.htm>

<http://www.cbssy.sy/yearbook/2008/Data-Chapter14/TAB-3-14-2008.htm>

<http://www.cbssy.sy/yearbook/2003/chapter15/tab4-%2015.htm>



طلاب شهادة الدكتوراه في سورية عام 2011. العدد الكلي 254 رسالة.



ثمة أربعة أسباب مترابكة أدت، مجتمعاً، إلى تدهور استراتيجيات ومستوى الجامعات السورية:

- تحولت الجامعات السورية، بعيد صدور مرسوم "ديمقراطية التعليم"، إلى مجرد مؤسسات تسعى إلى تخريج أكبر قدر ممكن من الجامعيين، بغض النظر عن المستوى التعليمي والمهني. وتمّ التخلي عن الخطط الاقتصادية للمتخرجين، وتعريب جميع المناهج التعليمية، وحصر التعاون العلمي بدول الكتلة الشرقية؛ أي أن مجموع السياسات الاستراتيجية للتعليم العالي كانت تبغني أن تكون جزءاً من سياسات النظام الحاكم لا جزءاً من رؤية استراتيجية مستقلة للتعليم.
- تحولت الجامعات السورية إلى النمط "التعليمي المحض". وتخلّت عن أية مؤسسات بحث علمي، أو أية علاقة مع المؤسسات التجريبية أثناء الدراسة، كالمؤسسات الاقتصادية أو الصناعية أو الإعلامية... إلخ. كما أن جملة المعاهد العليا التابعة للجامعات السورية ليست إلا مؤسسات بيروقراطية ينحصر عملها في ترجمة بعض الدوريات العلمية وتقديم المشورة لبعض وزارات الحكومة.

- تحولت الجامعات السورية إلى مؤسسات مسيطر عليها من قبل وزارة التعليم العالي السورية، على حساب خصاصاتها لشخصياتها الاعتبارية، التي تستطيع عبرها أن تنظّم سياساتها واستراتيجياتها الذاتية المناسبة لتطور التنمية السورية. إن السيطرة الحكومية على مجالس الجامعات كانت، بالدرجة الأولى، لضبط الحالة السياسية والحراك الشبابي المتوقع ضمنها.

- خرجت الجامعات السورية من إطارها التنموي التقليدي، حين سُحبت منها كل "روح الحياة الطلابية"، واحتكر حزب البعث الحياة الداخلية السياسية فيها، وتمّ تجفيف وقمع أي حراك شبابي سياسي وثقافي خارج "سرب" التنظيمات الطلابية الرديفة لحزب البعث، والمتحكم بها من قبل أجهزة الاستخبارات.

تحليل ونتائج

في النتيجة، يظهر جلياً غياب أية رؤية استراتيجية مركزية لدور التعليم ومركزيته من قبل رأس السلطة الحاكمة. ويبدو ذلك واضحاً من خلال استخدامه لخمس آليات مترابكة لضبط جل العملية التعليمية في البلاد:

- 1- الاستغناء عن شبكة المؤسسات التعليمية المتنوعة، والانجذاب إلى نموذج التعليم المركزي الموجه، لاعتباره أداة ضبط مجتمعية وسياسية بحق كتلة ضخمة من السوريين. الأمر الذي أدى حتماً إلى تراجع مستوى إتقان اللغات الأجنبية واستخدامها بين السوريين،

الدعائية لخدمة الخطاب السياسي للنظام؛ يمكننا فهم الاهتمام العام للنظام الحاكم واستراتيجياته في تطوير بنية هذا القطاع الحيوي.

ففي عام 2002 بلغت نسبة ميزانتي وزارتي الإعلام والثقافة من مجموع الميزانية العامة للدولة 1.1 % و 0.35 % على التوالي، وكذلك الأمر في الأعوام التالية. وهما وزارتان هامشتان في تركيبة المؤسسات الحكومية، ليس لهما أي دور يذكر في العملية التنموية للمجتمع، بل يُختصر دورهما في إصدار بعض الدوريات الدعائية لصالح رأس وخطاب النظام الحاكم، ومع ذلك تحصلان على قرابة نصف ميزانية وزارة التعليم العالي، التي تعدّ أهم مؤسسة لتخريج النخبة المجتمعية والمعرفية. طبعاً، ستكون الحال أسوأ لو قورنت ميزانية وزارة التعليم العالي بميزانيات أجهزة ومؤسسات أخرى أقلّ مردودية تماماً، بالمقارنة مع المؤسسات التعليمية، كجهاز رئاسة الجمهورية وأجهزة الأمن القومي (المخابرات)، والتي يفوق التقدير النسبي لميزانية كلٍ منها ميزانية وزارة التعليم العالي بأضعاف كثيرة.

- لم يكن ثمة جزء يُذكر من ميزانية التعليم العالي يذهب لتطوير وتنمية بنية التعليم العالي في البلاد، بل كانت، بمعظمها، ميزانيات تشغيلية. فالمؤسسات الجامعية السورية بقيت محافظة، تقريباً، على توسعها الكمي - من حيث العمران ومستوى المؤسسات التعليمية - طوال أربعة عقود كاملة. والتطوير الوحيد كان باستحداث كليات جديدة في المناطق الطرفية من البلاد، كانت، بأغلبها، فروعاً للجامعات الأربع الكبرى. وينطبق الشيء نفسه على المعاهد العليا. وربما كان الاستثناء الوحيد هو تطوير المعهد العالي للفنون المسرحية والموسيقية ودار الأوبرا، في أواسط العقد الأول من الألفية الجديدة، لماكبة تطوّر صناعة الدراما السورية وانتشارها.

مستوى التعليم السوري

تحتلّ جامعة دمشق، أولى الجامعات السورية، المرتبة 4545 دولياً على مستوى التصنيف العالمي للجامعات، والمرتبة 88 عربياً⁶⁴. تليها جامعة تشرين في المرتبة 7698 على المستوى العالمي، والمرتبة 170 عربياً. وتحتلّ جامعة حلب إلى المرتبة 9021 عالمياً، و197 عربياً. وتكفي، لإدراك مدى تدني مستوى الجامعات السورية، معرفة أن معهداً فرنسياً متواضعاً وصغيراً في دمشق (Institut Français du Proche-Orient Damas) يحتلّ مرتبة أعلى من الجامعات السورية، إذ يأتي في المرتبة 6358 دولياً، و134 عربياً!! وهو معهد لا يتعدى عدد الباحثين والناشطين والعاملين فيه العشرات.

ولنلاحظ الرسمين التوضيحيين التاليين، لنذكر حجم البحث العلمي، مثلاً، في الجامعات السورية. ففي عام 2011 بلغ مجموع الطلبة الجامعيين 385760 طالباً، بينما كان معدّو أطروحات الدكتوراه منهم - وهم، عادةً، الوحيدون الذين يُعدّون أبحاثاً علمية في الجامعات السورية - 254 طالباً فقط. أي رسالة بحث علمي واحدة لكل 1518 طالباً، بنسبة لا تزيد عن 0.065 % متفرغاً للبحث العلمي من الطلبة الجامعيين في البلاد⁶⁵.

ما يزيد من معرفة مدى التدهور في مسألة الأبحاث هو ملاحظة عدد البحوث العلمية من مجموع البحوث التي يتمّ إعدادها في الجامعات السورية سنوياً، وهو فقط في حدود 25 % من مجموع البحوث العامة. أي أن عدد البحوث العلمية، التي يصدرها أكثر من ثلث مليون طالب جامعي سوري، لا يتعدى الـ 50 سنوياً.

64 تؤخذ معايير (Presence Rank, Impact Rank, Openness Rank, Excellence Rank) العالمية الشهيرة لتصنيف الجامعات. وتمكن متابعة تصنيف جميع الجامعات العربية ومعايير الاختيار على الرابط التالي: http://www.webometrics.info/en/Arab_world?page=1

65 لا تعطي وزارة التعليم العالي أرقاماً واضحة عن البحث العلمي في الجامعات السورية عادةً، لأن ذلك يستب لها حرجاً شديداً. بينما تفرج، في أحيان نادرة، عن بعض الأرقام والمؤشرات على ذلك. ومنها تمّ أخذ الرسمين التعبيريين والأرقام التي تمّ نقاشها في هذه الفقرة، وهي منشورة في موقع وزارة التعليم العالي السورية تحت عنوان (لحة عن البحث العلمي في منظومة التعليم العالي): <http://www.mohe.gov.sy/mohe/index.php?node=5512&cat=1864>

وانحسار الأدوار المعرفية والعلمية للتعليم، لصالح نموذجٍ تعليميٍّ تقليديٍّ تلقينيٍّ مركزيٍّ موجهٍ.

2- لم تكن الميزانيات المرصودة للتعليم، طوال عقود حكم حزب البعث، تناسب خطابه الذي كان يعدّ التعليم أولوية قصوى في خطواته واستراتيجياته السياسية بعيدة المدى. فقد ظلّ التعليم من القطاعات الأقل تلقياً لـ"قوة الدولة" الاقتصادية، مقارنةً بقطاعات الإعلام والأمن والجيش، التي ظلت قطاعات رئيسية للحفاظ على استقرار النظام. وفي السنوات الأخيرة خلّت هذه المعضلة بالخصخصة المقنّعة للمؤسسة التعليمية في البلاد، عبر الدورات الخاصة في المرحلة ما قبل الجامعية، وبأشكال من خصخصة التعليم الجامعي العام، عبر برامج التعليم المفتوح والتعليم الموازي والجامعات الخاصة.

3- ظلّ الانتشار الأفقيّ المتوهّم للتعليم في سورية سورياً فحسب. ففي العمق كان مستوى الأمية، والتسرّب من المراحل الأولى للتعليم، أعلى من جميع الأرقام التي كانت تنشرها أجهزة الدعاية التابعة للنظام الحاكم. وإن كان كل ذلك "الانتشار الأفقيّ" الكمّي على حساب نوعية التعليم المقدم.

4- ثمة خللٌ جوهريٌّ مناطقيّ-جهويٌّ في توزّع المؤسسات التعليمية، خصوصاً في المرحلة الجامعية. إذ تتركز معظم الجامعات والكليات في المدن المركزية (دمشق، حلب، حمص، اللاذقية).

5- تخلّت الاستراتيجيات التربوية عن أيّ بعد اجتماعيٍّ تنمويٍّ خارج تلقين التعليمي، بشكلٍ شبيه بما كان الاتحاد السوفياتي يمارسه تجاه طلبة بلدان العالم الثالث. فكل المؤسسات التعليمية كانت جافة سياسياً وثقافياً واجتماعياً، ومعزولة عن حركة الحياة العامة الاقتصادية والإعلامية والاجتماعية.

نتائج:

تدخل سورية، مع أزمتها الراهنة، أهمّ عملية "إعادة ترتيب" لحياتها العامة على كل المستويات. وستلعب الاستراتيجية التعليمية أهمّ الأدوار المتوقعة في تلك العملية مستقبلاً. ولذلك لا بد لها من مراعاة ما يلي:

• لا بد من وجود جهة مركزية موجهة للعملية التعليمية. لكنها يجب أن لا تكون احتكارية، بل تسمح للمبادرات التعليمية بأن تحضر بأكثر من شكل. وأن لا تكون مركزية، إلا فيما خصّ المراقبة وتحديد المستويات المطلوبة من مؤسسات التعليم الوطنية.

• على الحكومات السورية المتعاقبة أن تدرك أن التعليم عملية تنموية بعيدة المدى. ولذلك عليها أن تنفق على التعليم بسخاء، على حساب قطاعات غير إنتاجية في الحياة العامة.

• على الحكومات المقبلة أن تدرك أن التعليم عملية مجتمعية سياسية اقتصادية وتعليمية متكاملة، وليست مجرد كادرٍ تدريسيٍّ ومتلقين للمعارف الجافة.

• لا بد أن تنتبه الحكومات المستقبلية إلى ما خلفته مناهج التعليم من آثار بالغة السوء على بنية الشعب السوري، خصوصاً في المواد الحساسة أيديولوجياً، كالتربية الدينية والتربية القومية والتاريخ.

• يجب أن يشكّل البحث العلمي، في جميع العلوم والقطاعات، جانباً مهماً من العملية التعليمية في البلاد. وأن يغدو المقياس الأهم لتحديد مستوى المؤسسات التربوية السورية العليا. وأن لا يبقى الاستيعاب الكمّي بأي حال، وحده، المقياس الأعوج لذلك.

نبذة عن الكتاب:

جمعة حجازي

- مواليد 1974.
- أستاذ في جامعة دمشق/قسم الاقتصاد.
- مستشار لدى وزارة الصناعة السورية.
- يعمل راهناً في برنامج الأمم المتحدة لغرب آسيا التنموي "الأسكوا".
- يرأس المركز السوري للأبحاث "سورا".

ديانا إسماعيل

- طالبة في كلية الهندسة بجامعة دمشق.
- مواليد 1993.
- عملت مع العديد من منظمات المجتمع المدني التي تعتنى بشؤون التعليم.
- تكمل دراستها الجامعية حالياً في باريس.

جواد عبد ربه

- مواليد 1960.
- خريج كلية الاقتصادي/جامعة دمشق.
- عمل مفتشاً في وزارة التربية و ثم مستشاراً في وزارة التعليم العالي.
- عمل في مشروع سوريا 2025 الذي أشرفت عليه الأمم المتحدة في سوريا عام 2006.

نبذة عن المحرر:

رستم محمود

- مواليد 1982.
- لسانس في الإعلام من جامعة دمشق.
- كاتب في الصفحات السياسية والثقافية في صحيفة الحياة، المستقبل، السفير، وموقع الأوان والمدن منذ عدة أعوام.
- باحث في مشروع "سوريا 2025" لدراسة تحولات المجتمع السوري.
- مخرج ومعد سلسلة من الأفلام الوثائقية عن واقع "المهمشين" سياسياً في مناطق الشرق الأوسط.

المزيد من منشورات البرنامج المعرفي للمجتمع المدني في غرب آسيا يمكن معاينتها على الموقع:

www.hivos.net/Hivos-Knowledge-Programme/Themes/Civil-Society-in-West-Asia/Publications

منشورات باللغة العربية

نشرات خاصة هيفوس:

إصلاح النظام التعليمي في سوريا / تحرير: رستم محمود / حزيران 2015 / نشرة خاصة 4
الجماعات العنيفة في سوريا / تحرير: رستم محمود / أيار 2014 / نشرة خاصة 3
حقوق النساء في سوريا قبل وأثناء الثورة: الخطاب والواقع / تحرير: رستم محمود / أيار 2014 / نشرة خاصة 2
أساطير وواقع العلاقات بين الجماعات الأهلية في سوريا: ماضٍ مسالم ومستقبل مجهول / تحرير: رستم محمود / أيلول 2013 / نشرة خاصة 1

أوراق عمل:

منظمة هيفوس / منظمة فريدا / منتدى البدائل العربي للدراسات
التمويل الأجنبي لعمليات التحول الديمقراطي في تشيكيا وسلوفاكيا: أي دروس للعالم العربي؟ ، لوتشيا ناشلوفاف، 2013.
التمويل الأجنبي للمجتمع المدني في مصر بعد ثورة 25 يناير: «الواقع والتحديات والمعايير»، مجمد العجاتي ومجموعة من الباحثين، 2013.

منظمة هيفوس / معلومة

لجان التنسيق المحلية في سوريا: حرية، كرامة، مساواة، عامر أبو حامد، تموز / يوليو 2013.

منظمة هيفوس / جامعة أمستردام

النظام التسلطي والقضاء في سوريا، راينود ليندرز، كانون الأول / ديسمبر 2010.
كتابات نشيطين مدنيين وسياسيين كنظرية سياسية حول المجتمع المدني و الديمقراطية، مارليس غلاسيوس، كانون الأول / ديسمبر 2010.
علاقات الدولة وقطاع العمال في المغرب، فريد بو سعيد، كانون الأول / ديسمبر 2010.

كتب:

منظمة هيفوس / منتدى البدائل العربي للدراسات
كتاب ثورات الكرامة العربية، رؤى لما بعد النيوليبرالية، مجموعة باحثين، آب / أغسطس 2012.

منظمة هيفوس

أصوات سورية من زمن ما قبل الثورة، المجتمع المدني رغم كل الصعوبات، تحرير سلام الكواكبي، ديسمبر 2013

Publications of the Knowledge Programme Civil Society in West Asia are listed below and available in English and Arabic at:

www.hivos.net/Hivos-Knowledge-Programme/Themes/Civil-Society-in-West-Asia/Publications

English Publications

Working Papers:

Hivos /FRIDE/Norwegian Ministry of Foreign Affairs:

The Gulf Goes Global: the evolving role of Gulf countries in the Middle East and North Africa and beyond, Kristian Coates Ulrichsen, December 2013

Al-Qaeda's Resurgence in North Africa? Anouar Boukhars, August 2013

Syria>s Uprising: sectarianism, regionalisation, and state order in the Levant, Steven Heydemann, May 2013

From Prison to Palace: the Muslim Brotherhood's challenges and responses in post-revolution Egypt, Ibrahim El Houdaiby, March 2013

Hivos /FRIDE/Arab Forum for Alternatives (AFA):

Civil society and foreign donors in Libya, Barah Mikail, July 2013
Foreign funding in post-revolution Tunisia, Kristina Kausch, May 2013
Foreign Funding in Egypt, after the revolution, Mohamed Elagati, April 2013
Foreign Democracy Assistance in the Czech and Slovak Transitions: what lessons for the Arab world, Lucia Najslova, February 2013

Hivos:

22. Labour activism and democracy in Iran, Sina Moradi, June 2013
21. Syrian Civil Society Scene Prior to Syrian Revolution, Wael Sawah, October 2012

Hivos/University of Amsterdam:

20. So Many Similarities: Linking Domestic Dissent to Foreign Threat in Iran, Maaïke Warnaar, March 2011
19. The First Lady Phenomenon in Jordan, Felia Boerwinkel, March 2010
18. The Political Implications of a Common Approach to Human Rights, Salam Kawakibi, 2010
17. Authoritarianism and the Judiciary in Syria, Reinoud Leenders, December 2010
16. Civil Society in Iran: Transition to Which Direction?, Sohrab Razzaghi, November 2010
15. Re- rethinking Prospects for Democratization: A New Toolbox, Stephan de Vries, November 2010
14. Dissecting Global Civil Society: Values, Actors, Organisational Forms, Marlies Glasius, November 2010
13. Non-Democratic Rule and Regime Stability: Taking a Holistic Approach, Stephan de Vries, Nov. 2010
12. The Uncertain Future of Democracy Promotion, Steven Heydemann, November 2010
11. The Private Media in Syria, Salam Kawabiki, July 2010
10. Internet or Enter-Not: the Syrian Experience, Salam Kawakib, July 2010
9. East European and South American Conceptions of Civil Society, Marlies Glasius, June 2010
8. Package Politics, Aurora Sottimano, June 2010
7. Civil society and Democratization in Jordan, Curtis R. Ryan, June 2010
6. State-Business Relations in Morocco, Farid Boussaid, June 2010
5. Democratization through the Media, Francesco Cavatorta, April 2010
4. The Downfall of Simplicity, Stephan de Vries, November 2009
3. Civil Society and Democratization in Contemporary Yemen, Laurent Bonnefoy and Marine Poirier, November 2009
2. Civil Society Activism in Morocco: 'Much Ado About Nothing?', Francesco Cavatorta, November 2009
1. Moth or Flame: The Sunni Sphere and Regime Durability in Syria, Teije Hidde Donker, November 2009

Special Bulletins:

Hivos:

4. Transition Debates in a Transforming Middle East, Mariwan Kanie, February 2014
3. Seizing the State or Democratizing Society, edited by Shervin Nekuee, July 2013
2. Syrian Voices from Pre-Revolution Syria: Civil Society Against All Odds, edited by Salam Kawakibi, April 2013
1. Iranian Shia Clergy and Democratic Transition: Insiders' Perspectives, edited by Shervin Nekuee, December 2012

Policy Briefs:

Hivos/FRIDE/Norwegian Ministry of Foreign Affairs:

Truth and reconciliation? Transitional Justice in Egypt, Libya and Tunisia, Moataz El Fegjery, March 2014
China's economic engagement in the Middle East and North Africa, Te Liu, January 2014
Democracy and Islamists: what is next?, Ibrahim El Houdaiby, December 2013
Iran and the West: beyond the nuclear deal, Richard Youngs & Eric Wheeler, December 2013

Refugee in the MENA region: what geopolitical consequences?, Barah Mikail, July 2013
Europe's Gulf dilemma, Ana Echagüe, June 2013

Hivos/IFE-EFI:

Building the future today: Engendering Syria's transition, Kawa Hassan and Boriana Jönsson, October 2013

Briefing Notes:

2. Dignity Revolutions and Western Donors: Redefining Relevance, Kawa Hassan, July 2012

Policy Papers:

Hivos/Syrian Research and Communication Centre (SRCC):

Health Care Policy in Future Syria, Safwan Kassas, September 2013

Electoral System in Future Syria, Rouba Al-Fattal Eeckelaert, June 2012

Hivos/University of Amsterdam:

3. Regional Perspectives on the 'Dignity Revolutions', Kawa Hassan, November 2011

2. Resilient Authoritarianism in the Middle East, Steven Heydemann and Reinoud Leenders, March 2011

1. Re-thinking Civic Activism in the Middle East: Agency without Association? Kawa Hassan, March 2011

Hivos/NIMD:

Beyond Orthodox Approaches: Assessing Opportunities to Democracy Support in the Middle East and North Africa, March 2010

Policy Analysis Articles:

Hivos/SRCC:

Health Insurance System in Future Syria, Safwan Kassas, September 2012

Quality Assurance Challenges in Health Care Reform in Future Syria, Safwan Kassas, September 2012

Health Information System in Future Syria, Safwan Kassas, September 2012

Syria's Electoral Reforms, Myths and Facts, Rouba Al-Fattal Eeckelaert, May 2012

A New Quota System for Syria, Rouba Al-Fattal Eeckelaert, May 2012

The Relevance of a Presidential Electoral System in Syria, Rouba Al-Fattal Eeckelaert, May 2012

Newsletters:

Hivos/University of Amsterdam:

4. The Syrian Uprising and The Power of Stories, October 2011

3. Understanding-Not Appropriating- Revolution, April 2011

2. 'Democratization Industry' and Challenges faced by Civil Society Concept, January 2010

1. Blogosphere in Authoritarian States, October 2009

حول برنامج المعرفة للمجتمع المدني في غرب آسيا

أنشأ برنامج المعرفة للمجتمع المدني في غرب آسيا في عام 2008 بمبادرة مشتركة بين منظمة "هيفوس" وقسم العلوم السياسية في "جامعة أمستردام"، واستمرت هذه الشراكة العملية والأكاديمية لغاية عام 2011، حيث استطاعت خلالها تقديم رؤى حول دور الفاعلين في المجتمع المدني المحلي والممولين الغربيين في مسارات الديمقراطية في سوريا وإيران. ومنذ شهر كانون الثاني / يناير 2012 قامت منظمة "هيفوس" بالاستمرار بهذا البرنامج من خلال تعاونها مع مراكز أبحاث وخبراء وناشطين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأيضاً في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الاتحاد الأوروبي. فتم من خلال هذا التعاون إنتاج أوراق وموجزات سياسات وأوراق أعمال ونشرات خاصة تقدم منتجات فكرية ورؤى معمقة حول ثورات الكرامة (الربيع العربي) وتحديات المراحل الانتقالية والدور المرافق للممولين الغربيين لهذه المسارات الانتقالية، بناء على معلومات مطلعة بهذه البلدان.

لمزيد من التفاصيل:

كاوه حسن

منسق برنامج المعرفة للمجتمع المدني في غرب آسيا
منظمة هيفوس الهولندية

E-mail: k.hassan@hivos.org

www.hivos.net

Contact

Humanist Institute for Cooperation
with Developing Countries (Hivos)
Raamweg 16, P.O. Box 85565, NL-2508 CG
The Hague, The Netherlands
T +31-70 376 55 00 | F +31-70 362 46 00
info@hivos.net | www.hivos.net